اليسار

راية المستضعفين فى الأرض

إرهاب الدولة

اليسار / العدد ١٠٣ / سبتمبر ١٩٩٨ م / جماد أول ١٤١٩ هـ / الثمن : ٣ جنيهات



نقابات العمال .. هل لا تزال لها ضرورة ؟

خمس سنوات على اتفاق أوسلو

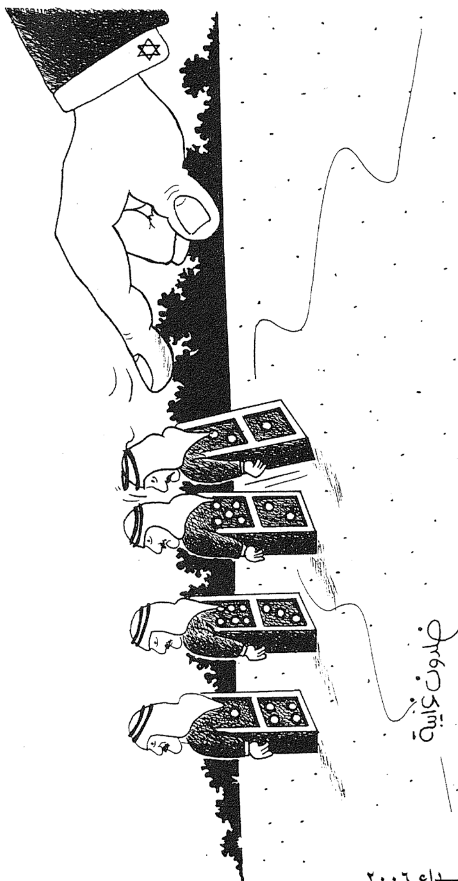
الدولة الفلسطينية والتشكيل الوزارى الجديد

عندما يتحرك العاطلون فى فرنسا

يوم فى أمريكا « بدون البنتاجون »

الأحزاب والجمعيات الأهلية .. تعدل مشروع قانون الجمعيات

الأقباط والقانون الأمريكى للتحرر من الاضطهاد الدينى



إهـــــــداء ٢٠٠٦
المرحوم / يوسف درويش
القاهرة

فى هذا العـــدد

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق

المستشارون
ابراهيم بدراوى
أحمد نبيل الهلالى
د. خليل حسن خليل
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
عادل غنيم
عبد الغفار شكر
عبد الغنى أبو العينين
محمد وفاء حجازى
محمود أمين العالم

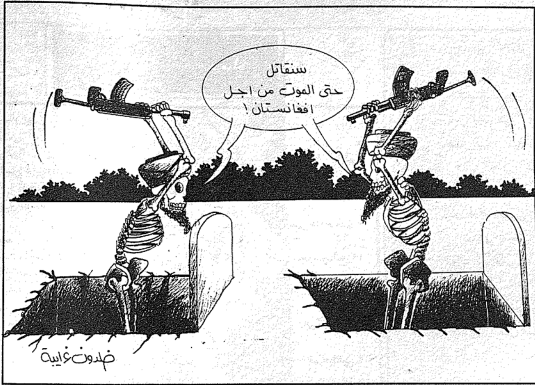
شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار : منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST,TALAAT HARB SQ, CAIRO / EGYPT

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة
مصر: ٣٦ جنيها للأفراد و ٦٠ جنيها للهيئات
الوطن العربى : ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.
العالم : ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها.
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة

الادارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة
ت : ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩٢٨١ - فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨
FAX : 5786298



للیســـار در

الديمقراطية.. والمؤتمر

رغم استمرار الموجة الحارة والرطوبة ، وأجازات الصيف التى رحل بسببها عدد من أسرة تحرير اليسار خارج القاهرة من بينهم رئيس التحرير ، فقد نجحنا فى هذا العدد فى ملاحقة الأحداث المتسارعة وتقديم التغطية الضرورية لها ، ومن استكمال الوجبة المعتادة .. بفضل الزميلين " **نسرين سعيد**"و" **خالد البلشى** " وتعاون كتاب اليسار الذين سلموا مواد العدد فى موعد مبكر عن المعتاد ، باستثناء زميلين.

وقد قررنا نشر مقال **د. أحمد محمد صالح**- كما هو - رغم هجومه العنيف على المؤتمر العام الرابع لحزب التجمع ، وسخريته من الأعضاء ومن كلمة" زميل" ومن الديمقراطية الحقيقية التى سادته ، وتقسيمه للعضوية إلى أميين" جهلاء" ومثقفين ، وحديثه عن مجموعة الأفراد التى تكون " دماغ أساسية للحزب" وتبادلهم للنظرات من على بعد لمتابعة تنفيذ السيناريو المتفق عليه(!!) .. **فمن حقه أن يقول مايعتقد حتى ولو كان بعيدا كل البعد عن الواقع** .. ولو خلط بين دور البرنامج العام الذى نوقش مشروعه فى لجنة البرنامج ، ودور التقرير السياسى وتقرير البناء التنظيمى الذى نوقش فى اللجنتين السياسية والتنظيمية والذى تعرض لكثير من الأسئلة التى لم يجد لها إجابة فى اللجنة التى حضر إجتماعاتها .. مثل وسائل الوصول للناس - أو أساليب العمل الجماهيرى - وكيفية كسب عضوية جديدة للحزب . **ومن حقه أن يعتبر الاشتراكية أوهام ، ومن حقنا أن نعتبرها هدفاً وأسلوب حياة متجدداً وأن نجتهد لتطويرها واستعادة ثقة الناس فيها .. وأن نرى أن الاشتراكية هى الحل.**

وقد اقترح بعض الزملاء أن يكتب رئيس التحرير أو أحد قادة الحزب تعليقا على مقال **د. أحمد محمد صالح** . ولكننا فى النهاية قررنا أن ننشره دون تعليق.

بالطبع لم يكن حديث المؤتمر هو مقال **د. صالح** فقط . فقد كتبت **أمينة النقاش** تقريرا تحليليا حول أعمال المؤتمر العام الرابع باعتباره خطوة هامة نحو التجديد والتغيير (لاعلاقة بين هذا التقرير ومقال د. أحمد محمد صالح . فأمينة النقاش لم تقرء المقال ولاتعرف عنه شيئا).

الموضوع الثانى الذى احتل مساحة فى هذا العدد ، هو الدراسة التى كتبتها الزميلة **نادية رفعت** حول اتفاق أوسلو بعد خمس سنوات . وهى دراسة شاملة وهامة . ونفكر فى استكمال الصورة فى العدد القادم بدراسة عن الواقع العربى بعد عشرين عاما من كامب ديفيد.

وتحتل الرسائل الخارجية والعربية مساحة أساسية كالعادة . وقد بلغت ١٠ رسائل منها رسالتان من باريس ..رسالة **نجلاء العمرى** التى كتبت هذه المرة عن السينما العربية فى باريس ، ورسالة من **أديب ديمترى** - لأول مرة يكتب لليسار - حول تحرك العاطلين فى فرنسا.

وقد لفت نظرنا رسالة واشنطون التى تعطينا دائما جوانب من الحياة الأمريكية هامة وأساسية ولكنها غائبة عن الاعلام . وفى هذا العدد يكتب لنا **سمير كرم** عن حدث بالغ الأهمية سيجرى فى أكتوبر القادم ، وهو المظاهرات ضد الحرب ومنع " البنتاجون" من العمل لمدة يوم . ولاشك أن عيوننا وآذاننا ستكون هناك يوم ١٩ أكتوبر لنعرف ماذا جرى فى واشنطون.

موضوع آخر يلفت الانتباه ، هو موضوع العلم ود. زويل ويكتب عنه - كل بطريقته - د. **عبد العظيم أنيس ود. سمير حنا صادق** ليضيفا إلى الصورة حقائق جديدة هامة ودالة فى نفس الوقت.

كلمة أخيرة حول العدوان الأمريكى على السودان وأفغانستان . فقد وقع العدوان مساء الخميس ١٩ أغسطس وكان العدد قد تم اعداده للتسليم للمطبعة . ومع ذلك سارعنا بتغيير الافتتاحية لكى نقول كلمتنا فى هذا الحدث الجديد ، ولكى لايشعر القارئ أن هناك نقص فى المادة .
وكل صيف والجميع بخير

اليسار

موقفنا

إرهاب الدولة

حسين عبد الرازق

كوهين و شيلتون.. خلال مؤتمر صحفى عقب الهجوم



قبل التاسعة بقليل من مساء الخميس ٢٠ أغسطس (بتوقيت القاهرة) أعلن الرئيس الأمريكى أنه أمر القوّات الأمريكية المسلحة «بضرب منشآت تابعة **للارهابيين فى أفغانستان والسودان، بسبب التهديد الذى يشكلونه لأمننا الوطنى** . لقد قلت مرار فى السابق أن الإرهاب يشكل واحدا من أهم المخاطر فى هذه الحقبة. وقد رأينا عقليته الملتوية الاسبوع الماضى فى تفجير السفارتين».

وأضاف الرئيس الأمريكى أنه أصدر قراره بقذف هذه الأهداف «لأن لدينا أدلة مقنعة بأن هذه الجماعات لعبت دورا رئيسيا فى ضرب السفارتين وأنهم كانوا يخططون لمزيد من الهجمات ،وأنهم نفذوا فى السابق اعتداءات على الأمريكيين».

وفى مؤتمر صحفى عقده وزير الدفاع الأمريكى **وليام كوهين** ورئيس **الاركان «هنرى شيلتون»**، قالا أن الضربات الأمريكية استهدفت مصنعا لانتاج الاسلحة الكيماوية فى الخرطوم ، وستة مواقع افغانية «**قاعدة عسكرية- وقاعدة لوجستية- وأربعة معسكرات تدريب**» تشكل قاعدة عمليات لشبكة ارهابية يديرها **أسامة بن لادن**. وأطلقت على هذه الأهداف ما بين ٧٥ و ١٠٠ صاروخ **توماهوك** وجهت إلى الاهداف المحددة فى افغانستان من سفن تابعة للاسطول الخامس الأمريكى فى الخليج العربى ، وإلى الهدف المحدد فى الخرطوم من سفن فى البحر الأحمر.

وقالت **مادلين أولبرايت** أن اختيار يوم الخميس ٢٠ أغسطس يرجع إلى« **توافر معلومات أكيدة أن تجمعا لعدد من المجموعات الارهابية كان يعد**- على الارجح -لشن هجمات جديدة ضد المصالح الأمريكية، كان سيتم فى ذلك اليوم»، وأضافت أولبرايت «إن موقفنا كان سيبدو نوعا من الجنون لو رفضنا الاستفادة من هذه الفرصة».

وأعلن «**بيكرنج**» وكيل الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة لن تتردد «فى القيام بضربات جديدة حتى وإن أضطرت للتحرك المنفرد» . ولم يستبعد «**وليام كوهين» وزير الدفاع توجيه ضربات أمريكية جديدة «ضد مواقع تؤى أنشطة إرهابية»**.

وأثارت هذه الهجمة الصاروخية على السودان وافغانستان ردود أفعال متباينة داخل الولايات المتحدة وخارجها . وطرحت عديداً من القضايا والتساؤلات حول الاهداف الحقيقية للعدوان الأمريكى ، وكيفية التصدى لظاهرة الارهاب والاسلوب الصحيح لمواجهته ،وحق الدول فى انتهاك سيادة دول أخرى بحجة ضرب الارهاب ، وازدواج المعايير والمقاومة الوطنية للاحتلال .. الخ.

وقد أحاطت كثير من الشكوك بحقيقة الاهداف الأمريكية ودوافع الرئيس الأمريكى فى توجيه هذه الضربة الصاروخية فى هذا الوقت بالذات. فلم تقدم الادارة الأمريكية للرأى العام الأمريكى والرأى العام الدولى ،أية أدلة قاطعة عن تورط هذه الجماعة الارهابية أو تلك فى عملية تفجير سفارتى أمريكا فى دار السلام ونيروبى يوم ٧ أغسطس ١٩٩٨. فالتحقيق ما زال مستمرا ، ولم تعلن جهات التحقيق نتائجه بعد.

وقد أعترف «**لويس مزيه**» مدير المباحث الفيدرالية الأمريكية **(اف. بى. آى)** والذى يشرف على التحقيق مع السلطات الكينية والتنزانية أن قرار واشنطون القيام بضربات جوية ضد أهداف فى افغانستان والسودان «ليس بالضرورة نتيجة مباشرة للتحقيق الجارى بشأن الهجوم على السفارتين الأمريكيتين فى شرق أفريقيا».

وأدى عجز الادارة الأمريكية عن تقديم أسباب مقنعة لهذه العملية العسكرية إلى شيوع نظرية أن **«كلينتون» لجا إلى هذه الضربة العسكرية الخارجية فى محاولة للخروج من أزمته الناجمة عن فضيحة «مونيكا لوينسكى»** ومحاولة صرف نظر الرأى العام الأمريكى عن الموضوع برمته وشد انتباهه إلى قضية خاصة بعد مقتل ١٢ أمريكياً فى انفجار نيروبى.

وقد عبر عن هذا الرأى عديد من الساسة الأمريكيين منهم السيناتور الجمهورى عن ولاية **انديانا «داركوتش»** الذى قال «بعد شهور من الأكاذيب والخداع ورفض قول الحقيقة ، فهناك شك اتجاه ما يفعله أو يقوله كلينتون» . أو تصريح عضو مجلس الشيوخ وعضو لجنة المخابرات بالكونجرس «**أرلين سبيكتر**» الذى قال فيه «إن مشاكل الرئيس الشخصية والفضيحة الجنسية التى تحاصره ربما دفعته للقيام بعمل رئاسى يلفت

الانظار بعيدا عن مشاكله وفضيحة علاقته الجنسية بمونيكا لوينسكي».

ويشير استطلاع للرأى أجرته شبكة **«سى . إن . إن»** وصحيفة **«يو . إس . إيه توداى»** ومعهد **«جالوب»** أن ٣٦٪ من الأمريكيين يعتقدون أن دوافع كلينتون فى هذه العملية العسكرية كانت «قضية مونيكا لوينسكي».

وشنت الصحف الفرنسية والبريطانية حملة على الرئيس الأمريكي وقالت «ان ما يحدث على الساحة السياسية فى واشنطون أشبه بمسرحية هزلية بطلها الرئيس **كلينتون** ، تمتزج فيه العلاقات الغرامية بالشئون الدولية . وذكرت صحيفة «ليبراسيون» أن الهدف الوحيد من الضربة العسكرية هو إسكات المحقق المستقل **«كينيث ستار»** والتعتيم على فضيحة **«مونيكا جيت»**.

وزاد من الشك فى أهداف «كلينتون» والإدارة الأمريكية اكتشاف الرأى العام أن الهدف الذى ضرب بالصواريخ فى الخرطوم بحجة أنه مصنع للأسلحة الكيماوية يملكه **أسامة بن لادن** ، ليس إلا مصنعا للادوية البشرية والبيطرية يشغل مساحة ٢١٠٠ متر مربع فى المنطقة الصناعية فى الخرطوم بحرى ، بلغت نفقات اقامته ٣٢ مليون دولار ومملوك للقطاع الخاص ملكية كاملة وساهم «بنك التجارة التفضيلية الافريقى» ومقره نيروبى بمبلغ ٦ مليون دولار فى تمويل انشائه . وانتقلت ملكيته بالكامل إلى رجل الاعمال السودانى **«صلاح ادريس»** ،وأن تصميم المصنع وضعه خبير أمريكي وآلاته مستوردة من الولايات المتحدة والسويد وإيطاليا وسويسرا والهند وتايلند . وأنه متعاقد على توريد أدوية للعراق ضمن برنامج «النفط مقابل الغذاء» باشراف وموافقة الولايات المتحدة.

وقد طلبت حكومة السودان تشكيل لجنة من خبراء الأمم المتحدة للتحقيق فى حقيقة انتاج المصنع وفى الإدعاء الأمريكى بأن **أسامة بن لادن** ساهم فيه.

وبصرف النظر عن اهداف الولايات المتحدة من هذا العدوان ، فمن الواضح أن الادارة الأمريكية قررت مواجهة إرهاب الافراد والجماعات ، بإرهاب الدولة . وأن تنتزع لنفسها حق البحث والتحرى واتخاذ القرار وايقاع العقاب بصرف النظر من المجتمع الدولى والمنظمات الدولية. وهو منهج خطير خاصة فى ظل الالحاح على أن الولايات المتحدة قد توجه ضربات أخرى لقواعد الارهابيين والدول التى تأويهم.



الحرب.. بسبب مونيكا!

ويثير هذا التوجه للسياسة الأمريكية عدة ملاحظات:

* أولها أن الولايات المتحدة رفضت- كما ذكر بيان المكتب السياسى لحزب التجمع- عقد مؤتمر دولى لمكافحة الارهاب . ورفضت اعتبار العمليات الارهابية ضمن الجريمة المنظمة. **ورفضت التصديق على قانون «المحكمة الجنائية الدولية»**، أى أنها وقفت بقوة ضد التصدى للارهاب على المستوى الدولى . ثم تصرفت بصورة منفردة تثير الشك فى أهدافها ، وبما يشير بوضوح إلى أن الادارة الأمريكية تريد من هذه الممارسة تأكيد أن الولايات المتحدة هى القوة الوحيدة فى العالم وأنها مطلقة السراح فى الساحة الدولية طبعا لمصالحها ، وبصرف النظر عن القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة.

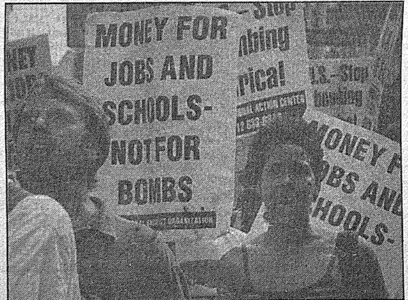
* وبما يكشف طبيعة السياسة الأمريكية التى تمارس الآن بوضوح ارهاب الدولة، أنها قدمت وتقدم الحماية لارهاب الدولة الذى تمارسه اسرائيل ضد الشعوب العربية، خاصة الشعب الفلسطينى والشعب اللبنانى.

* هناك اصرار من الولايات المتحدة على الخلط عمدا بين الارهاب والمقاومة الوطنية ضد الاحتلال . فقد زجت باسم «حزب الله» فى لبنان مثلا ضمن المنظمات الارهابية التى حددتها عقب تفجير السفارتين فى نيروبى ودار السلام.

* **والغريب أن الولايات المتحدة تناست ان الجماعات الارهابية النشطة فى الساحة العربية والعالمية -بمن فيهم اسامة بن لادن وجماعته ، قد تم تدريبه على العمليات الارهابية فى افغانستان وعلى يد المخابرات المركزية الأمريكية.** بل إن جماعة طالبان التى استولت على السلطة فى افغانستان من تحالف ربانى وحكمتيار ومسعود ، والتى تحمى حاليا اسامة بن لادن -وكان من قبل فى حماية التحالف- انتصرت فى الحرب الأهلية بدعم من باكستان والولايات المتحدة الأمريكية . وطالبان هى فى حقيقتها تنظيم ارهابى متطرف حتى النخاع.

من هنا فرفضنا وادانتنا للارهاب فى مصر والجزائر وفى كل مكان- بما فى ذلك تفجير سفارتى أمريكا فى كينيا وتنزانيا والذى ذهب ضحيته ٢٤٥ أفريقيا و١٢ أمريكا- يجب أن يمتد بنفس القوة إلى إرهاب الدولة الذى تمارسه أمريكا واسرائيل وأن ندين بنفس القوة العدوان الأمريكى على الخرطوم وافغانستان.

مظاهرات ضد الحرب فى أمريكا



زويـــل .. مـــرة أخـــرى..



مع أننى لم ألتق ولو مرة واحدة مع د. **أحمد زويل** ، إلا أنى كنت متابعا لبعض أنشطته على البعد منذ سنين. والمرة الأولى التى سمعت اسم **زويل** فيها كان عام ١٩٨٣ ،حيث كانت جامعة الاسكندرية تنظم مؤتمرا للكيمياء الضوئية فى مركز البحوث المصرى الذى مولته **اليونسكو** هناك.

ونظرا لأننى عملت فى سنوات شبابى بكلية العلوم بالاسكندرية فقد ظلت علاقتى بأساتذة العلوم هناك متصلة.. أراهم عندما أذهب إلى الاسكندرية ويتصلون بى عندما يحضرون إلى القاهرة. **ولقد جاءنى أحد أساتذة الكيمياء فى عام ١٩٨٣ وأنبأنى أن علماء اسرائيليين مدعوون إلى مؤتمر «الكيمياء الضوئية» ، وسألت من المنظم للمؤتمر فعرفت أنه أحمد زويل!.**

وكان هذا الموضوع من الأشياء التى تهم«**لجنة الدفاع عن الثقافة العربية**» باعتبارها إحدى الدعامات الصلبة التى تقف فى وجه التطبيع مع الاسرائيليين ،وعلمت أن بعض أساتذة الكيمياء من الذين علّموا **أحمد زويل** عندما كان طالبا بقسم الكيمياء ناقشوه فى أمر إلغاء دعوة الاسرائيليين إلى المؤتمر فرفض ، وكانت النتيجة أن قاطع قسم الكيمياء المؤتمر وأصدر مجلس كلية العلوم بالاسكندرية قرارا يؤيد هذه المقاطعة.

كانت هذه أول مرة أسمع فيها عن د. **أحمد زويل** ،ثم جاء عام ١٩٩٣ وقرأنا أن **أحمد زويل** قد ذهب إلى إسرائيل لاستلام جائزة له بألوف الدولارات تقديرا لبحوثه، وأنه ألقى خطابا فى الكنيست الاسرائيلى، وهو فخور بهذا العمل باعتباره الثانى بعد **السادات** الذى ينال هذا الشرف ،كما صرح هو بنفسه مؤخرا فى آخر زيارة له فى مصر.

قد تكفى هاتان الواقعتان لتوضيح أن ما يزعمه هو بأنه لا يشتغل بالسياسة هو مجرد كلام فارغ ، وأنه فى الحقيقة، رجل يمشى فى ركاب السياسة الأمريكية. فإذا أضفنا إلى هذا مشروعه الجديد الذى تقدم به للحكومة المصرية بإنشاء **مركز بحوث علمية للشرق الأوسط وتلميحه** إلى إمكانية اشتراك إسرائيل فيه ، وإذا أضفنا إلى ذلك صلته الوثيقة بالاستاذ **لطفى الخولى** والدكتور **ابراهيم كامل**، وهما من هما فى سياسة التطبيع مع إسرائيل، والاخير له استثمارات كبيرة فى تل أبيب ، اتضحت أبعاد الموضوع ، **موضوع استخدام زويل فى الترويج لسياسة التطبيع العلمى مع إسرائيل .**

والغريب أنه رغم أن **زويل** يأتى إلى القاهرة منذ سنوات ، إلا أن «الزفة» التى صاحبت وصوله هذه المرة من جانب أجهزة الاعلام المصرية ليس لها مثيل. وفجأة تحول **زويل** إلى رجل يفتى فى كل شئ.. ليس فى الليزر فقط ، وإنما فى الاقتصاد والبيئة وتربية الأطفال .. إلخ، وجاءت أيام تفتح التلفزيون فلا تجد غير **زويل** ، وتفتح الراديو فلا تسمع غير **زويل**، وواضح من هذا أن **المسئولين المصريين أرادوا أن «يبيعوا» زويل للرأى العام المصرى ،والسؤال طبعا لماذا؟.**

هنا قد تختلف التقديرات . وتقديرى الشخصى **أن الحكومة، وهى فى حالة الافلاس الكامل وانعدام البدائل الحقيقية فى المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية ، تحاول أن تحتفظ ببعض الأوراق التى تتصور أنها أوراق ضغط أو إغراء لاسرائيل**، وهى أوراق ترضى عنها واشنطن، ومن هذه الأوراق عمل صلة بين «**حركة السلام الآن**» الاسرائيلية وبين منظمة «وهمية» تدعى **جمعية القاهرة للسلام** ، تعترف بها وزارة الشئون الاجتماعية ولا يعترف بها الشارع المصرى ، ومن هذه الأوراق التى يظن المسئولون فى مصر أنها سوف تفيد، مسألة التطبيع العلمى مع إسرائيل.

والذى يبدو مما فهمته من محادثاتى مع بعض المسئولين فى الميدان العلمى أن بعض المسئولين يتصورون أن هذا هو أحد الميادين السهلة للتطبيع.

لقد جرت محاولات للتطبيع مع النقابات المهنية وفشلت ، وجرت محاولات للتطبيع مع المثقفين المصريين وفشلت هى أيضا ، ولا يغير من هذا الواقع أن حفنة من الاشخاص يزورون السفارة الاسرائيلية فى المناسبات الرسمية فالاسرائيليون وصحفهم هم أول من يعترف بانقطاع الصلة بين المثقفين المصريين وبين الاسرائيليين.

وبازدياد صلف سياسة نتنياهو إزاء الفلسطينيين ، وازدياد احتقاره للحكومات العربية بل وحتى للسياسة الأمريكية الرسمية يزداد حرج هذه الجمعيات الوهمية التى

د. عبد العظيم أنيس

أنشأتها ورعتها الحكومة المصرية.

يبقى أن الذين يتصورون أن **أحمد زويل** هو مبعوث العناية الالهية لانقاذ البحث العلمي في مصر من محنته هم واهمون فأكاديمية البحث العلمي في مصر مملوءة بالتقارير التي بها العديد من الاقتراحات الجادة لانقاذ البحث العلمي من محنته، وللعلم فإن **أحمد زويل** ليس محبوبا بالمرة في أوساط العلماء المصريين ،المطلوب فقط أمران: الارادة السياسة الجادة وحل مشكلة التمويل.

صندوق النقد الدولى

جاء وقت كان صندوق النقد الدولي قدس الاقداس، كلمته في الاصلاح الاقتصادى لا ترد و الذي يناقشها ويختلف معها ينظر إليه كمجنون .أما اليوم فالامر مختلف .السهام تنهال على سياسة الصندوق، ليس من الاقتصاديين الاشتراكيين فقط، وإنما من الاقتصاديين الأمريكيين الذين هم جزء من المؤسسة الأمريكية. بل قد بدأت السهام تنهال على الصندوق من الحزب الجمهوري الأمريكي.

ولقد لعبت فترة التسعينات وأحداثها العامة دورا أساسيا في فضح الصندوق وكشف دوره باعتباره الساعد الايمن للمستثمرين الامريكيين والاوروبيين في أسواق المال وبمعنى اخر ل« وول ستريت ».

لقد أظهرت تلك الفترة بشكل واضح القوة التدميرية لاسواق المال في المكسيك وبلدان شرق آسيا وروسيا، وإذ تحدث دون أسباب اقتصادية مفهومة ارتفاعات في الاسهم في أسواق المال مما يولد ارباحا هائلة للمستثمرين الاجانب وفجأة يقع الفزع في تلك الاسواق ويهرب رأس المال الذى في يد المستثمرين الاجانب وتنهار أسعار العملة المحلية.

ويتدخل صندوق النقد باسم حماية العملة المحلية من مزيد من الانهيار، لكنه في الحقيقة يتدخل ضامنا للمستثمرين الاجانب الذين حولوا اموالهم إلى بلد آخر تاركين وراءهم الانهيار الاقتصادى والتحلل الاجتماعى في البلد الذى انهار فيه سوق المال.

ولنأخذ حالة أندونيسيا كمثال قريب.

إن الاقتصاد الاندونيسي -وفق آخر تقديرات في الغرب سوف ينكمش بمقدار يتراوح بين ١٥٪ **إلى ٢٠٪** وسيجر هذا وراءه ٤٠ مليون من الاندونيسيين إلي مستوى الفقر الكامل. والاستثمار في أندونيسيا قد انهار بسبب ارتفاع معدلات الفائدة والاستيراد والبطالة تضاعفت ثلاثة أمثال ووصلت أكثر من ٢٠٪ **وآلاف** الشركات الخاصة قد أفلست ، والانفاق علي التعليم والصحة قد هبط بمقدار الثلث لأن الحكومة تحول الموارد التى لديها إلى مدفوعات للدين.

وتشير التقارير الاخيرة التى اذيعت في تلفزيونات العالم أن نصف تلاميذ المدارس الابتدائية في أندونيسيا تركوا التعليم ، وبدأ الذكور منهم يبحثون في القمامات عن أشياء يبيعونها أو يأكلونها هم وأهلهم أما الإناث فيحترفن الدعارة وهن في سن التعليم الابتدائي!.

ولقد كان من الطبيعي في مثل هذه الظروف أن يشتد الهجوم على صندوق النقد الدولي ومسئوليه مع عجز واضح من قادة الصندوق على تقديم ردود مقنعة على هذا الهجوم.

إن الهجوم على سياسات الصندوق ،من جانب اقتصاديي العالم الثالث ، قديم ولم يكن قادة الصندوق يعيرونه اهتماما كبيرا. لكن الهجوم اليوم يأتي من اقتصاديي الغرب أيضا ، بعد أن أصبحت كارثة الانهيار الآسيوى تهدد بانهيار دولى على شاكلة انهيار ١٩٢٩-١٩٣٤.

والمفارقة أن الهجوم بدأ من **ميلتون فريدمان** المنظر الأول للاقتصاد الرأسمالي الانفتاحي . فهو يتهم الصندوق بسياسات تدخلية أضرت ولم تنفع ، وهو يتهمه بالعبث باليد الخفية للسوق الحرة، مما منع الاقتصاد من تصحيح مساره.

ثم جاء الهجوم من واحد من أبرز اقتصاديي المؤسسة الأمريكية ... وهو الاستاذ **جيفرى ساكس** الاستاذ بجامعة **هارفارد** ، وقد اتهم الصندوق في الأزمة الاسيوية الاخيرة ، أنه بدلا من محاولة إطفاء النار فإنه زادها اشتعالا.

بل لقد بدأ اقتصاديو البنك الدولى في مهاجمة سياسات الصندوق وأبرز المهاجمين حاليا هو رئيس الشعبة الاقتصادية للبنك الدولي **جوزيف ستيلجليتز STILGLITZ** ، وهو واحد من أبرز الاقتصاديين في واشنطن ومن رأيه أنه لا ينبغى على الصندوق أن يدفع بلدان آسيا إلى الركود الاقتصادى الشديد كما فعل ، وأن على الواحد أن يركز على الأسباب التى أدت إلى الازمة، لا على الأشياء التى تجعل علاجها أشد صعوبة كما يفعل الصندوق.

ومن رأى بعض اقتصاديي الغرب اليوم **أنه لا توجد وصفة واحدة تصلح لكل الاقطار** التى تواجه الازمة ، فكثير من هذه الأقطار تتباين في تقاليدها وثقافتها وقيمها وانجازاتها الماضية .. الخ ،ولهذا فإن وصفة لبلد ما قد لا تصلح لبلد آخر، وتلك إحدى القضايا الاساسية التى أهمل الصندوق رؤيتها.

الاقباط والمسلمون

بقدر كراهيتي لما يفعله بعض أقباط المهجر من حملات ضد مصر، مستفيدين من رعاية الصهاينة لهذه الحملات ، بقدر اندهاشي مما يقوله المسئولون في مصر أنه لا يوجد أى تفرقة بين المسلمين والاقباط في مصر.

فواقع الحال الذى يعلمه المسئولون غير ذلك، وفي دوائر الحكومة الرسمية ومعاهد التعليم تقل بشكل ملحوظ المناصب التي يصبح فيها الاقباط رؤساء ، أقصد مناصب مدير المدرسة، ورئيس المصلحة،. والاهم من ذلك في رأيي حالة الانكماش النفسى السائدة في أوساط عديدة من المسلمين إزاء الاقباط والعكس بالتالي صحيح.

وسأروى قصة حديثة تشير إلى ما أعنيه.

والقصة تتعلق بأستاذ جامعي قبطي ،حاصل على دكتوراة الفلسفة في تخصصه ، ثم على دكتوراه العلوم في تخصصه (وهو أمر نادر) رشحه قسمه لجائزة الدولة التقديرية ورشحته جامعته تقديرا لعلمه وأبحاثه المنشورة في أرقى المجلات الدولية. وعندما عرض ترشيحه على المستوى الأول في فحص جوائز الدولة التقديرية حصل على أعلى الاصوات، ثم وصل اسمه ضمن المرشحين الآخرين إلى المستوى الأعلى في فحص جوائز الدولة التقديرية فحصل على أعلى الأصوات.

وكنت كلما سمعت بنتيجة التصويت في المستوى الأول والثانى أسعد سعادة خاصة رغم أنى لا أعرفه وربما هو لا يعرفنى ، وأقول ها إذن علماء مصر يثبتون أنهم قادرون على إعطاء المثل في الموضوعية والدفاع عن الوحدة الوطنية.

ثم وصلت الاسماء إلى المستوى الثالث والأخير في فحص جوائز الدولة التقديرية وهذا المستوى الأخير به وكلاء وزارات أول يمثلون وزاراتهم وبه رؤساء جامعات .. إلخ.

فهل تعلم كم صوتا حصل عليها هذا الاستاذ الكبير الحاصل على أعلى الاصوات في المستويين الأول والثانى؟!.

لقد حصل على صوت واحد من بين نحو ثلاثين عضوا!.

فهل هناك تفسير لهذه النتيجة الغريبة سوى هذا الانكماش النفسي السائد في أوساط المسلمين إزاء الاقباط ، هذه الحالة التى لعبت الجماعات الدينية دورا كبيرا في تضخيمها ؟!.

المولد

أما وقد نكست الخيام ، أما وقد اقرت الأتربة ، أما وقد هدأ الصياح ، أما وقد جمعت الكلوبات وسكتت الدفوف ، أما وقد انتهى المولد ، فقد آن لنا أن نتدارس الحصيلة .. وأن نضمد الجروح.

***

لا أعلم كيف ولماذا ابتلينا بهذا الداء - **ولعله جزء مما أصابنا زمن التنازل عن فضيلة الانتماء** . والموقف ببساطة هو كالآتي: ترسل الدولة عددا من الشباب إلى الخارج للاستزادة من العلم ، وتصرف عليهم من عرق فلاحيها وعمالها وموظفيها . وتنتهي فترة الدراسة فيعود بعضهم لسداد ماعليهم من دين ويبقى البعض فى الخارج أو يعود لفترة لايعجبه فيها الحال ، فيعود (**يهرب؟**) إلى الخارج.

وتمر السنوات يعاني فيها من عاد ضنك العيش وقلة المرتب وغياب الأجهزة العلمية وانعدام المعلوماتية . أما من بقى فى الخارج أو ترك بلده إليه فيلحق بقطار العلم ويصبح ترسا فى آلته النشيطة القوية ويتجنس بجنسية البلد الذى تستضيفه . ثم تمر الأيام ويعود إلينا خبيراً عالماً فيلسوفاً متواضعاً مفكراً يفتى فى العلم وفى السياسة والفنون والآداب والاجتماع . كان يزاملنى فى مهمتى فى انجلترا فى أواخر الخمسينات طبيب متوسط الكفاءات ، أنانى ، فاقد للانتماء هرب إلى أمريكا وبعد سنين رأيته على شاشات التلفزيون المصرى يحاضرنا بحديث الفيلسوف الخبير على حلول لأزمة المواصلات فى مصر.

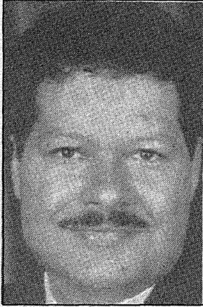
اسمحوا لى أن أقول إن حمدى السيد وقد كان نجما من أهم نجوم جراحة القلب فى إنجلترا وعاد إلى مصر بعد انتهاء مهمته ، أحب إلى قلبنا وأنفع لنا من ألف جراح قلب تركنا إلى الخارج .. إن عبد العظيم أنيس عندما طرد من وظيفته فى الجامعة المصرية ومنحته إحدى الجامعات الانجليزية وظيفة بها ، ظل يلح ويطلب ويطالب حتى توسط له إحسان عبد القدوس للعودة لخدمة وطنه . لقد عاد كل من أحمد مستجير وأحمد شوقى ولو بقى أى منهما فى الخارج بعد انتهاء بعثته لأصبح من علماء الوراثة العالميين المعروفين ولكنهم عادوا ليؤنبوا لعدم النشر فى الخارج..

إن أمريكا مليئة بالعلماء الصينيين والهنود والباكستانيين ، بارك الله لهم فيما هم فيه ، ولكن كل هذه البلاد لاتحتفى بهم ولكنها تحتفى فقط بمن عاد منهم لخدمة وطنه ، وكثير من العلماء الصينيين من ترك وظيفته المربحة فى أمريكا ليعمل بمرتبات ضئيلة وبسعادة بالغة لخدمة وطنه فى الصين الشعبية ممن بنيت على أكتافهم حضارة الصين الحالية العظيمة.

***

وأنا لاأعلم ماحققه العالم المصرى المغترب من اكتشافات ، وأود أن أذكر هنا أن تفهم (مجرد تفهم) العديد من أبسط المكتشفات الفيزيائية يحتاج إلى سنين طويلة من الدراسات فى الرياضيات والفيزياء . ولكن عدم تفهمنا هذا يجب ألا يسقطنا فى خطأ التهوين والازدراء ولافى شرك التهويل والمبالغة . **ولقد عشت فى أمريكا لفترة طويلة خلال المولد ولم أسمع اسم العالم ولم أر اسمه على شبكات التليفزيون** ، ولايكفى لدى تكريمه فى إسرائيل (وقبوله هو لهذا التكريم) لتبرير الحديث المضحك من اكتشاف البيكو ساكند والفيمتو ساكند والنانو سكند .

عزيزى القارئ : إن الفيمتو والبيكو والنانو هى وحدات قياسية مثل الكيلو والميكرو والمللى يتعامل بها حتى طلبة التحاليل الطبية ، فيقولون " نانو جرام" أو" بيكو إكويفالنت"أو" فيمتو مول" والحديث



د. أحمد زويل

السطحى عن هذه المكتشفات التى لاأشك فى أنها إضافات للعلم قد أدى إلى أوهام مضحكة ، لعل أتعسها تلك الأم التى طلبت على صفحات الجرائد من الدكتور أن يتولى علاج ابنها المصاب بتخلف وراثى.

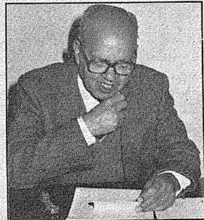
***

وليت الأمور توقفت عند هذا الحد . ولكن السيد العالم المغترب عاد ليؤنب أساتذته وزملاءه على ضعف مستواهم العلمى وعلى عدم نشر أبحاثهم فى الخارج مثله ويذكرنا بعدد مانشره من أبحاث .

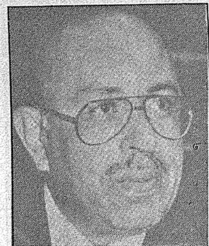
وبداية فكل من عاش فى الخارج من علماء مصر للدراسة نشر فى كبرى الدوريات العلمية أبحاثا قد تكون أهم بكثير مما نشره السيد العالم المغترب . ولكن وهنا لب المشكلة : **لماذا لاينشر العلماء بعد عودتهم كما نشروا فى الخارج؟**

يتجاهل السيد العالمى هذه الظاهرة ويخرج علينا بصفحات ينتزعها من كتاب عن مشاكل التنظيم العلمى فى الخارج ويفرض

د. سمير حنا صادق


د. عبد العظيم أنيس


د. حمدى السيد


د. مفيد شهاب

حلولا لمشاكلنا . **وفى ظل مولد تكريم من هرب من مصر ولتحقير من بقى فى مصر نخطط لقبول علاج " خبير أجنبى" لحل موهوم لمشاكلنا العلمية.**

والعلاج لمشاكلنا مع العلم سهل وبسيط وطالما شرحناه وفصلناه ويكمن فى الآتى:

- خلق مناخ عام مؤازر للعلم ، يحترم العلم والعلماء ،يزدرى الدجل والدجالين (على عكس مايحدث الآن فى أجهزة الإعلام المختلفة)

- احترام وتقدير العلماء الحقيقيين (وسأعود إلى هذا فيما بعد) بتكريمهم بالأوسمة وبمستوى معيشة لائق يقارن بمستوى بعض غيرهم من الفئات الأخرى(مثل الإعلام والقوات المسلحة والتمثيل وكرة القدم) والتوقف عن نشر الصورة البشعة عن العالم الذى يمثله شخص مجنون يسكن فى فيلا بها مكان لأقفاص القرود والفئران والذى يحاول دائما أن يتحدى الإرادة الإلهية ويفشل طبعا فشلا ذريعا.

- تيسير السفر للمهمات العلمية والحصول على المراجع والأجهزة الخ.

- إجراء فرز جدى للعلماء الحقيقيين. لقد تم فى السنوات الأخيرة - لأسباب لاعلاقة لها بالعلم والعلماء - اختراق قلعة الألقاب العلمية ، فدخل القلعة أفراد غير مؤهلين منحوا الألقاب العلمية كالدكتوراه والأستاذية ، وهو وضع خطير على أى مؤسسة علمية . **فالأستاذ السيئ مثل العملة السيئة يطرد الأستاذ الجيد . ولعل آخر مثال على استمرار هذه العملية هو قرار السيد وزير التعليم العالى والبحث العلمى بانشاء اللجان العلمية الدائمة التى شكلها (ليريح باله) بالأقدمية المطلقة بلا مراعاة للمستوى العلمى . وهكذا دخل اللجان من لم ينشر فى حياته بحثا له قيمة ومن لايعلم ماهو العلم، وأصبح لهؤلاء الحق فى ترقية أساتذة الغد.**

والحل سهل ومنطقى : الحل هو التقييم فى الخارج من هيئات معترف بمستواها العلمى . ولقد كانت كليات العلوم تعمل بهذا النظام حتى وقت قريب وهو حل لايعيبنا ، فاذا كنا نلجأ للخارج لاستيراد مدربين للكرة وخبراء فى التسويق ، أليس أجدر بنا أن نستعين بالأجانب فى تقييم المستوى العلمى لرسائل الدكتوراه ولأعضاء اللجان العلمية الدائمة؟

***

أما بعد ، فسيمر المولد وتتكس الخيام ويعود العالم إلى وطنه الجديد ونعود نحن إلى ماكنا عليه ، فنسجن فتاة هاجمت قاهر العفاريت ونوافق على طلاق زوجة اتهمت زوجها بمعاشرة جنية وننشر مقالات تتحدث عن أولاد السفاح من الجان ... ثم بعد ذلك نؤنب علماءنا لعدم النشر فى الخارج.

لك الله يامصر.

على هامش المؤتمر العام الرابع لحزب التجمع

همومٌ

سندوتشات الاشتراكية

أول مرة أحضر مؤتمر عام **لحزب التجمع** ،وفي طريقي إلى القاهرة بالديزل الذي يفيض برجال الأعمال الذين يتنقلون بين الاسكندرية والقاهرة، دار الحديث بينهم عن المشروعات والاستثمار والاستيراد والتصدير والقوانين الجديدة، كان حديث النقود . ودائما أحجز لنفسي مقعدا مفردا ،حتى أستطيع القراءة أو النوم ، لكن هذه المرة جلست بجوار أحد هؤلاء ،رجل أعمال يفوح منه الثراء، فالتليفون المحمول في اليد والسجائر الأجنبية في القميص والجاكت مستورد. **وتجنبت أن أدخل معه في أي حوار، لأنه سوف يضحك كثيرا ويسخر مني اذا عرف انني متوجه إلى القاهرة باذلا الجهد والوقت لاحضر مؤتمر عام لحزب التجمع، يتكلمون فيه عن الاشتراكية والفقر والفقراء ومساوئ الرأسمالية.**

خشيت أن يسخر مني الرجل ويسألني سوف تكسب كام من هذا المشوار، فغرقت في كتاب معي يتكلم عن المجتمع المدني .وكل فترة أسمع رنين المحمول، فيرد عليه صاحبي : نعم أنا في الطريق ،اتفق معه، موافق، مع السلامة. وانكمشت في مقعدي فأنا اتوجه للتجمع من أجل مواجهة أمثاله.

وصلنا القاهرة واختفى صاحبي بتليفونه المحمول وسط فقراء كلكتا في ميدان رمسيس، تجنبت ركوب المترو للزحام ، والمشوار بالتاكسي ثمنه بسيط حتى ميدان طلعت حرب، وهنا خيل لي- وقد تكون الحقيقة- ان تمثال طلعت حرب يعطي ظهره للتجمع ،حتى التمثال لا يعجبه أحوال التجمع، ولاحظت زيادة خفية في قوات الأمن، وعند مدخل الحزب وضعت يافطة فقيرة ومكسوفة عن بدء اعمال المؤتمر العام الرابع للحزب،ومن سذاجتي الشديدة توقعت تغطية من وسائل الاعلام الرسمية للمؤتمر، واستيقظت من أوهامي على من ينبهني أن أسمي ليس بين الحضور، فابتسمت ساخرا من نفسي، أنا فعلا لم أتلق دعوة رسمية للحضور ،كل ما حدث تلقيت تليفونا من **رفعت السعيد** يحثني فيه على ترشيح نفسي ،وجهلا مني بابعاد العلاقات الداخلية للحزب وافقته على ذلك، ونتيجة لذلك وضعت في موقف لم أسع له، ولم استهدفه.

وعلى مدخل قاعة **عبد الناصر** ،فوجئت بالزحام الشديد ليس لكثرة الحضور كما يتوهمون إنما لصغر مساحة القاعة ، وفكرت في الرجوع من حيث أتيت، ودفعني فضولي على المزاحمة ودخول القاعة،وهناك وجدت الجميع يتكلمون في نفس الوقت ،**ورفعت السعيد**على المنصة يتكلم أيضا ،**والجميع يحيون بعضهم البعض ،كأنهم مناضلين عائدين من المعركة ،حالة الكلام سائدة، الافواه كلها مفتوحة، الايادي تتصافح من على بعد ، وقتها تذكرت زميل السفر وتليفونه المحمول، الذي إذا شاهد عرقي الآن وحيرتي ، سو يضحك ملء شدقيه على استاذ الجامعة الذي يضيع وقته في نضال وهمي.**

وتنبهت على صوت **رفعت السعيد** وهو يزعق من على المنصة يا زملاء .. يا زملاء..

ما أغرب هذا المصطلح .. زملاء في ماذا ؟! في النضال ، أي نضال ؟ أليس أصح أن ينادي بعضهم البعض بمصطلح عضو وأعضاء ،فالزميل فيه عشوائية وصدفة وريفية ، فطابور العيش زملاء، وركاب الديزل زملاء، والمجرمون في السجن زملاء ، أما كلمة عضو، وسيادة العضو وحضرات الأعضاء ففيها تنظيم ، وفيها استهداف، وفيها رسمية



من اليسار.. الشيخ مصطفى عاصي ود. ابراهيم العيسوي .. ثم د. أحمد محمد صالح وعلى يساره القس جمال عجايبي وابراهيم توفيق

د . أحمد محمد صالح

وموضوعية ،فالعضو معناه فيه تنظيم له أهداف وفي لوائح تحكم الجميع ،**ويظهر أن كلمة زميل وما تعكسه من ريفية السلوك والتنظيم هي السبب في كثير من مشاكل الحزب الداخلية**.واخترت الحضور في لجنة البرنامج ، أهم لجنة ،**مكلمة المؤتمر** ،وفيها ناس بتقول البرنامج ضخم محتاج اختصار، وناس تقول لا البرنامج محتاج احصاءات واضافات ، وآخرون من رأيهم أن الحزب لا يحتاج برنامج جديد، وهناك من يصمم على الاعلان عن الاشتراكية المطلقة، وناس تقول فين البعد الطبقي،**ولم يكف الجميع أن البرنامج يدافع بالتفصيل عن العدالة الاجتماعية والديمقراطية وضاع أهم سؤال ما الذي يقدمه البرنامج من وسائل للوصول إلى الناس ؟كيف يصل الحزب للناس ونحن نستعد للقرن الحادي والعشرين ،هل بجعجعة الجهل ،وكرسي في الكلوب، والصوت العالي وقاعدة المصاطب والمقاهي، وأوهام الاشتراكية ،وما هو مدى صلاحية الشخصيات التاريخية للاستمرار ؟وكيف يتم تجنيد أعضاء جدد في القرن الحادي والعشرين ؟ هل بالعلاقات الشخصية** ونشر أفكار في التجمعات المستهدفة؟ ولكن كيف تنشر الأفكار ؟.

بنظرة سريعة لكوادر الحزب بصفة عامة،نزعم أنها لا تستطيع كسب المصداقية ! في زمن ثورة المعلومات والمعرفة ،حيث أصبحت وسائل الاعلام بأنواعها هي السبيل الوحيد للقيام بوظيفة العضوية والتجنيد ونشر أفكار الحزب، لذلك **ازعم أن جريدة الاهالي ،ومجلة اليسار ، وأدب ونقد وسائل لها دور حدي وخطير في المرحلة القادمة للوصول إلى الناس.**

وجاء وقت الغداء ، وسكت الجميع تعبا من الكلام، وتجمعوا في مجموعات متعارفة انتظارا للسندوتشات الاشتراكية: الفول الطعمية ،وجدت نفسي غير مرتبط بمجموعة معينة، وجلست أدون ملاحظاتي ، آه لو عرف زميل السفر وتليفونه المحمول الموقف الاشتراكي الذي أعيش فيه الآن، وأن أقصى أحلام التجمع أن تأكل مصر كلها الفول والطعمية ، المهم أن الجميع هجم على الطعام لكي يستطيعوا استئناف المكلمة مرة أخرى **.وأكتشفت أن الحزب لا يملك صف ثاني من القيادات فالاسماء تتكرر منذ أكثر من عشرين عاما، وتلاحظ على الحضور أن معظمهم فوق الخمسين سنة، ويرتفع هذا المتوسط على المنصة ليصبح فوق الستين**.ورغم الديمقراطية المفرطة داخل الحزب ، إلا أن هناك دماغ أساسية تتكون من عدة أفراد يمثلون دائرة مغلقة لها مصالح مشتركة ويسهل تسميتهم ،وفي الزحام داخل المؤتمر تجدهم يتبادلون النظرات من على بعد لمتابعة تنفيذ السيناريو المتفق عليه ، ويختفون وقت الغداء من القاعة، فهم في احدى الحجرات المغلقة لتقييم الموقف وهذه الدماغ تحتاج ان تجدد تقاليدها وقيمها لتواكب العصر.


د. رفعت السعيد

وتنبهت انني جالس في مكلمة من الحادية عشرة صباحا والآن الساعة السادسة مساء، ولا تبدو بادرة أمل علي قرب الانتهاء من الكلام ، وصممت على الخروج ،وتنفست الصعداء على باب الحزب الخارجي حتى الهواء كان مختلفا، ولاحظت أن الأمن تعب هو الآخر من الوقوف فجلس الضباط يأكلون أيضا ، ويمكن من نفس سندوتشات الاشتراكية التي يوزعها الحزب، **واكتشفت ان الدنيا خارج الحزب تسير بسرعة ولا تنتظر أحدا.**

وقررت عدم الحضور في الأيام التالية لأنه يكفيني يوم واحد من الافراط الديمقراطي ، وألغيت حجوزات السفر خاسرا مبلغا محترما، ورجعت مسرعا إلى الاسكندرية.

وفي ديزل العودة وجدت نفس رجل الأعمال الذي زاملني في الصباح ،وحمدت الله على أني أجلس منفردا هذه المرة ، والا كنا تحدثنا حتما عن الصدفة ، وكيف قضيت يومك في القاهرة؟ وكان أكيد سوف يموت من الضحك على سذاجتي في عزمي علي مقاومة الرأسمالية من خلال سندوتشات الاشتراكية في حزب التجمع.

ديمقراطية الكلام

الديمقراطية البحتة Pure democracy التي مارسها **التجمع** في مؤتمره العام الأخير، تقوم على فرضية أن جميع الأعضاء متساوون ، لكن الحقيقة أن الأعضاء كأفراد ليسوا متساوين في درجة التعليم، ومستوى الذكاء ، ودرجة النضج العقلي والجسمي ،والمستوى الاقتصادي والاجتماعي، والقيم، والعادات والاتجاهات والايديولوجيات ،والنشأة من حيث كونها ريفية أو حضرية.

وهذه الاختلافات جوهرية فالعضو الأمي، أو الذي يحمل قدرا ضئيلا من التعليم والثقافة، غالبا ما يكون حكمه وتقديره للأمور غير سديد، لاسيما في الأمور التي تحتاج خبرات تعليمية وثقافية، وهنا يجب تثقيف وتدريب هؤلاء الأعضاء وتوعيتهم بالمتغيرات الجديدة، حتى تستطيع إقناعه بأن القرارات التي تعرض، إنما هي في صالحه وصالح الحزب، وهنا يأتي الدور الخطير والحدي لإعادة تعليم وتثقيف وتنوير كوادر التجمع خاصة الشباب منهم في عصر ثورة

المعلومات والمعرفة.

وأعضاء التجمع قد يكونو متساوين فى الحقوق ، إلا أنهم غير متساوين فى المقدرة ، ولا فى القدرة الجسمية والعقلية التى يستطيعون أن يساهموا بها فى الحزب ،فكيف يتساوى فعل المعرفة مع فعل الجهل ،ومع هذا فالديمقراطية تعتبر أن الناس جميعا متساوون سواء أكانوا اكفاء أو غير أكفاء. **وهنا نؤكد أنه لا توجد ديمقراطية حقيقية مع الجهل** ،فالقرارات التى يتوصل إليها نتيجة العمليات الديمقراطية ، أى الناتجة عن المناقشة والجدل، ثم إجراء عملية التصويت ما هو إلا كلام فقط، بمعنى أن هناك هوه واسعة بين الكلام وبين الفعل ، فقد نتفق على الكلام بخصوص فكرة مجردة ، ولكن يواجهها الكثير من العقبات فى التطبيق الفعلى .

فروح الديمقراطية المفرطة التى يمارسها التجمع تستدعى دائما مزيدا من الوقت ليتكلم الأعضاء عن المشكلة أو ينتظروا وقتا معينا حتى يستطيعوا الوصول إلى الحقائق المتعلقة بالمشكلة ، وانظروا ماذا حدث ويحدث فى مشروع البرنامج ،فقد رجع الأمر مرة ثانية إلى نقطة الصفر، رغم المناقشات التى استمرت عاما أو أكثر ، وهنا تصبح الديمقراطية المفرطة غير كافية لتماسك الحزب، لأن تطبيق الديمقراطية فى التجمع يجب أن يسبقه شرطان:

١- ألا يكون الأعضاء مختلفين بدرجة أكثر من اللازم فى اتجاهاتهم وايديولوجياتهم ،وهذا غير متوفر فى التجمع ،فاسمه يعكس محاولات التوفيق بين اتجاهات مختلفة.

٢- أن تكون الرغبة فى البقاء على وحدة الحزب وتماسكه موجودة لدى جميع أعضاء التجمع بالكامل ،وهذا غير موجود أيضا ، فنسمع عن هذا الذى يقدم استقالته اذا لم يعجبه القرار ثم يتراجع ثم يقدمها مرة أخرى ، وذاك يهدد بالانسحاب ، وثالث يغضب ويهاجم التجمع فى صحف أخرى و هناك غيرهم كثير.

ورغم انتهاء المؤتمر الأخير لحزب التجمع إلا أن النار ما زالت مشتعلة فى البناء ، ولا تستطيع الديمقراطية المفرطة أن تطفئ تلك النار بل سوف تزيدها اشتعالا . ولم يستطع المؤتمر أن يعطى إجابة للسؤال التالى : **ماذا سيفعل التجمع فى القرن القادم؟! ومفاهيم اليسار التقليدية أفلست تماما والعالم كله يمين قبل اليسار فى أزمة حقيقية،وكيف يقوم يسار جديد فى مصر؟!.**

المبدعون يلتقون ، يهرجون وينافقون، ويغيبون العقول، ويزيفون الوعى:

من يتابع الإعلانات عن المنتجعات السكانية للأغنياء التى تفيض بها الصحف المصرية ، ويتابع الاعلام الرسمى الأيام السابقة يعتقد أن مصر والعرب حققوا المعجزات فى جميع المجالات، وتفرغ الناس للغناء والرقص ،والمهرجانات، والمؤتمرات ،والندوات ،والاحتفالات ،وكلها تبدأ بكلمات منفوخة حول الانجازات المصرية المزعومة ،والسلام ،والأخوة والعروبة، وكلها مفردات لا تصلح لزمن المعرفة وجودة الانتاج.

وفى كل عام يضغط علينا الاعلام الرسمى بحكاية المبدعون يلتقون ، يتحاورون ، يتناقشون ،وكل سنة أكذب نفسى وأقول يمكن هذه السنة يلتقى فعلا المبدعون من العلماء فى جميع المجالات ، ويتحاورون ويتناقشون فى مستقبل الوطن ومشاكله ، ويضعون برنامج تحترمه الحكومة وتنفذه ، لكن الحقيقة والواقع المر شئ آخر. **فالمبدعون فى وطننا دائما من الذين يرقصون ويغنون ويمثلون ويهرجون وينافقون.**

ومع احترامنا الشديد للفن والابداع الفنى الراقى والمحترم، فإن الغناء المنافق والرقص بلا مناسبة والتمثيل بلا هدف والتهريج والنفاق لن يدخل مصر والعرب القرن الحادى والعشرين ، بل سوف يسرع بنا إلى مزبلة التاريخ ،يجب أن نعترف أننا لا نجيد شيئاً إلا الكلام والجعجعة والتهريج باسم الفن والاعلام ،واسرائيل من حولنا تستعد لتهويد القدس ،وتعلن يوميا دفن معاهدات السلام، ودول مثلنا تفجر قنابلها الذرية، **والعالم حولنا يزخر بالدراسات العلمية المتخصصة فى كل المجالات ، ويستعد بالعمل الجاد والعلم والمعرفة للقرن القادم، ونحن نغنى ونرقص ،ونفشل فى عقد مؤتمر قمة عربى لسبب بسيط ان الحكام العرب جميعا يسعون لثبات كل الأوضاع السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية المتدهورة كما هى دفاعا عن سلطتهم ومصالحهم** .فلماذا يجتمعون ويتحاورون ويتناقشون ، بل يتركون ذلك المهرجين العرب يلتقون وينافقون ، وينخعون .. ففى الوقت الذى نخع فيه المبدعون العرب فى القاهرة حدث اشتباك مسلح على الحدود بين السعودية واسرائيل اقصد بين السعودية واليمن، فكهذا يبدع العرب.

رومانيا بعد الشيوعية

منذ عدة أسابيع جمعتنى مناسبة أكاديمية مع وفد رومانى فى زيارة علمية، ويمثل الجامعة الزراعية برومانيا. وتناقشنا فى أحوال الزراعة والتعليم والجامعة، وعرفت منهم أن بعد ثورة ١٩٨٩ فى رومانيا وسقوط الحكم الشيوعى ،وتحول الدولة نحو الخصخصة وآليات السوق ، زادت البطالة بشكل فاحش بين الشباب ،وانخفضت المستويات المعيشية ، وانكمشت المرتبات ، ورغم الادعاءات الرسمية بالأهمية الاستراتيجية للتعليم الجامعى ، الا ان مرتبات أساتذة الجامعة تقلصت تماما.

وبعد أن كانت الدولة تملك كل الأراضى الزراعية ، وتعتمد فى زراعتها على الميكنة الزراعية والتكنولوجيا الحديثة، أصبحت الدولة الآن تملك حوالى ٧٪ فقط من الأراضى الزراعية، ووزعت بقية الأراضى وتفتت الملكية ،وتعذر اقتصاديا استخدام الميكنة والتكنولوجيا الجديدة فى الزراعة. وبدأ الناس هناك ينظمون أنفسهم فى تعاونيات من جديد لكى يواجهوا آليات السوق فى كافة المجالات.

ورغم الحماس العالمى للجمعيات الأهلية غير الحكومية ، فهى فى رومانيا ما زالت تحبو ،وهناك جمعية أو اثنين ذات بدايات عائلية. والمرأة هناك تعمل فى كل المجالات، وأصبح الرجال الآن يطالبون بمساواتهم بالمرأة هناك. وعرفت منهم أنه لا توجد فى رومانيا أمية هجائية، وان استخدام تطبيقات الكمبيوتر والانترنت فى المجالات المختلفة محدود للغاية .وتعانى الأسرة هناك من غلاء المعيشة وارتفاع نسبة الطلاق، لذلك فهم هناك يعتمدون على الأجداد فى تربية الأطفال، ورأيهم فى القضية الفلسطينية، **أن الحق العربى واضح ولكنه يحتاج إلى القوة** ،فالحق بدون قوة لا فائدة منه، **أما عن مستقبل رومانيا فى ظل الخصخصة وآليات السوق والعولمة ، فهم لا يأملون خيرا لأن أحوالهم المعيشية كانت أفضل كثيرا قبل سقوط الحكم الشيوعى .هذا رأيهم ولا تعليق؟.**

خطـوة هـامة نـحو التجـديد والتـغيير

أمينة النقاش

أنهى المؤتمر العام الرابع لحزب التجمع أعماله فى الرابع والعشرين من يوليو، بعد أن أعاد انتخاب «**خالد محيى الدين**» رئيسا للحزب بالاجماع. وكانت جلسات المؤتمر قد استغرقت ثلاثة أيام حضرها من بين ٧٣ من أعضائه ٦٥٧ عضوا بنسبة حضور بلغت نحو ٩ر٨٤٪، وانتخب المؤتمر ٦٦ عضوا انتخابا مباشرا لعضوية اللجنة المركزية التى تتكون من ٢٦٠ عضوا يجرى انتخاب نحو ثلثيهم من فروع التجمع فى المحافظات، وقامت اللجنة المركزية بانتخاب كل من **لطفى واكد** ود. **إسماعيل صبرى عبد الله** نائبين لرئيس حزب التجمع ود. **رفعت السعيد** أمينا عاما، **وحسين عبد الرازق** أمينا عاما مساعدا للشئون السياسية **وعبد الغفار شكر** أمينا عاما مساعدا لشئون إعداد القيادات **ومحمد خليل** أمينا عاما مساعدا للشئون التنظيمية والعمل الجماهيرى **وفؤاد ناشد** أمينا للجنة الانضباط الحزبى، كما انتخب عشرة أعضاء للمكتب السياسى و١٢ عضوا للأمانة المركزية.

أهمية الانعقاد

ويكتسب هذا المؤتمر أهميته الاستثنائية من أنه المؤتمر الرابع خلال اثنين وعشرين عاما من تأسيس حزب التجمع، وكان من المفترض أن يعقد فى موعده منذ نحو عامين لكنه أجل أكثر من مرة لانجاز تكليف المؤتمر العام الثالث (فبراير ١٩٩٢) باعداد مشروع برنامج عام جديد للحزب، ودراسة أوجه التطوير المطلوب للبنية التنظيمية للتجمع.

كما أن هذا المؤتمر هو الأول الذى يعقده حزب التجمع، بعد التغيرات الدراماتيكية التى يشهدها العالم والتى كان فى القلب منها انهيار المنظومة الاشتراكية، وتفكك الاتحاد السوفيتى واختفاؤه من مصاف الدول الكبرى، بما جعل الاحزاب اليسارية على اختلاف درجاتها فى مأزق يفرض عليها البحث عن صياغة جديدة لأساليب نضالها السياسى.

وخلال الفترة بين المؤتمرين الثالث والرابع للتجمع، أضيف للحياة الحزبية حزب يسارى آخر هو الحزب الناصرى الذى أجتذب عددا من الكوادر الناصرية بالتجمع للانضمام إليه.



فى المؤتمرات السابقة كانت تناقش قضايا ترتبط بالبرنامج الأصلى للتجمع والذى تم إقراره فى المؤتمر العام الأول للحزب فى إبريل عام ١٩٨٠. **وفى هذا البرنامج اعتمدت الاشتراكية العلمية** -كما اعتمدها الميثاق الوطنى- كصيغة ومنهج صحيح نحو التقدم ، وبنى البرنامج على أساس أن الحل الاشتراكى فى مصر «يتطلب الأخذ بمبدأ» التخطيط الشامل للاقتصاد القومى ،ودعم الدور القيادى للقطاع العام فى عملية التنمية ،والزيادة المستمرة لنصيب العمل من الدخل القومى ، ووضع السلطة فى يد تحالف قوى الشعب العامل لانجاز الهدف النهائى لنضال التجمع ،وهو «إقامة المجتمع الاشتراكى الخالى فى الاستغلال» والقائم على التنمية الاقتصادية الشاملة. وفى هذا الاطار فان التجمع وضع على عاتقه آنذاك **«النضال من أجل استكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، ومواصلة السير على طريق التحول الاشتراكى الذى أعلنته ثورة يوليو»**. وكانت المؤتمرات السابقة تضع التفاصيل لهذا البرنامج العام الثابت وتقدم التطبيقات العملية لمقولاته النظرية.

وعلى عكس المؤتمرات السابقة فقد كان المطلوب فى هذا المؤتمر تقديم برنامج جديد يستجيب للتغيرات والانقلابات التى شهدها العالم والمنطقة ومصر أساسا،وفى مواجهة هذا التحدى شكلت قيادة الحزب لجنة ضمت ١٧ عضوا من قيادية يمثلون مختلف الأجيال والاتجاهات الفكرية، لإعداد مشروع برنامج عام جديد، حرصت اللجنة خلال ثلاث سنوات من عملها على مناقشته على أوسع نطاق فأجرت حوارات حوله مع كوادر التجمع فى المحافظات قبل صياغته وبعدها. كما نظم التجمع حلقات نقاشية حول البرنامج لمعرفة اراء المثقفين والكتاب المستقلين والحزبيين ومراكز البحوث وكافة القوى السياسية فى مشروع البرنامج، الذى أخذ على عاتقه الإجابة على سؤال :

ما الذى يمكن أن يقوم به حزب يسارى بعد تراجع الاشتراكية، وسقوط نموذج التنمية القائم على الملكية العامة لوسائل الانتاج، وتحول سياسة الانفتاح الاقتصادى التى كانت عند اقرار البرنامج الأول للتجمع مجرد سياسة يدعى أصحابها أنها توازن بين مساهمة القطاع الخاص ومساهمة الدولة فى مجالات التنمية إلى سياسة الخصخصة الشاملة بما يعنى ذلك انسحاب الدولة بشكل كامل من مجالات الانتاج والخدمات؟.

ما الذى يمكن أن يفعله حزب يسارى بدأ حياته وتيار الاسلام السياسى قوة من بين قوى مختلفة تنشط فى الساحة السياسية ليصبح بعد أكثر من عشرين عاما من تأسيسه أكثر القوى السياسية تأثيرا وأكثرها نفوذا فى المجتمعين المصرى والعربى ،وتصبح كيفية التعامل معها ،واحدة من القضايا التى يحتدم الخلاف حولها فى صفوف التجمع.

ما الذى يمكن أن يقوم به حزب يسارى يحمل شعاره الدعوة للوحدة العربية فى عالم عربى ينهشه الانقسام ،بعد الهزيمة القومية الساحقة التى منى بها فى أعقاب مغامرة الغزو العراقى للكويت التى انتهت ببقاء القوات الأمريكية فى منطقة الخليج -بطلب عربى- «لحماية الشقيق من الشقيق» ،وباعتراف عربى جماعى فى مؤتمر مدريد باسرائيل وباقامة علاقات معها وعقد اتفاقات سلام منفرد معها فى أوسلو ووادى عربة، وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية على جزء من أراضى الضفة الغربية وغزة ،هذا بالاضافة إلى انتشار الحروب الأهلية العرقية والطائفية فى عدد من الاقطار العربية، بما يهدد بتفتيتها إلى أعراق وقوميات وأديان وقبائل.

وقبل التجمع تحدى الأسئلة المطروحة، وانتهت المناقشات التمهيدية للمؤتمر إلى التوصل إلى مشروع برنامج عام جديد جاء محصلة لجهد جماعى، ولعل هذا هو السبب أن بعض أجزائه قد خلت من أى درجة من التنسيق والانسجام ، وهو ما لاحظه بوضوح عدد كبير من أعضاء المؤتمر ، فضلا عن أن صياغة مشروع البرنامج ، قد حرصت على التعبيرات العامة الملتبسة أحيانا والغامضة أحياناً أخرى بهدف توسيع نطاق من يجدون فى البرنامج بعض التعبير عن آرائهم.



خالد محيى الدين وزهدى الشامى وعبد الغفار شكر وعادل الضوى
يديرون مناقشات لجنة البرنامج

اجتهاد جديد

كان التجمع يتجه فى برنامجه الأول أساسا نحو تحقيق مجتمع اشتراكى انطلاقا من أن «الثورة المصرية تتحمل فى هذه المرة -بداية الثمانينيات- مسئولية القيام بانجاز تاريخى ذى طبيعة مزدوجة ، فهى من جهة مطالبة باستكمال ما بقى من مهام الثورة الوطنية الديمقراطية وفى نفس الوقت عليها أن تدعم الاختيار الاشتراكى للشعب المصرى، وأن ترسى القاعدة المادية والروحية لمرحلة الانتقال إلى الاشتراكية إذ لم يعد «من الممكن الفصل التعسفى بين هذه المرحلة الأخيرة من الثورة الوطنية، وبين المراحل الأولى للانتقال إلى الاشتراكية».

أما فى البرنامج الجديد فإن التجمع يرى **أن هناك مرحلة انتقالية كاملة تسبق المشروع فى بناء المجتمع الاشتراكى وتمهد الطريق إليه وهى البدء فى بناء «مجتمع المشاركة الشعبية»** الذى يضمن أكبر درجة من المشاركة الجماهيرية فى صنع القرار وفى التنمية وفى الحصول على أنصبة عادلة من الدخل القومى ، وهو ما يستدعى إصلاحا سياسيا وديمقراطيا جذريا . أما الملامح الأساسية لمجتمع المشاركة الشعبية فتقوم على تفعيل دور المواطن المصرى للعمل من أجل ضمان **ديمقراطية الحكم وديمقراطية المشاركة ،ولتحقيق تنمية وطنية مستقلة تعتمد على القدرات الذاتية** وتنمية الانسان المصرى جسميا وعقليا وروحيا وبناء

قاعدة وطنية للعلم والتكنولوجيا واقرار التعاون كأداة رئيسية للتنمية بالمشاركة وحماية الفقراء ومحدودى الدخل لتحقيق العدل الاجتماعي والقضاء على الفقر وقيادة الدولة للتنمية فى إطار تعدد أشكال الملكية وتوظيفها للسوق فى إطار التخطيط الشامل ،والتعامل الرشيد مع البيئة ومكافحة التلوث، مع العمل على تطوير الدور المصرى المركزى ،فى تنشيط التعاون العربى والتعاون مع الدول النامية.

ويتبنى الدعوة لبناء مجتمع المشاركة الشعبية ،**فإن التجمع يعيد الاعتبار لمصطلح الثورة الوطنية الديمقراطية القديم، مضافا إليه اجتهادا خاصا يسعى لاكتشاف الطابع النوعى لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية فى الظروف المصرية** ،متخلصا من الاضافات التى قدمتها نظم الحكم فى العالم الثالث ، التى أقام بعضها أنظمة حكم معادية للاستعمار ومتجهة نحو إقرار نوع من العدالة الاجتماعية دون أن يتلازم ذلك لا بالديمقراطية ولا بالمشاركة الشعبية بل اعتمادا على الاتفاق الوطنى العام. أستوعب البرنامج الجديد للتجمع الدرس فعبر عن إدراكه **أن تلك التجارب التاريخية اسقطت «مقولات الطليعة التى تنوب عن الجماهير فى تحديد مصالحها واختياراتها ،وتجارب الحزب الواحد وديكتاتورية الطبقة التى تحولت إلى بيروقراطية مستبدة »** كما ركز على الأخطار الفادحة التى نجمت عن«التضحية بالديمقراطية السياسية وحقوق الانسان من أجل تحقيق التقدم الاقتصادى أو العدالة الاجتماعية أو التحرر الوطنى وشعارات كل الديمقراطية للشعب ولا ديمقراطية لأعداء الشعب، والديمقراطية الموجهة لهذا فإن البرنامج الجديد للتجمع حدد بوضوح لا لبس فيه استحالة تحقيق الاشتراكية بدون الديمقراطية بدون بناء مجتمع المشاركة الشعبية.

الاتجاه يسارا

انقسمت أعمال المؤتمر إلى ثلاث لجان إحداها لجنة البرنامج العام التى انتخبت **عبد الغفار شكر** رئيسا، و**د. زهدى الشامى** مقررا و**عادل الضوى** سكرتيراً. ولجنة التقرير السياسى وتقرير صحافة الحزب التى انتخبت **حسين عبد الرازق** رئيسا و**ماهر بيومى** مقررا و**مصطفى الصباغ** سكرتيرا ثم أخيرا لجنة تطوير الأداء الحزبى والتعديلات اللائحية التى انتخبت **د. رفعت السعيد** رئيسا و**محمد خليل** مقرراً و**مجدى شرابية** سكرتيراً.

وعكست المناقشات فى اللجان الثلاث توجها من أعضاء المؤتمر نحو اليسار تم التعبير عنه بالتركيز على المطالبة باعادة صياغة البرنامج واختصاره وتحديد مصطلحاته بما يبرز «مجتمع المشاركة الشعبية» باعتباره جوهر البرنامج الجديد مع تحديد واضح لطبيعة السلطة والموقف منها **والتأكيد على أن النضال الديمقراطى أوسع مدى من العمل البرلمانى** ويشمل الدفاع عن حرية التنظيم السياسى والنقابى واستقلالية العمل الاهلى وحق المواطنين فى استخدام كافة أشكال الاحتجاج السلمى الديمقراطى وعلى رأسها حق التظاهر والاضراب والاعتصام .كما برز التعبير عن ذلك بمطالبة شبه إجماعية من قيادات المؤتمر بضرورة التأكيد على طبيعة التجمع كحزب اشتراكى وما يستدعيه ذلك من تحديد القوى الاجتماعية التى يدافع عنها والقاعدة الطبقية للحزب والتى حددتها مداخلة «**د. اسماعيل صبرى عبد الله**» بالمهمشين والعمال وصغار المنتجين والمهنيين والرأسمالية المنتجة التى رأى أنها الفئات الاجتماعية التى تشكل أغلبية السكان فضلا عن المطالبة بالتأكيد على أن الاشتراكية مشروع شامل للتحرر الانسانى ،وأنها النظام الاقدر على ادارة المجتمع بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وإلغاء الاستغلال.

البديل الثانى

كما بدا التشدد فى مناقشات المؤتمر نحو التوجه يسارا بتحميل سياسات الحكم القائم المسئولية عن تعميق الازمة الاقتصادية والاجتماعية التى يتحمل أعباؤها الطبقات الشعبية والوسطى .كما أكدت مناقشات المؤتمر **أن التغيير هو الهدف والبوصلة المحركة لحزب التجمع وأن الوصول إليه هو بالاصلاح السياسى والديمقراطى الذى ينهى احتكار السلطة ويفتح الباب أمام التداول السلمى لها ويطلق الحريات العامة ويلتزم بحقوق الانسان، وهو ما يتطلب إبراز وجه التجمع باعتباره قوة المعارضة الجذرية.**

وفى الموقف من الصراع العربى الاسرائيلى دعت مناقشات المؤتمر إلى ضرورة إعادة النظر فى السياسات المصرية والعربية التى أدت إلى استمرار احتلال اسرائيل لاجزاء كبيرة من الأرض الفلسطينية والجولان وجنوب لبنان وتوقيع اتفاقيات لا تحقق الحد الأدنى من الحقوق والمطالب العربية .كما طالبت بتصعيد الحملة السياسية والاعلامية والجماهيرية ضد التطبيع والعمل على وقف كافة الاختراقات لجبهة المقاومة الشعبية له، خاصة فى صفوف العمال والمثقفين ، ودعم حركة المقاطعة للبضائع الاسرائيلية والأمريكية .وكان هناك شبه اجماع على أن تحقيق تلك المهام غير ممكن بدون توسيع عضوية التجمع وتوسيع نفوذه وإطلاق مبادرته لتوظيف الهامش الديمقراطى المتاح فى ممارسة حق الاضراب والتظاهر والاعتصام ،وتوزيع البيانات وعقد المؤتمر خارج مقاره ،وتقوية وجوده كحزب قوى منظم، وقادر على كسب ثقة الجماهير لتكوين رأى عام ضاغط ،لفرض ارادتهم على مؤسسات صنع القرار .

لكن هذا التوجه العام فى المناقشة الذى بدا يساريا متشددا ، يعكس فى المقام الأول تخوف كوادر التجمع وتحذيرها من أن يتجه برنامج التجمع يمينا وأن يفقد البرنامج جوهر طابع التجمع كحزب اشتراكى ،ولذلك فإن التعديلات التى أدخلت على البرنامج لم تمس جوهره كبرنامج يلبى رغبات كل الأطراف .وعكس هذا التخوف نفسه أيضا على نتائج انتخابات المستويات القيادية المختلفة للتجمع.

لكن أبرز ما أسفر عنه المؤتمر هو **التجديد الذى أدخله على البناء التنظيمى للتجمع بما يضمن التداول الدورى للمواقع القيادة.** ولقد برز هذا التجديد فى إنشاء هيئة قيادية جديدة هى حلقة وسط بين المكتب السياسى والأمانة العامة للحزب هى الأمانة المركزية، ففى الوقت الذى أصبح المكتب السياسى هو الهيئة القيادية المسئولة عن قيادة الحزب فيما بين دورات انعقاد الأمانة العامة التى هى بدورها هيئة قيادة جماعية تباشر اختصاصات اللجنة المركزية فيما بين دورات انعقادها ،فإن الأمانة المركزية تتولى إدارة العمل اليومى بالحزب بالتعاون مع الأمين العام ، لكى يتفرغ المكتب السياسى -الذى دخلته لأول مرة عناصر قيادية جديدة للمناقشات السياسية والفكرية التى من شأنها الارتقاء بالبنى الثقافية والفكرية للتجمع ،وهو ما يترتب عليه إعادة تشكيل الأمانة العامة للحزب لتضم أعضاء المكتب السياسى والأمانة المركزية وأمناء التجمع فى المحافظات ونوابه فى البرلمان.

وعكست نتائج الانتخابات صعود وجوه جديدة إلى المسئوليات القيادية سواء فى المكتب السياسى أو الأمانة المركزية.

الاتجاه العام السائد داخل التجمع يتفق أنه من السابق لأوانه توقع نتائج سريعة مباشرة للمؤتمر العام الرابع ، لكن المؤكد أن الكل **يجمع أن المؤتمر العام وضع التجمع على منعطف مهم ، وحسم كثيرا من الأمور التى كانت موضعا للجدل والمناقشة ، وأن الثمار التى يمكن أن تتحقق من اجتهاده النظرى- أيا كان الموقف منه - أو من التجديد فى بنيته التنظيمية رهن باداء الهيئات القيادية الجديدة لمهامها ،كما هو رهن أيضا بالمناخ العام السائد فى المجتمع.**

خمس سنوات على اتفاق أوسلو

* * *

حصاد الأشواك و مرارة الواقع



توقيع اتفاق أوسلو فى البيت الأبيض

خمس سنوات على توقيع **اتفاق أوسلو** أو «إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية» فى سبتمبر ١٩٩٣ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية . وقد تباينت ردود الأفعال لهذا الاتفاق فى حينه سواء داخل الساحة العربية أو الفلسطينية ، وظهر معسكر مؤيد للاتفاق باعتباره الخيار الأفضل فى ظل ظروف ما بعد حرب الخليج والحرب الباردة وأنه سيخلق دينامية جديدة تؤدى فى النهاية إلى قيام الدولة الفلسطينية من خلال التواجد والعمل على الأرض الفلسطينية مهما صغرت مساحتها ،وباعتباره يشكل ضمنيا ضربة للحلم الصهيونى وتراجعا إسرائيليا وإذكاء للتناقضات داخل إسرائيل.

أما المعسكر المعارض للاتفاق فقد اعتبره تراجعا فلسطينيا (وعربيا) خطيراً بالنسبة لتحرير الأرض والحقوق الفلسطينية المشروعة ، وأن بنية الاتفاق وصيغته وكذلك عدم التكافؤ بين الطرف الفلسطينى والطرف الإسرائيلى سيرغم الفلسطينيين على تقديم مزيد من التنازلات **وسيتم حسم القضايا الجوهرية الخاصة بالسيادة على الأرض والمياه ومستقبل القدس وقضية اللاجئين والمستوطنات وفقا للشروط الاسرائيلية ومصالحها الأمنية والاستراتيجية.**

وبعد مرور خمس سنوات وبعد أن جرت مياه كثيرة رمادية اللون ما هى مشاهد اللوحة القائمة وكيف يمكن تقييم اتفاق أوسلو وما ترتب عليه سواء على الصعيد السياسى والتفاوضى أو الصعيد الاقتصادى أو على صعيد الاداء الداخلى والمؤسسى للسلطة الفلسطينية.

الصعيد السياسى والتفاوضى

من الواضح أن عملية التسوية السلمية تواجه أزمة حقيقية وأن المفاوض الفلسطينى يواجه مأزقاً خطيراً تقلصت فيه خياراته وتضاءلت قدرته على المناورة مما دفع البعض إلى التصريح-«**بوفاة أوسلو**» **.فقد نجحت إسرائيل وبدعم من الولايات المتحدة فى انتزاع التنازلات المتتالية من الطرف الفلسطينى وتغيير مرجعية العملية السلمية من قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام إلى أمن اسرائيل(١) بل واضفاء نوع من الشرعية على الاحتلال الاسرائيلى (٢) وتقنين كل ذلك فى اتفاقات جديدة ورسائل الضمانات والتطمينات والمذكرات الأمريكية** ،مما يشير إلى أن التصورات الاسرائيلية الخاصة بقضايا الحل النهائى هى التى سيتم فرضها فى نهاية الأمر.

ولم تأت هذه التطورات رغما عن أوسلو ولكن كنتيجة طبيعية لصيغة أسلو ذاتها ،فأحد الأخطاء الاستراتيجية المتضمنة فى اتفاق أوسلو هى **تقسيم العملية التفاوضية إلى مرحلة انتقالية ومرحلة اخرى للوضع الدائم** مع إرجاء كافة القضايا الجوهرية إلى هذه المرحلة الأخيرة.

فمن جهة فتح اتفاق أوسلو الباب نحو تطبيع إسرائيل علاقاتها مع الدول العربية بل وانفتاحها على كافة دول العالم بعد أن ظلت تعانى من عزلة سياسية واقتصادية منذ عام ١٩٤٨ مما حقق لها مكاسب استراتيجية هامة. ومن هنا فقد الطرف الفلسطينى ورقة ضغط هامة دون أن يحقق أياً من حقوقه الوطنية المشروعة مما عمق من الخلل فى موازين القوى القائمة لصالح الطرف الإسرائيلى.

من جهة أخرى نجحت الولايات المتحدة وإسرائيل فى إزاحة مجموعة قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية باستثناء قرارى ٢٤٢ و٣٣٨(واللذين لا يتعلقان مباشرة بالبعد الفلسطينى من الصراع العربى الاسرائيلى) منذ مؤتمر مدريد(٣) ،**وكان لارجاء القضايا الجوهرية إلى مرحلة ثانية أن**

نادية رفعت

أضعف مرجعية الشرعية الدولية خلال الفترة الانتقالية وبدلا من أن تكون أراضى الضفة الغربية وغزة أراضى محتلة احتلالاً غير شرعى ومرفوضاً تحولت إلى وضعية أراضى متنازع عليها (Disputed) وفقد الطرف الفلسطينى الاداة القانونية اللازمة للضغط من أجل حقوقه المشروعة فى حين أتاح للجانب الاسرائيلى الاستمرار فى خلق حقائق على الأرض تعمل على حسم الوضع النهائى مسبقا(٤).

وقد انعكس ذلك فى الاتفاقية الخاصة بالترتيبات الانتقالية (أوسلو٢) الموقعة فى ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥ ثم فى بروتوكول الخليل الموقع فى ١٧ يناير ١٩٩٧ .فقد أدت الاتفاقية الانتقالية إلى اضفاء الصفة الرسمية على تقسيم الأراضى المحتلة إلى مناطق للفلسطينيين وأخرى للمستوطنات اليهودية.. وتفتيت المجتمع الفلسطينى (٥) فقد تم تقسيم أراضى الضفة إلى ثلاث مناطق: منطقة (أ) وتشكل ٣٪ من إجمالى مساحتها والتى تشمل أغلب المدن الفلسطينية وتضم ٢٦٪ من السكان وتخضع للحكم الكامل للسلطة الفلسطينية ،وقد تم استكمال اعادة الانتشار الاسرائيلى من هذه المناطق فى شتاء عام ١٩٩٦ باستثناء مدينة الخليل.

أما المناطق(ب) فهى تشكل ٢٧٪ من مساحة الضفة وتضم أغلب القرى وللسلطة الفلسطينية صلاحيات مدنية وبوليسية فقط بينما تظل اسرائيل مسئولة عن «الأمن الداخلى» .وبالنسبة لمناطق (ج) فهى تضم ٧٠٪من أراضى الضفة وتخضع تماما للسيطرة الاسرائيلية وتشمل المستوطنات اليهودية والمساحات الغنية بالمياه والمناطق الحدودية و الطرق الرئيسية وأغلب الأراضى خارج نطاق البلديات الفلسطينية وحدود القرى(٦).

والخطير فى هذه الاتفاقية أنها حولت المناطق الفلسطينية إلى جزر منعزلة أو «كانتونات» تحيطها الطرق الالتفافية والمستوطنات اليهودية . وقد ساعد ذلك اسرائيل فى تطبيق سياسة الاغلاق والحصار غير المسبوق على المدن والقرى الفلسطينية عقب العمليات الانتحارية ضدها ،وكان لهذه السياسة آثار مدمرة على الاقتصاد والحياة الفلسطينية وشكلت أداة ضغط قوية فى يد إسرائيل على الطرف الفلسطينى لانتزاع مزيد من التنازلات سواء فى ظل حكومة حزب العمل أو الليكود.

كما استهدفت حكومة رابين من تفتيت أراضى الضفة وغزة واستخدام مصطلح «إعادة الانتشار» بدلا من الانسحاب من مناطق (ب) و(ج) فى الاتفاقية المرحلية وكذلك عدم تحديد مساحة الأراضى التى ستنتقل إلى السلطة الفلسطينية مع انتهاء عمليات اعادة الانتشار، استهدفت الاحتفاظ بامكانية تحديد حجم السلطة والأراضى التى سيتم نقلها إلى الجانب الفلسطينى وضمان التواجد والسيطرة الاسرائيلية فى مساحات كبيرة من الضفة الغربية عند البدء فى مفاوضات الوضع النهائى .(٧).

وقد نجحت حكومة نتنياهو فى تقنين هذه المفاهيم فى اتفاق الخليل والوثائق الملحقة به حيث أكد خطاب التطمينات لوزير الخارجية الأمريكى وارين كريستوفر أن لاسرائيل وحدها حق تحديد حجم ومدى عمليات إعادة الانتشار وكذلك احتياجاتها الأمنية وأن «أمن اسرائيل يشكل العنصر الأساسى .. فى تطبيق الاتفاقات بين اسرائيل وشركائها العرب» كما أكدت مذكرة «دنيس روس» أن إسرائيل وحدها التى ستحدد «المواقع العسكرية» التى ستترك لمفاوضات الحل الدائم كما أرست مبدأ جديداً وهو «التبادلية» (Reciprocity) أى ربط تنفيذ اسرائيل لبنود الاتفاق المرحلى بمدى قدرة الجانب الفلسطينى على الحفاظ على أمن إسرائيل . أى أن أمن اسرائيل ومبدأ التبادلية (وليس قرارى ٣٣٨ و٢٤٢ ومبدأ الأرض مقابل السلام) أصبحا مرجعية العملية التفاوضية(٨).

وقد استندت إسرائيل إلى هذا الاتفاق عندما عرضت فى مارس ١٩٩٧ المرحلة الثانية من إعادة الانتشار من مساحة قدرها ٩٪ فقط من أراضى الضفة وهو ما رفضته السلطة الفلسطينية التى طالبت بالا تقل المساحة عن ٣٠٪كما استندت له فى رفضها المبادرة الأمريكية باعادة الانتشار فى ١٣,١٪ من أراضى الضفة الغربية. كما استندت إلى مبدأ التبادلية فى رفضها الوفاء باستحقاقات المرحلة الانتقالية ومن بينها الممر الآمن بين الضفة وغزة وافتتاح مطار وميناء غزة والافراج عن المعتقلين فى السجون الاسرائيلية قبل أن تلبى السلطة الفلسطينية المطالب الامنية الاسرائيلية وتدمير البنية التحتية «للارهاب» .ومما يذكر أن المبادرة الأمريكية ربطت ما بين إعادة الانتشار الاسرائيلى وسلسلة من الالتزامات الفلسطينية القاسية التى تحافظ على أمن اسرائيل.

من جانب آخر أضفت الاتفاقية الانتقالية الشرعية على الوجود الاستيطانى الاسرائيلى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة،،كما حولت



حنان عشراوى

«سلطة السيادة فى الحكم والتشريع بالمستوطنات من الادارة المدنية للحكومة العسكرية فى داخل الأراضى المحتلة إلى جهاز الدولة داخل إسرائيل مما يعزز وضع المنطقة كجزء متكامل لا يختلف عن مكونات الأرض الاسرائيلية وإداراتها الحكومية(٩) .كذلك اعطى اتفاق الخليل الشرعية للجيب الاستيطانى داخل المدينة والذى يضم ٤٥٠ مستوطنا يعيشون وسط ١٦٠ ألف عربى ،وسمح بتقسيم المدينة لأول مرة واقتطاع ٢٠٪ منها لصالح المستوطنين وبقاء ٢٠ ألف فلسطينى تحت الاحتلال الاسرائيلى المباشر والاشراف الاسرائيلى الكامل على الأماكن الدينية المقدسة .(١٠) كما تذهب بعض الآراء إلى أن كل من اسرائيل والولايات المتحدة اعتبرتا اتفاق الخليل والترتيبات الخاصة به(التى يعتبرها الجانب الفلسطينى ترتيبات انتقالية) نموذج للوضع الدائم الذى يمكن تطبيقه فى سائر الضفة وقطاع غزة(١١).

يضاف لذلك انه لم تنص أى من الاتفاقات المبرمة على منع التوسع الاضافى للمستوطنات اليهودية أو بناء مستوطنات جديدة . فخلال الفترة ما بين عام ١٩٩٢-١٩٩٦ وفى ظل حكومة اسحق رابين ثم شيمون بيريز زاد سكان المستوطنات بنسبة ٤٠٪ فى الضفة الغربية وغزة(باستثناء القدس) حيث وصل إلى ١٤٠ الف مستوطن (١٢) ومع مجئ حكومة الليكود فى مارس



القدس...

١٩٩٦ أعيد الدعم إلى المستوطنات وامتدت عمليات الاستيطان داخل الاحياء العربية الصرفة في القدس (**جبل أبو غنيم ورأس العمود**) .وقد استندت اسرائيل في استمرار نشاطها الاستيطاني إلى أنه لا يتعارض مع وثائق التسوية وأنه «**لا يوجد في التعاقدات الاسرائيلية- الفلسطينية ما يحول بشكل قاطع دون استمرار الاستيطان(١٣)** .

بل ذهبت وزيرة الخارجية الأمريكية إلى التصريح بان «**الاستيطان قانوني**» أي بمعنى أنه لا يخالف اتفاق أوسلو (١٤) والمفارقة هنا هي أن **أحد الدوافع الرئيسية لمشاركة الفلسطينيين في مؤتمر مدريد كانت وقف الاستيطان الاسرائيلي وسياسة خلق الحقائق في الأراضي الفلسطينية وخاصة في القدس الشرقية** حيث تعتبر اسرائيل القدس الموحدة «عاصمتها الابدية» .ولكن تراجع الجانب الفلسطيني عن اشتراط وقف الاستيطان قبل الدخول في المفاوضات ثم ارجاء البحث في هذه القضية تماما في اتفاق أوسلو دون أي اشتراط بتثبيت الوضع الاستيطاني على ما كان عليه اتاحت للطرف الاسرائيلي الاستمرار في عمليات البناء (١٥) **كما أن المبادرة الأمريكية الأخيرة حول إعادة الانتشار في ١٣,١٪ من مساحة الضفة الغربية والتي قبلها الجانب الفلسطيني تقر بحق اسرائيل في توسيع المستوطنات في محيطها المباشر وكذلك بحق إسرائيل في مصادرة الأرض الفلسطينية لاغراض الطرق الالتفافية لصالح المستوطنين.**

من جانب اخر عملت إسرائيل على فصل القدس الشرقية والمناطق المحيطة التي الحقت بها (والتي تشكل حوالى ٢٠٪ من مساحة الضفة الغربية) عن باقي الضفة منذ توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ وأصبح من العسير على سكان الضفة دخول منطقة القدس أو حتى المرور خلالها (١٦) كما تمارس سياسة تطهير عرقي ضد سكانها العرب حيث تعمل على سحب هوياتهم تحت دعاوى متعددة والتضييق عليهم حتى يرحلوا عنها. .

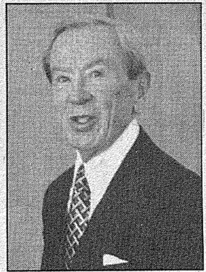
كذلك لم تتضمن أي من اتفاقات أوسلو أي ضمانات حول «أمن الفلسطينيين» وبالتالي استمرت اسرائيل في مصادرة الأراضي والاعتقال الجماعي وهدم المنازل وفرض الحصار والاغلاق واستخدام العنف ضد المدنيين الفلسطينيين . فمثلا في **الفترة بين سبتمبر ١٩٩٣ ومارس١٩٩٨ هدمت اسرائيل ٦٢٩ منزلا فلسطينيا** ، ٩٤ منها في القدس. وقد تم هدم ٢٦٨ منها خلال حكم حزب العمل وال٣٦١ في ظل حكومة الليكود .وهناك أوامر لهدم ١٨٠٠ منزل آخر(١٧) بل حرضت كل من اسرائيل والولايات المتحدة السلطة الفلسطينية على ممارسة القمع ضد السكان الفلسطينين بدعوى محاربة الارهاب.

ومن الواضح أن **إسرائيل نجحت ، سواء في ظل حكم حزب العمل أو الليكود ،في التحكم في مسار ونتائج العملية التفاوضية** ، وتمتعت بحرية حركة واسعة في مواجهة الطرف الفلسطيني وعملت على إرساء المفاوضات على فكرة التنازل من جانب واحد والتسليم بكل مقومات السلام الاسرائيلي (١٨) وقد عبرشيمون **بيريز** عن ذلك بوضوح عندما قال : «في بعض الأحيان يبدو كأننا نتفاوض مع أنفسنا تعليقا على المفاوضات الخاصة بالبروتوكول الاقتصادى بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤(١٩).

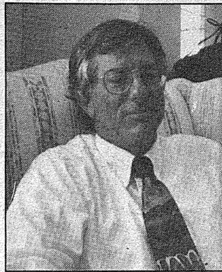


مادلين أولبرايت

وقد تراجع الجانب الفلسطيني منذ اتفاق أوسلو عن كثير من الثوابت التي حددها لنفسه للتسوية سواء الخاصة برفض الاستيطان أو رفض تجزئة الارض بين اكثر من ولاية أو رفض الصيغ الاسرائيلية المطروحة بخصوص الحكم الذاتي باعتبارها اقرب إلى نظام الابارتهايد .وفي حين كانت السلطة الفلسطينية ترفض الاجراءات الاسرائيلية التي هددت العملية التفاوضية مثل أزمة **نفق البراق** في سبتمبر ٩٦ التي استشهد فيها **٧٠ فلسطينيا** وأصيب ٢٠٠ وازمة **جبل أبو غنيم** في فبراير ١٩٩٧ وإصرار إسرائيل على إعادة



كريستوفر



دينيس روس

التفاوض حول الخليل والمماطلة فى المرحلة الثانية من إعادة الانتشار من أراضى الضفة الغربية ،وتهدد بقطع المفاوضات أو وقف التعاون الأمنى أو إعلان الدولة الفلسطينية أو غيرها من الاجراءات، إلا أنها كانت فى النهاية ترضخ للضغوط الاسرائيلية والأمريكية وتتراجع عن تهديداتها فى حين ظلت اسرائيل ثابتة على مواقفها واستمرت فى عمليات الاستيطان وتهويد القدس واستثمرت هذه الازمات فى انتزاع المزيد من التنازلات وعدم الوفاء باستحقاقات المرحلة الانتقالية.

ولم تأت هذه التراجعات نتيجة الخلل فى ميزان القوة بين الطرفين (وبين اسرائيل والعالم العربى عموما) فقط، ولكن أيضا نتيجة غياب استراتيجية واضحة المعالم لدى الطرف الفلسطينى حول تحقيق اهدافه من الحل النهائى، وفشله فى الربط بين مفاوضات المرحلة الانتقالية وتأثيراتها المتوقعة على الحل النهائى وغياب أى مشاريع مفصلة حول قضايا الوضع الدائم وبالتالى امكانية بناء موقف تفاوضى قوى يدافع عنها بالوسائل القانونية والسياسية والفكرية(٢٠).

على الجانب الاخر كان للطرف الاسرائيلى تصورات محددة حول الوضع الدائم بغض النظر عمن يتولى الحكم فى اسرائيل(٢١).

ورغم ان اتفاق أوسلو خلق انقساما داخل المجتمع الاسرائيلى نتج عنه اغتيال اسحق رابين عام ١٩٩٥ على يد أحد عناصر اليمين المتطرف ، إلا أن هناك قدراً من الاتفاق بين القوى السياسية الرئيسية حول الوضع النهائى وقد تجسد ذلك فى الوثيقة المشتركة لحزب العمل وحزب الليكود حول قضايا الحل الدائم(**وثيقة بيلين-ايتان**) التى تؤكد على عدم التفاوض حول القدس (رغم أن هذا يتعارض مع اتفاق أوسلو) وترفض تفكيك أى مستوطنة ولا تعترف بحق العودة (لفلسطينيى ١٩٤٨) إلى اسرائيل(أى أراضى ما قبل ١٩٤٨) وترى أن «الكيان الفلسطينى يجب أن يكون كيانا منزوع السلاح ولا يمتلك أى سلطات سيادية ويقع داخل حدود اسرائيل أى أن السيطرة الاسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة ستستمر بصرف النظر عن الاسم الذى سيطلق على هذا الكيان : دولة أم منطقة حكم ذاتى(٢٢).

الصعيد الاقتصادى

كان من المتوقع بين الكثير من المتفائلين من اتفاق أوسلو أن الاقتصاد الفلسطينى سيحقق نهضة كبيرة بعد توقيع اعلان المبادئ ، بل يذهب البعض إلى حد تصور أن الكيان الفلسطينى المرتقب سيتحول إلى« **سنغافورة الشرق الأوسط»** . ولكن على عكس ذلك **شهدت التنمية الاقتصادية الفلسطينية ومستويات المعيشة خلال الخمس سنوات الماضية تراجعا شديدا وتعرض الفلسطينيون إلى أسوأ أوضاع اقتصادية منذ الاحتلال الاسرائيلى عام ١٩٦٧(٢٣).** فصيغة اتفاق أوسلو بالاضافة إلى سياسات الاغلاق والحصار والعقاب الجماعى التى انتهجتها اسرائيل طوال الخمس سنوات الماضية اتاحت لاسرائيل استمرار هيمنتها وتحكمها فى الاقتصاد الفلسطينى واعاقة أى مشاريع تنموية وتقييد حركة السلع والبشر وتقليص فرص العمل والدخل، وتوظيف ذلك للضغط على الجانب الفلسطينى وانهاكه وانتزاع التنازلات منه.

فالملاحق الاقتصادية لاتفاق أوسلو والبروتوكول الاقتصادى الاسرائيلى-الفلسطينى المعروف باسم **اتفاق باريس** (ابريل ١٩٩٤) عمل على تكريس تبعية الاقتصاد الفلسطينى الضعيف للاقتصاد الاسرائيلى الاقوى واستمرار علاقة «**التكامل -السيطرة**» التى فرضتها اسرائيل على الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ (٢٤) مع تخفيف العبء الأمنى وعبء الادارة الاقتصادية لهذه الأراضى الذى انتقل إلى السلطة الفلسطينية. كما اتاح لاسرائيل الاحتفاظ بسيطرتها أو تحكمها فى الموارد والمجالات الاستراتيجية الهامة للتنمية الاقتصادية مثل الارض والمياه والطاقة والتجارة والنقل والمواصلات والبيئة .. الخ ومن ثم **هيمنتها على القرارالاقتصادى الفلسطينى** .(٢٥).

واضافة لذلك نص اتفاق القاهرة الموقع فى مايو ١٩٩٤ على استمرار العمل بكافة القوانين والأوامر العسكرية التى فرضتها اسرائيل خلال الاحتلال ، أى أن الطرف **الفلسطينى أقر بشرعية تلك القوانين والأوامر التى استخدمتها اسرائيل لتقييد النشاط الاقتصادى الفلسطينى ولا يحق للجانب الفلسطينى الغائها الا بموافقة اسرائيلية**(٢٦).

وقد ساهمت السياسات الاسرائيلية فى زيادة البطالة الفلسطينية وتقليص فرص العمل. فمنذ الاحتلال الاسرائيلى شكلت السوق الاسرائيلية أهم مصدر للعمل لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة حيث وصل عدد العمال الفلسطينيين العاملين فى إسرائيل قبل الانتفاضة **١٨٠ الفاً، منهم ٨٠ ألفاً** من غزة وحدها . وقد عملت اسرائيل لاسباب امنية على تقليص اعتمادها على العمالة الفلسطينية منذ عام ١٩٩١ (٢٧) والاعتماد على العمالة الاجنبية من آسيا وشرق أوروبا وتركيا والتى وصل حجمها إلى حوالى **٢٠٠ ألف عامل** نصفهم يعملون بشكل غير شرعى(٢٨).

ونتيجة لهذه السياسة تراجعت العمالة العربية إلى **١١٦ ألف** عامل عام ١٩٩٢ ومثلت تحويلاتها حوالى **٢٥٪** من الناتج القومى الفلسطينى. (٢٩) ولكن مع سياسات الاغلاق والحصار المتكرر تراجع هذا العدد إلى **٢٨ ألف عامل عام ١٩٩٧ وارتفع معدل البطالة من ١٨،٢ ٪ عام ١٩٩٥ إلى ٢٨،٤٪ عام ١٩٩٧** وفقا لتقديرات البنك الدولى وبلغ ٥٠٪ فى قطاع غزة وحدها (٣٠) ومما زاد هذا الوضع سوءا أن سياسة الاغلاق شملت أيضا حظر الانتقال بين المدن والقرى الفلسطينية وبالتالى عدم قدرة الفلسطينيين

على الوصول إلى أعمالهم وتوقف التجارة تماما وتراجع حركة البناء والزراعة والصيد(٣١) كما عزلت إسرائيل القدس- وهي المركز الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني-عن سائر مدن الضفة وقطاع غزة منذ اتفاق أوسلو وتحكمت في حركة العمالة والتجارة الفلسطينية إلى المدينة مما أفقد العديد من العمال والوسطاء التجاريين والمقاولين اعمالهم ،وهي سياسة تسعى اسرائيل من ورائها إلى دفع اهل القدس من الفلسطينيين على تركها والرحيل عنها(٣٢).

كذلك تحكمت اسرائيل في حركة التجارة الفلسطينية فمنذ الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧ تحولت أراضي الضفة والقطاع إلى سوق للمنتجات الاسرائيلية في حين تم تقييد صادراتها إلى اسرائيل وكذلك تجارتها مع سائر انحاء العالم. ومن هنا تعتمد التجارة الخارجية الفلسطينية على السوق الاسرائيلية حيث يتم التصدير لها **٨٨٫٣ ٪ من الصادرات الفلسطينية ويتم استيراد حوالي ٩٠٪ من الواردات** ،ويصل حجم العجز التجاري مع اسرائيل ١٫٣ مليار دولار(٣٣) ورغم أن البروتوكول الاقتصادي الذي خلق ما يشبه الاتحاد الجمركي بين الاقتصادين الفلسطيني والاسرائيلي فتح السوق الاسرائيلية أمام الصادرات الفلسطينية باستثناء ٦ سلع زراعية، واتاح للاقتصاد الفلسطيني تنويع تجارته الخارجية، الا أنه وضع شروطا وقيودا استغلتها إسرائيل لصالحها .فالواردات يجب تحديدها عبر اللجنة الاقتصادية الفلسطينية الاسرائيلية المشتركة وفقا «لاحتياجات السوق» ،**وقد ترتب عن ذلك تدخل اسرائيل في القرار الاقتصادي الفلسطيني** بالاضافة إلى التعقيدات البيروقراطية العديدة حيث من الضروري الحصول على موافقة وزارة التجارة الاسرائيلية والفلسطينية على كل سلعة يتم استيرادها(٣٤).

كذلك فقد أدت الاجراءات الأمنية الطويلة والمرهقة التي فرضتها إسرائيل على حركة التجارة عبر الحدود إلى تأخر وفساد العديد من الصادرات والواردات الفلسطينية وارتفاع تكاليف النقل(٣٥) كما أدت سياسة الاغلاق المتكررة إلى توقف حركة التجارة وخسارة كثير من المنتجين الفلسطينيين عملاءهم في أوروبا كما توقفت العديد من الأنشطة الزراعية والصناعية نظرا لنقص المواد الخام ومدخلات الانتاج المستوردة.(٣٦) كما تعمدت اسرائيل عدم تشغيل مطار وميناء غزة تحت دعاوى أمنية حتى تظل هي المنفذ الوحيد للاقتصاد الفلسطيني مع العالم.

وقد أدى كل ذلك إلى تراجع حجم التجارة الفلسطينية حيث يشير تقرير لوزارة الاقتصاد الفلسطينية صادر في مارس ١٩٩٨ إلى انخفاض الواردات من ٦١٪ إلى ٤٨٪ من إجمالي الناتج القومي خلال الفترة ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦ وتراجع الصادرات من ١٤٪ إلى ١٢٪ من إجمالي الناتج القومي.

ورغم أن السلطة الفلسطينية ابرمت اتفاقات تجارية مع مصر والاردن والسعودية إلى جانب أتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الموقع عام ٩٧ في محاولة لتنويع تجارتها وتقليص اعتمادها على السوق الاسرائيلية إلا أن القيود سالفة الذكر وسياسة اسرائيل في التضييق على حركة الاقتصاد الفلسطيني مع جواره العربي أدى إلى تراجع التجارة الفلسطينية مع الاسواق العربية والدولية(٣٧).

كما تحكمت إسرائيل في المبالغ المفترض أن تحولها إلى السلطة الفلسطينية وتمثل الرسوم الجمركية التي تستوفيها إسرائيل عن الواردات الفلسطينية عبر الموانئ والمعابر الحدودية الاسرائيلية وعبر الوكلاء الاسرائيليين وكذلك **٧٥٪** من الضرائب على الدخل التي تقتطعها من سكان الضفة وغزة العاملين في إسرائيل .وهذه الموارد تمثل حوالي **٦٣٪** من دخل السلطة الفلسطينية (٣٨) وقد تعمدت إسرائيل التأخر في سداد هذه المبالغ والامتناع عن سداد اجزاء منه وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من **١٠٠ مليون دولار** أو ما يساوى اجمالي الدعم السنوي الذي تقدمه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى مناطق الحكم الذاتي (٣٩) كما جمدت إسرائيل عام ١٩٩٧ تحويل الضرائب الخاصة بالعمالة الفلسطينية وربطت اعادتها بمحاربة السلطة الفلسطينية للارهاب(٤٠).

ونتيجة للسياسات الاسرائيلية وعدم الاستقرار تراجع الاستثمار في مناطق الحكم الذاتي . ووفقا للبنك الدولي انخفض اجمالي الاستثمار من ٥٣٠ مليون دولار عام ١٩٩٣ أو ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني إلى ٣٢٠ مليون دولار دولار أو ٨٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ١٩٩٥ ثم زاد زيادة طفيفة عام ١٩٩٦ إلى ٣٣٤ مليون دولار أو ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي(٤١) إلى جانب ذلك اتجهت العديد من البنوك التي فتحت أفرع لها في مناطق الحكم الذاتي إلى تحويل جانب كبير من أرصدتها إلى الخارج وصلت إلى مليار دولار وعدم استثمارها في أراضي الضفة وغزة (٤٢) وينعكس ذلك في ضآلة نسبة الاقراض المحلي لاجمالي اصول البنوك والذي بلغ **١٧٪ فقط**(٤٣) وقد آثار ذلك انتقادات عديدة.

وقد أدت هذه التطورات والممارسات الاسرائيلية إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية وفشل خطط التنمية وتقلص الدخل العام وارتفاع غلاء المعيشة وتدهور العجز في ميزانية سلطة الحكم الذاتي. وقد تراوحت خسائر الاقتصاد الفلسطيني من الاغلاق والحصار ما بين **٥ إلى ٩ مليون دولار** يوميا وبلغت حتى عام ١٩٩٧ وفقا لتقديرات البنك الدولي **٢٫٨ مليار دولار** أو ما يقرب من اجمالي المساعدات التي تعهدت بتقديمها الدول والمؤسسات الدولية لمناطق الحكم الذاتي خلال الفترة الانتقالية (١٩٩٤-١٩٩٨) والتي بلغت **٢٫٩ مليار دولار** (٤٤) . بالاضافة لذلك تم توجيه قسم كبير من هذه المساعدات الدولية لسد العجز في ميزانية السلطة الفلسطينية وإلى مشاريع خلق الوظائف القصيرة الأمد وبرامج طارئة لإعادة التأهيل بدلا من أن توجه إلى مشاريع التنمية طويلة الأمد التي كان من المفترض أن تخصص لها المساعدات مثل مشاريع البنى التحتية . وقد تراجع اجمالي الناتج القومي للفرد بنسبة


عرفات يرفع يديه بشارة النصر.. أي نصر؟!

٣٦٪ خلال الفترة من العام١٩٩٢ إلى العام ١٩٩٦ (٤٥) وتشير التقديرات إلى أن **١٩,١٪ من سكان الضفة وغزة يعيشون عند خط الفقر(٤٦).**

وفي مقابل المعاناة الفلسطينية **حققت اسرائيل من اتفاق أوسلو مكاسب اقتصادية هامة. فقد حققت اختراقا اقتصاديا للعالم العربي واقامت علاقات تجارية مع أكثر من دولة ومشاريع مشتركة في مجالات متعددة (خاصة مجال صناعة النسيج) وتطورت العلاقات على مستوى رجال الاعمال العرب والاسرائيليين والذي تدعم من خلال المؤتمرات الاقتصادية في الدار البيضاء وعمان والقاهرة والدوحة. لكن لعل أهم مكسب حققته اسرائيل من الاتفاق هو انفتاحها سياسيا واقتصاديا على العالم بعد تراجع أو تجميد المقاطعة العربية حيث نجحت في اختراق ٧٣** دولة جديدة خاصة في آسيا وشرق إوروبا وابرام اتفاقات للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي والتبادل التجاري معها مما ساهم في زيادة صادراتها ثلاثة أضعاف وجذب استثمارات مباشرة بلغت حوالي ٣ مليار دولار.

ولا يمثل هذا التطور مكسباً اقتصادياً فقط ولكن مكسباً استراتيجياً أيضا حيث وثقت اسرائيل علاقاتها مع دول لها ثقل في الاقتصاد العالمي وفي العالم الثالث مثل الهند والصين في حين فقد الجانب العربي أحد عناصر الضغط على اسرائيل والمتمثل في مقاطعة هذه البلاد لاسرائيل وذلك دون أن يتم استرداد الحقوق العربية المغتصبة .ومن [illegible] جدا تصور تراجع هذه العلاقات الجديدة نتيجة تعثر العملية السلمية أو المحاولات العربية المتواضعة لاحياء المقاطعة.

اداء السلطة الفلسطينية والبناء المؤسسي

واجهت سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني منذ تأسيسها ملاحظات وانتقادات عديدة سواء من المعارضة أو المستقلين أو مراقبين دوليين حول أسلوب الادارة والبناء المؤسسي والمحاسبة والديمقراطية وحقوق الانسان وغيرها .وتشير هذه الملاحظات والانتقادات الى أن أداء السلطة الفلسطينية تميز بعدد من الملامح الرئيسية منها:

* **اتجاه رئيس السلطة الفلسطينية نحو تركيز السلطات في يده وعدم تغيير أسلوب اداراته لمنطقة الحكم الذاتي عن اسلوبه في ادارة م. ت. ف** . وفي سبيل ذلك اتجه نحو خلق ازدواجية في كافة الاجهزة والمجالات المختلفة فهناك أكثر من جهاز مسئول عن الأمن وعدة اجهزة مسئولة عن التخطيط الاقتصادي وجهازان للمخابرات مما يخلق نوعاً من التضارب وتداخل الاختصاصات(٤٧).

* **كما تميزت التعيينات داخل أجهزة ومؤسسات السلطة بأولوية الاعتبارات السياسية والذاتية على حساب اعتبارات الكفاءة**(٤٨) واستخدام المحسوبية من خلال بيروقراطية السلطة الضخمة التي توظف أكثر من **٦٠ ألف** شخص لضمان التأييد والدعم والولاء ومن هنا نجد أن السلطة الفلسطينية اعتمدت بالدرجة الأولى على عناصر «الخارج» على حساب عناصر «الداخل» (٤٩) ولجأت إلى تهميش أو محاولة استيعاب النخبة الفلسطينية الجديدة التي نشأت بعد ١٩٦٧ داخل الأراضي المحتلة وتميز عن النخبة السابقة من كبار ملاك الأراضي بجذورها الاجتماعية المتواضعة وراديكاليتها . وقد قامت هذه النخبة الجديدة بدور رئيسي في صمود المجتمع الفلسطيني وتعبئته ضد الاحتلال خلال الانتفاضة واقامت شبكة واسعة من المؤسسات المدنية التي لبت كافة الاحتياجات الانسانية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني وتحولت إلى قناة للمشاركة الشعبية الفعالة.

لذلك استهدفت السلطة الفلسطينية هذه المؤسسات وحاولت السيطرة والتضييق عليها سواء عن طريق محاولة اصدار تشريعات مقيدة على غرار **قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤** المصري أو تقليص التمويل عن طريق تلقي السلطة الفلسطينية الاموال المخصصة لهذه الجمعيات من الجهات المانحة أو ترهيب ومضايقة نشطاء هذه المؤسسات من قبل الاجهزة الامنية الفلسطينية (٥٠) أو اغلاقها تماما استجابة للضغوط الاسرائيلية والأمريكية فيما يسمى « **تصفية البنية التحتية للارهاب**» (٥١).

* من جانب آخر **اتجهت السلطة الفلسطينية نحو الاعتماد على طبقة ملاك الأراضي القديمة** حيث نجد أن تعيينات عرفات لرؤساء البلديات ونصف مجلس الوزراء جاء من هذه الطبقة (٥٢).

* كذلك لجأت السلطة الفلسطينية إلى **تهميش المجلس التشريعي الفلسطيني** الذي انتخب عام ١٩٩٦ وتقييد دوره في المساءلة والمحاسبة والرقابة وعدم تطبيق سوى عدد قليل من قراراته. فمثلا لم تعرض السلطة الفلسطينية ميزانيتها عن العام ٩٧ على المجلس الا بعد شهور عديدة وتحت ضغوط كبيرة. ومن العوامل التي تضعف اداء المجلس التشريعي حق سلطة الاحتلال الاسرائيلية في نقض أي قرار أو اجراء صادر عنه وحظر قيام المجلس بأي دور في ما يخص العلاقة مع اسرائيل بما في ذلك قضايا التفاوض. أي غياب رقابة المجلس على السلطة التنفيذية وادائها التفاوضي فيما يخص القضية الاهم بالنسبة للشعب الفلسطيني وهي قضية التحرر والاستقلال(٥٣).

* **كذلك تمارس السلطة الفلسطينية هيمنتها على السلطة القضائية مما أدى إلى«الانتقاص من اختصاصات القضاء وإعاقة فاعليته وجرح استقلاله**(٥٤). فعلى سبيل المثال تجاهلت السلطة الفلسطينية الحكم الصادر من المحكمة العليا في الضفة الغربية بإطلاق سراح عدد من المعتقلين في أغسطس ١٩٩٦ بل وقامت باقالة رئيس المحكمة من

نتنياهو .. يصوب إلى الهدف



منصبه(٥٥).

* كما لجأت السلطة الفلسطينية فى محاولة لبسط نفوذها واحكام قبضتها وكذلك تحت ضغط سلطات الاحتلال الاسرائيلية لمحاربة «الارهاب» إلى ممارسة انتهاكات عديدة شملت **اعتقالات سياسية للمعارضين وعناصر المقاومة الفلسطينية والنشطاء الاسلاميين والصحفيين ونشطاء حقوق الانسان واغلاق الصحف وحظر توزيع مطبوعات مثل كتب د. ادوارد سعيد عن السلام وافتقاد شروط العدالة فى اجراءات محكمة امن الدولة والتى تخل بالحد الادنى للمعايير الدولية واغتيال المعارضين وإساءة معاملة المحتجزين وتعذيبهم** (٥٦)، حيث تشير التقديرات إلى وفاة ١١ شخصاً فى سجون السلطة نتيجة التعذيب منذ عام (٥٦) واستخدام العنف للتعامل مع التظاهرات أو الاحتجاجات الطلابية أو الاضرابات حيث قتلت الشرطة الفلسطينية ١٥ فلسطينياً وجرحت ٢٠٠ من المتظاهرين فى غزة فى نوفمبر ١٩ كما اقتحمت **جامعة النجاح** فى ٣٠ مارس ١٩٩٦ ثم اعتقالها لقيادات المعلمين لارغامهم على انهاء اضراب دام ثلاثة أشهر عام ١٩٩٧ للمطالبة بزيادة المرتبات (٥٨) وغيرها من انتهاكات حقوق الانسان مما دفع المجلس التشريعى إلى المطالبة بضرورة احكام الرقابة على أجهزة الأمن وممارساتها.

* **فتح هذا النمط من الادارة وتركز السلطة وهيمنتها على سائر المؤسسات وغياب المساءلة والشفافية وانتهاك حقوق الانسان ابواب الفساد.** وقد كشف المجلس التشريعى فى تقرير له عام ١٩٩٧ عن وقائع فساد وتجاوزات فى وزارات السلطة الفلسطينية واهدار ما قيمته **٣٢٦ مليون دولار** من الموازنة الفلسطينية أو ما يوازى **٤٠٪ من موازنة** عام ٩٧(٥٩) وأوصى بحل الحكومة وتشكيل حكومة جديدة وطالب بتقديم عدد من الوزراء للمحاكمة من بينهم **نبيل شعث** وزير التخطيط والتعاون الدولى **وياسر عبد ربه** وزير الثقافة والاعلام **وجميل الطريفى** وزير الشئون المالية.

ولم يستجب عرفات لضغوط المجلس إلا فى يونيو عام ١٩٩٨ عندما قبل استقالة مجلس وزرائه، إلا أنه تبين أنها استجابة شكلية حيث قام بتشكيل وزارة جديدة فى أغسطس لم يعزل فيها سوى وزير واحد من الحكومة السابقة وابقى على الوزراء المتهمين بالفساد كما أضاف ١٠ وزراء جدد من أعضاء المجلس التشريعى ليساهم فى تضخم بيروقراطية المؤسسات الفلسطينية الرسمية. وقد دفع ذلك **حنان عشراوى** وزيرة التعليم العالى السابقة فى السلطة الوطنية إلى تقديم استقالتها وانتقاد غياب «مؤسسات سياسية حقيقية يمكن مساءلتها وكذلك استقال وزير الزراعة السابق **عبد الجواد صالح**. وقد وصفت الحكومة الجديدة بانها أصبحت مؤسسة فساد وأن السلطة الفلسطينية فقدت قدرا كبيرا من التأييد الشعبى(٦٠).

ومن عوامل تراجع هذا التأييد الشعبى أيضا **مظاهر الثراء الذى حققه مسئولون فى السلطة الفلسطينية** من خلال منظومة الشركات الاحتكارية التى وظفتها السلطة الفلسطينية كأداة للمحسوبية ودعم الموالين لها. فقد منحت السلطة الوطنية وافراد اسرهم حق تسويق السلع الأساسية من دقيق ومواد بناء ولحوم ووقود وسجائر والتى تباع باسعار باهظة والحصول على عمولات ضخمة كوسطاء بين المنتجين (وهم فى الغالب شركات اسرائيلية) والموزعين المحليين فى الضفة وغزة. ولعل من أهم هذه الشركات شركة «**البحار**» التى لها مصالح فى مجالات متعددة مثل العقارات والاعلام والصحة والسياحة. وقد انتقد المجلس التشريعى اداء ٦ من هذه الشركات وأوصى بأن يتم اعتبارها إما شركات خاصة خاضعة للضرائب أو اعتبارها مملوكة للسلطة الوطنية ومن ثم ادراج ايراداتها فى موازنة السلطة. (٦١) كما أوصى «بمنع قيام مسئولين فى السلطة الوطنية بالعمل فى مجال التجارة مستغلين نفوذهم ومواقعهم الوظيفية خلافا للقانون».



عرفات وبيريز. مصافحة أخرى

إسرائيل تهيمن على القرار الاقتصادى الفلسطينى

ويرى بعض المراقبين والمحللين أن نزوع السلطة الوطنية الفلسطينية نحو المركزية والممارسات التسلطية والاستبدادية سيزيد مع الوقت لعدة أسباب:

أولا: أن السلطة الفلسطينية اعتمدت كمصدر لقوتها على الأجهزة الأمنية والشرطة، نظام المحسوبية والبيروقراطية الضخمة، منظمة فتح وطبقة ملاك الأراضى القديمة ولم تعتمد على بناء قواعدها وتعميق جذورها على المستوى الشعبى والجماهيرى.

ثانيا: اعتماد السلطة على موارد خارجية أو مصادر «ريعية» تتمثل فى المساعدات الدولية وتحويلات الضرائب والرسوم الجمركية من إسرائيل مما يسمح لها بتجاهل المطالب الاجتماعية والشعبية خاصة اذا كانت الفئات الاجتماعية التى تستند لها تستفيد من هذه الموارد الريعية. وهذا الوضع يحقق اغراض اسرائيل والولايات المتحدة حيث يسمح بممارسة الضغوط على الجانب الفلسطينى وانتزاع التنازلات وفى ذات الوقت توظيف السلطة الفلسطينية لاسكات المعارضة الشعبية.

ثالثا: الضغوط الأمريكية والاسرائيلية على السلطة الوطنية لتدمير «بنية الارهاب» وتحريضهما ضد المعارضة الفلسطينية للحفاظ على «أمن اسرائيل» الذى أصبح له الأولوية على أى اعتبارات أخرى ومنها التطور الديمقراطى الفلسطينى.

رابعا: مسار العملية التفاوضية يتجه نحو تحقيق التصورات الاسرائيلية بالنسبة لقضايا الوضع الدائم مما يعنى فشل السلطة

الفلسطينية في استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والذي ضحى من أجلها بالكثير ومن ثم لجوئه إلى ممارسة المزيد من القمع لاحكام قبضتها على مجتمع تتزايد معارضته للعملية السلمية ونتائجها البائسة(٦٢).

وهكذا مرت سنوات خمس على اتفاق أوسلو.. حصادها الاشواك في واقع مرير ومستقبل مفتوح لكافة الاحتمالات.

المراجع:

(١) Lamis Andoni, "Redefining Oslo: Negotiaing the Hebron Protocol " Journal of Palestine Studies Vol. 26 no.3 (Spring 1997) P.25.

(٢) Naseer Aruri , "The US Role in the Peace Process" Middle East International, March7, 1997.P.16.

(٣) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٧، ص٢٥٧.

(٤) Andoni, Op. Cit. P.24.

(٥) معين رباني ، «السلطة الفلسطينية والحكم الإسرائيلي من الترتيبات الانتقالية إلى الدائمة» في رؤى مغايرة ،مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، العدد الرابع ١٩٩٧ ص٩ .

(٦) المرجع السابق ص١٠٩.

(٧) Andoni, Op. Cit. 28-29.

(٨) Ibid p, 25-26.

(٩) معين رباني ، مرجع سابق ، ص١٠.

(١٠) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٧ ص ٢٤٨.

(١١) Andoni, Op. Cit.p.24.

(١٢) Glenn E. Robinson "The Growing Authoritarianism of the Arafat Regime "Survival, vol. 39, no. 2 Summer 1997. p .53.

(١٣) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٧ ص ٢٥٠.

(١٤) المرجع السابق ص٧٣.

(١٥) المرجع السابق ص ٢٥٠.

(١٦) معين رباني ، مرجع سابق ص ١٠.

(٧) جريدة الحياة ٢٩/٧/٩٨.

(١٨) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٧ ص٢٥٨.

(١٩) Emma Murphy, AStacking the Deck: The Economics of the Israeli - PIO Accords :Middle East Report, May- June/ July-August 1995, p.36.

(٢٠) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٤٧-٢٥٥.

(٢١) المرجع السابق ص٢٤٦.

(٢٢) Andoni, Op. Cit p. 30..

(٢٣) Middle East Economic Digest (MEED), Apeil 12, 1996.

(٢٤)نادية رفعت وأحمد بهاء شعبان ، اتفاق غزة أريحا : الملامح السياسية والاقتصادية القاهرة ١٩٩٤.

(٢٥) Murphy, Op. Cit. P. 37.

(٢٦) Ibid, P.37.

(٢٧) Graham Usher, "Palestinian Trade Unions and the Struggle for Independence" Middle East Report, May- June/ July-August 1995P. 21.

(٢٨) Economist August 3, 1996.

(٢٩) MEED April 12, 1996.

(٣٠) USher, Op. Cit. P. 21.

(٣١) MEEd, April 12, 1996.

(٣٢)جنيفر المستدد، اعاقة التنمية الفلسطينية ، رؤى مغايرة، مركز القاهرة ولدراسات حقوق الإنسان ، العدد الرابع ، ١٩٩٧.

(٣٣) Economist Intelligence Unit (EIU) Country Profile : The Occupied Territories 1997/ 98 Pp. 71-72.

(٣٤) MEED Sptember 13, 1996.

(٣٥) Economist, February 10, 1996.

(٣٦) (EIU) The Occupied Territories, 2nd Quarter, 1996 p. 35.

(٣٧) (EIU) Country Profile : The Occupied Territories 1997 / 98 p. 71.

(٣٨) EIU The Occupied Territories, 4 th Quarter, 1997. p.33.

(٣٩) MEED September 13, 1996.

(٤٠) Economist, August 9, 1997 p. 37.

(٤١) EIU the Occupied Territories, 4 th Quarter, 1997,p.35.

(٤٢) MEED September 13, 1996 and EIU the Occupied Territories , IST Quarter 1996.

(٤٣) EIU the Occupied Territories,2 nd Quarter 1997p. 41.

(٤٤) EIU Country Profile : The Qccupied Territories 1997/ 98/ pp. 54-55.

(٤٥) EIUthe Occupied Territories 2nd Quarter, 1997, p. 30.

(٤٦) EIU Country Profile: The Occupied Territories 1997/98 p. 59.

(٤٧) الفكر الاستراتيجي العربي ١٩٩٤ ص٢٢٦ -٢٢٨.

(٤٨) المرجع السابق ص٢٢٨.

(٤٩) Menachem Klein , "Quo Vadis"? Palestinian Authority Building Dilemmas Since 1993" Middle Eastern Studies ,Vol. 33 no. 2, April 1997 p. 387.

(٥٠) Robinson, Op. Cit. pp. 43-63.

(٥١) التقرير الاستراتيجي العربي ص٩٩٥.

(٥٢) Robinson, Op. Cit. p. 49.

(٥٣) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٧ ص٢٠٦-٢٠٧.

(٥٤) محمد خالد الازعر ، تقرير الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن : أداء السلطة الفلسطينية محدد أساسي لحجب التطور الديمقراطي ، جريدة الحياة ، ٢٦/ ٧/ ١٩٩٨.

(٥٥) Robinson, Op. Cit. p. 45.

(٥٦) تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الانسان في الوطن العربي ، ١٩٩٧ ص١٧٤ -١٧٦.

(٥٧) (EIU) The Occupied ,Ist Quarter, 1997.

(٥٨) EIU The OccupiedTerritories, 2nd Quarter 1997.

(٥٩) Rebecca Trounson AErosion of Respect For Palestinian Authority "Los Angeles Times, July 5, 1997.

(٦٠) جريدة الحياة ١٩٩٨/٨/٧.

(٦١) EIU 3rd Quarter 1997, p. 58.

(٦٢) Robinson , Op. Cit pp 49-54.

الأحزاب والمنظمات الأهلية

وضغوط الصحافة .. وراء تعديل مشروع قانون الجمعيات



اجتماع المراكز ومنظمات حقوق الانسان والجمعيات الأهلية لمناقشة المشروع

خالد البلشى

التطورات الأخيرة فى مصر والعالم الثالث تظهر بوضوح أن تمكين المجتمع السياسى والمدنى من النمو فى مناخ صحى يمثل أحد المستلزمات الضرورية لتحقيق التنمية والاستقرار. فالجمعيات الاهلية فى كثير من دول العالم تمثل جزءاً هاماً وحيوياً من خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتوفر لها الدول السبل المختلفة لتؤدى دورها فى هذه المجالات.

وفى الفترة الأخيرة دار فى مصر صراع عنيف بين الحكومة وعدد من الجمعيات الأهلية وجمعيات حقوق الإنسان حول قانون الجمعيات الاهلية المزمع إصداره كبديل للقانون **٣٢ لسنة ١٩٦٤**، والذى أعلنت الدولة من خلاله فرض وصايتها الكاملة وإحكام قبضتها على العمل الأهلى لأكثر من ثلاثة عقود، وخصوصاً أن مشروعات القوانين التى كانت الحكومة المصرية تطرحها كانت تسعى إلى استمرار وصاية الدولة على الجمعيات بل كانت تهدف إلى مزيد من إحكام قبضة الدولة على كافة أشكال العمل الأهلى.

فعلى مدى سنوات طويلة تزايدت احتجاجات الاحزاب والقوى والمنظمات الديمقراطية والصحف الحزبية على استمرار العمل بقانون الجمعيات الأهلية رقم **٣٢ لسنة ٦٤** واشتدت الحاجة إلى ضرورة الدفع بقانون جديد ينهى القيود الصارمة المفروضة على العمل الأهلى خصوصا أن **الظروف والملابسات الكامنة وراء إصداره قد تغيرت كما جرى إلغاء الدستور الذى صدر فى ظله.**

فمنذ ثمانى سنوات فى عام ١٩٩٠ عندما قامت الحكومة بحل جمعية تضامن المرأة العربية- سعت حركة حقوق الإنسان فى مصر لفتح حوار جاد مع الحكومة حول القانون وأعدت المنظمة المصرية فى ذلك الوقت مذكرات ودراسات قانونية متعددة حول الموضوع ولكن دون أدنى استجابة من الحكومة بل على العكس فقد بدأت الحكومة فى فرض قيود جديدة على منظمات حقوق الانسان منذ عام ١٩٩٥.

واشتدت المعارضة للقانون وبخاصة منذ انعقاد مؤتمر السكان فى سبتمبر ١٩٩٤ وتم الدفع بعدم دستورية القانون ولكن الدولة لجأت إلى مزيد من إحكام الحصار على النشاط الأهلى، مما دفع بعض منظمات المجتمع المدنى إلى الالتفاف حول نصوص هذا القانون وتحكماته عن طريق إشهار هذه المنظمات كشركات مدنية لا تستهدف الربح.

فاصدرت إدارة التشريع بوزارة العدل فى ٢٢/ ١/ ١٩٩٥ فتوى اعتبرت ان الجمعيات والمراكز غير المسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية والتى أشهرت كشركات مدنية لا تستهدف الربح تقع تحت طائلة العقوبة باعتبار أن إشهارها لم يتم وفق قانون الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ٦٤. **وهو ما يعنى إغلاق الطريق أمام بناء منظمات أهلية غير حكومية تمارس نشاطها بصوره مستقلة بعيدة عن القيود والتدخلات الحكومية الهائلة التى يفرضها قانون الجمعيات.**

ومنذ ديسمبر ١٩٩٦ بدأت خطى منظمات حقوق الإنسان تتسارع من أجل التقدم ببدائل قانونية جديدة فعقدت عدداً من ورش العمل وحلقات المناقشة بمشاركة عدد من أبرز الخبراء القانونيين المختصين فى مصر ،واستقرت من خلالها على ضرورة العودة فى هذا الشأن إلى القانون المدنى الذى كان سارياً فى مصر حتى يوليو ١٩٥٢.

وتحت ضغط احزاب المعارضة و المنظمات الأهلية ومع تولى د. **ميرفت التلاوى** لوزارة

الشئون الاجتماعية اعلنت الحكومة عن عزمها على إعادة النظر فى القانون ، بغية توسيع نطاق العمل الديمقراطى ورفع القيود التى تقوض استقلال العمل الأهلى.

ولكن جهود الدولة فى هذا الصدد لم تسفر فى الواقع إلا عن مزيد من الدلائل على موقفها المعادى للعمل الأهلى والمجتمع المدنى والديمقراطى. وبدأت أولى هذه الدلائل فى يناير ١٩٩٨ بصدور القانون رقم ٣ لسنة ٩٨ بشأن شركات المساهمة والذى نصت مادته السابعة عشرة على ضرورة موافقة مجلس الوزراء على تأسيس الشركة إذا كان من بين أغراضها أى نشاط يتناول غرضاً أو عملاً من الأغراض أو الأعمال المنصوص عليها فى قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة.

وفى ١٢ فبراير ١٩٩٨ صدرت المسودة الأولى لمشروع قانون الجمعيات الجديد والتى رفضتها الاحزاب و كثير من المنظمات الأهلية .وفى ٢٩ فبراير ١٩٩٨ وضع تحالف لعدد من منظمات حقوق الانسان مشروعا بقانون بديل، تبناه أربعة نواب يمثلون أحزاب المعارضة وهم **«أيمن نور وفؤاد بدراوى» عن حزب الوفد، وعلى فتح الباب» عن حزب العمل، و«محمد عبد العزيز شعبان» عن حزب التجمع .** وبادرت منظمات حقوق الانسان بارسال مشروع القانون وإلى كل أعضاء مجلسى الشعب والشورى وإلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزيرة الشئون الاجتماعية داعية إلى عقد اجتماعات عمل مع من يفوضونه ولكن للاسف لم تتلق رداً.

وفى أوائل مايو فوجئ القائمون على المنظمات الأهلية ببيان فى الصحف تعلن فيه وزارة الشئون الاجتماعية عن انتهائها من إعداد مشروع القانون والذى جاء ليتضمن العديد من القيود أكثر من مشروع فبراير. بل تضمن عدداً من القيود التى لم يتناولها القانون رقم **٣٢ لسنة ٦٤**، وقام بتشديد القيود التى كانت موجودة به من الأصل وأهم هذه القيود.

أولا : جعل المشروع من شروط إنشاء الجمعية أن لا يقل عدد المؤسسين عن ٢٠ شخصاً فى حين كان القانون رقم ٣٢ لسنة ٦٤ يجعل العدد ١٠ أشخاص فقط.

ثانيا : قلص المشروع من إمكانية حصول الجمعيات على تمويل محلى حيث قرر خصم ١٥٪ فقط من التبرعات التى تمنحها الاشخاص الطبيعية أو الاعتبارية من الوعاء الضريبى مما يجعل هؤلاء الأشخاص يحجمون عن التبرع.

ثالثا: توسع المشروع فى الاسباب التى تدعو لحل الجمعية وجعلها ثمانية أسباب منها الانضمامأو الانتساب إلى جمعية أوهيئة أو منظمة خارج مصر أو إذا ارسلت أو تلقت اموالا من جهة خارجية أو اذا مارست اعمالا سياسية أو ذات أنشطة سياسية بطبيعتها وهو ما لم يكن مسببا للحل فى القانون ٣٢ لسنة ٦٤ والذى اقتصرت أسباب حل الجمعية فيه على أربعة أسباب فقط هى:

- إذا ثبت عجز الجمعية عن تحقيق أغراضها.
-إذا تصرفت فى أموالها فى غير الأوجه المحددة لها طبقا لاغراضها.
-إذا لم تعقد جمعيتها العمومية عامين متتالين.
-إذا ارتكبت مخالفة جسيمة للقانون.

رابعا: شدد هذا المشروع من العقوبات ورفعها إلى عامين سجن وعشرة آلاف جنيه غرامة أيا كانت درجة المخالفة سواء أكانت مخالفة لا تستحق مثل كل من باشر نشاطا من أنشطة الجمعيات قبل تمام الإشهار أو كانت مخالفة جسيمة مثل كل من أنفق أموال الجمعية فى غير أغراضها أى ضارب بها فى عمليات مالية فى حين كان حد العقوبة الأقصى فى القانون رقم ٣٢ لسنة ٦٤ ستة أشهر وغرامة لا تزيد عن ٢٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين.

ولم يقدم المشروع جديداً فى مسألة تدخل الجهة الادارية فى شئون الجمعيات ولم يخفف من حدة فرض الوصاية الادارية عليها بل أنه حمل قدراً كبيرا من الهيمنة الحكومية والوصاية الادارية على العمل الأهلى وعلى سبيل المثال:

المادة السابعة من المشروع أعطت الجهة الادارية حق الاعتراض على ما ترى وجهاً للاعتراض عليه فى النظام الأساسى أو كل أو بعض جماعة المؤسسين . هكذا وبلا أسباب تعترض الجهة الادارية على ما تشاء ووقتما



ميرفت التلاوى.. تعديل المشروع

نشاء.
والمادة **١٦** والتى تنص على ضـــرورة استئذان جهة الادارة قبل الانتساب إلى جمعية أو هيئة يكون مقرها خارج مصر **والمادة ١٧** والتى تحظر على الجمعيات تلقى أو إرسال أية أموال من الخارج بغير موافقة الجهة الادارية والمادة **١٩** وتعطى لموظفى وزارة الشئـون الاجتماعية صفة الضبطية القضائية وتمنحهم الحق فى تفتيش مقار الجمعيات فى أى وقت **والمادة ٣٦** وتعطى لوزير الشئون الاجتماعية الحق فى تعيين عضو أو أكثر كممثل للوزراء أو غيرها من الوزارات أو الهيئات فى مجلس ادارة جمعية والمادة **٣٤** أعطت لوزارة الشئون الاجتماعية سلطة رفض مرشحين لانتخابات مجالس ادارة الجمعيات وطبقا **للمادة ٣٩** للجهة الادارية حق الاعتراض ورفض أى قرار تتخذه الجمعية وتطلب منها سحبه وإلا أحالت الأمر للقضاء.

والمادة ٦٥ تخـول الجهــة الادارية حق اصدارها قرار وقتى غير قابل للاستشكال فيه بوقف نشاط المؤسسة الأهلية وتجميد أموالها.

وظهـرت تصريحات حكوميـة تعلن بان القانون أمام رئيس الوزراء تمهيداً لاحالته إلى مجلس الشعب لاستصداره قبل انتهاء الدورة البرلمانية.

وأمـام انسـداد كل أبواب الحـوار مع الحكومة وضح المستقبل المشئوم الذى تعده الحكومة للمجتمع المدنى ومؤسساته. فبدأ عدد من منظمات حقوق الانسان حمله شارك فيها عدد من المؤسسات الأهلية الديمقراطية والصحف لمواجهة تمرير هذا القانون من مجلس الشعب. **وشنت صحف المعارضـة وبعض الصحفيين فى الصحف القومية حملة صحفية ضد القانون نجحت هذه الحملة فى أن تجعل وزارة الشئون الاجتماعية تعلن عن تأجيل اجراءات عرض مشروعها على مجلس الشعب إلى دورته المقبلة بعد أن أكدت د. مـرفت التلاوى وزيرة الشئون الاجتماعية مراراً بان القانون سيقر خلال الدورة البرلمانية الحالية.**

كـمـا فرضت هذه الضغوط على وزارة الشئون الاجتماعية ان تدعو إلى اجتماع تشاورى مع نحـو **٧٠ من المنظمات** غيـر الحكوميـة وفى مقدمـتـها منظمات حقوق الانسان التى كانت الحكومة تتجاهلها بدعوى أنها ليس لها مشروعية قانونية.

حضر الاجتماع **١٠٥** من ممثلى الجمعيات واستغرق نحو ٣ ساعات وشهد نقاشا حاداً وانتقادات واسعة متبادلة حول مشروع القانون الجـديد واسـفـر عن الاتفـاق على ضم مدير «جمعيـة زينب حسن» **د. طارق على حسن** ومدير «مركز الدراسات القانونيـة» المحامى **أمير سالم** إلى لجنة صياغة المشروع.



د. شهيدة الباز

وشهـد الاجـتمـاع مـفـاجـآت عـديدة من ابرازها اعتراف د. منى ذو الفقار عضو لجنة صياغة القانون بأهمية اجراء مشاورات إعادة النظر وإدخال تعديلات على جزء من المشروع الذى تم الاعلان عنه.

واستمـر السجال قائما بين وزارة الشئون الاجـتـمـاعـيـة والمنظمات واسـتمـرت حملة الضـغـوط التى خـاضـتـهـا الاحزاب و هذه المنظمات عبـر المنظمات الدولية والصحافة حتى منتصف شهر أغسطس الماضى عندما تم وضع مواد جديدة للمشروع تم فيـهـا اقرار غالبية التعديلات والملاحظات التى عرضتها منظمات حقوق الانسان ورجال القانون على المشروع الأول الصادر فى مايو ١٩٩٨. ولكن **المشكلة ان هذه التـعـديلات سـتظل مـحل مراجعة وشك حتى يتم إقرار المشروع الجديد فى مجلس الشعب.**

توجهنا إلى المهتمين بالقانون لاستطلاع رأيهم حول المشروع الأخير.



تقول **أمانى قنديل** لم أكن من الموافـقين على مشـروع مـايو ٩٨ ولكننى أعـتـقـد أن المشروع الجديد متقدم كثيرا عن المشروعات الأخيرة ولقد قرأت ٣٠ قانوناً على مستوى العالم واستطيع أن أقول ان المشروع الأخير متقدم على كثير منها.

وبمقارنة المشروع الأخير بالمشروع السابق نجد أنه الغى الضوابط على مجالات النشاط وخاصة المتعلقة بممارسة النشاط السياسى فيما عدا ما يخالف النظام العام والآداب.

أسس المشروع العام اللجوء للقضاء فجعل حل الجمعيات لا يتم إلا بالالتجاء للقضاء وحتى تفصل المحكمة فى ذلك ولم يجعله فى يد وزارة التأمينات الاجتماعية.

وضع المشروع قواعد للحد من المنفعة الشخصية والغى عملية الحصول على صحيفة الحالة الجنائية **«فيش وتشبيه»** عند تكوين الجمعية مع أن ذلك موجود فى كثير من دول العالم حيث تشترط كثير من القوانين وجود قرار ابراء ذمة مالية.

تم تخفيف العقوبات فى القانون الجديد عن السابق .. **عموما فان الاتجاهات العامة فى المشروع فيها تحديث.**

لكن يبقى مسألة مـهـمـة وهى مسألة تحدثت فيها مع الوزيرة وهى مسألة الحرص على أداء مهنى جيد فنحن لا نريد موظفين من وزارة الشئون الاجتماعية داخل المنظمات وانما **نريد اداء مـهـنيـاً مـتـحـرراً من بيـروقـراطيـة الموظفين فـالعمل المدنى يتطلب متطوعاً يريد تقديم خدمة عامة.**

أما د. **شهيدة الباز** الباحثة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية فتقول ما أود التركيز عليه هو **مسألة الشفافية** فلابد أن يكون هناك شفافية في التعامل، سواء من ناحية الدولة بحيث تتيح الفرصة لهذه المنظمات للحركة مما يدعم قدرتها على تعبئة الناس وحتى تستطيع أداء دورها بشكل جيد.

ولابد من تدعيم الديمقراطية فبدون ذلك لن يكون هناك عـمـل أهلى قـوى. لقد أصـبح لدينا شبح أسـمـه الدولة لابد من تخـفـيف قبضته حتى يكون لدى عمل أهلي قوى ولكن فى الحدود التى تسمح بالحفاظ على أمنى القومى. الخلاصة أنه لابد من العمل على خلق دولة ديمقراطية وقوية.

كذلك لابد أن يكون هناك شفافيـة من جانب القائمين على العمل الأهلى سواء فى علاقاتهم الداخلية أو الخارجية وخصوصا فى مسألة التمويل وأعتقد **أنه لابد وأن يكون هناك رقابة مالية على ذلك عن طريق الجهاز المركزى للمحاسبات وإلا تحول العمل الأهلى من عمل تطوعى إلى عمل للتربح.**

لابد أن تعبأ المنظمات مصادر داخلية للتمويل لأن التمويل الاجنبى يضعنا فى مخاطر الخضوع للخارج. **فلا يوجد تمويل**

خارجي بدون أغراض أو أهداف يريد تحقيقها.

أعتقد أنه يجب أن يكون هناك مجال للعقوبة الادارية كالفصل والا يتم معاقبة كل المخالفين بشكل جنائى. وعموما كنت أفضل أن يتم النص فى قانون الجمعيات على العودة لاحكام القانون المدنى.

يقول **عصام الدين حسن** مدير وحدة البحث والنشر بمركز المساعدة القانونية ..«إلى حد كبير من الصعب الآن تقييم ما تم. ولكننا نستطيع القول بأن اللجنة أجرت بعض التعديلات الإيجابية ولكن المشكلة أنها لم تصبح بعد رسمية. فليس هناك ضمان رسمى لذلك وهناك **مخاوف من أن يتم تغيير هذه التعديلات التى اتفقنا عليها بالكامل مع الوزيرة فى أية لحظة ، أو أن تخرج مسوده أخرى للقانون من خلال مجلس الوزراء حال إقرار القانون فى مجلس الشعب**. بالاضافة إلى المخاوف التى تنتاب الجميع من عدم إقرار هذه التعديلات فى مجلس الشعب نفسه وأن يتم تمرير غيرها بين يوم وليلة وهو ما تكرر فى كثير من الحالات.

ولكننى فى نفس الوقت استطيع القول إنه حدث تقدم كبير فى طريق الاخذ بملاحظات جمعيات حقوق الإنسان ولكن **الضمانة الحقيقية لاستمرار ذلك هى أن يظل الرأى العام متيقظا** ومتحفزاً لأن التجربة مع الحكومة المصرية لا تبشر بالكثير ولم يحدث أن تراجعت الحكومة عن قوانين سيئة إلا وكان هناك ضغط شديد للرأى العام والذى تجسد واضحا فى حالة القانون ٩٣ لسنة ٩٥ والذى تصدت له جموع الصحفيين بقوة فتم تغييره وكانت احداث نقابة الصحفيين خير شاهد على ذلك.

عموماً فهناك كثير من التعديلات الإيجابية التى تمت.

١) تم الاتفاق على تعديل النص الذى يتكلم عن حظر « **الأنشطة السياسية بطبيعتها** » بما يحمله من مدلولات مطاطه إلى حظر النشاط السياسى المخالف لأنشطة الأحزاب بما يعنى أنه يحق للجمعيات الأهلية أن تمارس نشاطات سياسية تدور فى إطار عمل الاحزاب نفسها.

٢) بالنسبة لمشكلة التمويل وضرورة الحصول على موافقة الجهة الادارية تم استثناء الجهات الممولة التى لها مكاتب فى مصر أو مرتبطة باتفاق مع الحكومة المصرية من شروط موافقة الحكومة باعتبار ان هذه المؤسسات تخطر الحكومة بشكل مباشر وأعتقد أن هذا لوتم سيصبح خطوة إيجابية وسيحل جزءاً من مشكلات التمويل.

٣- بالنسبة لشرط موافقة الجهة الإدارية على انتساب الجمعيات لمنظمات دولية اتفق



د. أمانى قنديل

على أن يكون هناك إستثناء من ذلك للهيئات التابعة للأمم المتحدة أو المنبثقة عن اتفاقيات وهيئات مصر موقعه عليها.

٤- تم تخفيف بعض العقوبات أو حدث تفصيل فى بعضها الاخر فخففت كثيرا بـ.. ان كانت تصل إلى سنتين فى حالة أى مخالفة ,**ولكن يظل لنا تحفظ على استمرار خضوع العمل الأهلى لعقوبة السجن.**

المشكلة أنه ليس هناك ضمانه على بقاء هذه التعديلات وليس هناك ما يمنع الحكومة من أن تضرب بهذه التعديلات عرض الحائط . ولذلك أعتقد أنه لابد من استمرار العمل فى مواجهة أى قيود جديدة تطرأ. وذلك لأن **ضغوط حركة المجتمع الأهلى هى التى نجحت أن تفرض على الحكومة شروط معينة وأن تصل لإتفاق** وليكن أمامنا دائما تجربة الصحفيين ونقابة الصحفيين لمواجهة قانون الصحافة رقم ٩٣ لسنة ٩٥.

***

السؤال الآن هل يجب أن تتوقف الحملة التى بدأتها منظمات حقوق الانسان والتى شارك فيها عدد من المؤسسات الأهلية والاحزاب فى مواجهة هذا القانون قبل أن يتم إقرار ذلك القانون عبر مجلس الشعب؟!.

أعتقد أن الأمر يستحق التفكير.

والسؤال الملح أيضا ما الضمانة على أن تؤدى هذه التعديلات لشئ فى ظل سيادة جو من انتهاك الديمقراطية يكبل حركة الاحزاب السياسية الموجودة على الساحة نفسها؟!.

إن القوانين وحدها لا تكفى لذلك لابد من تكاتف جميع القوى لتحقيق واقع أكثر ديمقراطية فبدون تحقيق ذلك لن تفعل القوانين شيئا مهما كانت قوتها وديمقراطيتها.

من غرائب الخصخصة على الطريقة المصرية (ثالثا وأخيرا)

مستلزمات الإنتاج فى ظل تحرير الزراعة تدمر المحصول والتربة والصحة و الإنسان



عرضنا فى العددين الماضيين من" اليسار"، بعض صور ومظاهر لمهازل ومآسى مايتم فى مواجهة مصالح الزراعة المصرية والاقتصاد الوطنى ، بل فى مواجهة صحة وحياة أبناء الشعب المصرى .. تحت دعاوى التحرير والخصخصة ولكن على الطريقة المصرية .. بدءاً من تسليم الترع والمصارف للمستثمرين والقطاع الخاص ، حتى فرض صفقة اللحوم الهندية المشبوهة التى حذرت منها وعارضتها كل الجهات العلمية بل والحكومية المختصة ، ماعدا وزارة الزراعة..

وفى هذا الجزء الأخير من الموضوع ، سنتعرض لمظاهر وآثار هذه" **الخصخصة على الطريقة المصرية**" بالنسبة لمحور هام من الزراعات المصرية الغذائية ، وهو الخضر والفواكه ، محاولين أن نرصد بعض الأمثلة لما يتعرض له - وتتعرض له بالتالى مصالح الفلاح المنتج أو صحة الانسان المستهلك - ملتزمين بأن يكون هذا الرصد - كما أعلنا منذ الجزء الأول من الموضوع - من خلال شهر واحد فقط وهو مايو ١٩٩٨ ، وليس مرجعنا - بالنسبة لهذه الأمثلة - هو مانشر فى الصحف المصرية وخاصة " القومية" منها فحسب ، بل ومن خلال تقارير ميدانية من قيادات " **اتحاد الفلاحين المصريين**" فى المحافظات المختلفة.

تدهور إنتاج البطاطس فى القليوبية

وفقا لسياسات الخصخصة وتحرير الزراعة ، لم يكن أمام زراع البطاطس - وهى محصول كبير الأهمية فى المجالين الاستهلاكى والتصديرى - سوى استخدام نوعين من التقاوى هما" **ياسمينا** ، **وأطلس**، طوال موسمى ٩٦/٩٥، ٩٦/ ٩٧.

وكانت النتيجة تدهور المحصول والخسائر الفادحة للمزارعين - بأكثر من ألف جنيه للفدان الواحد- مما دفع بلجنة من كبار المسئولين فى محافظة القليوبية (من المجلس المحلى ومديرية الزراعة ومديرية الاصلاح الزراعى) أن توصى الدكتور **يوسف والى** بتعويض هؤلاء الزراع بمبلغ **٩٠٠ جنيه** عن كل فدان تم زراعته بهذه التقاوى.

انهيار زراعة الطماطم فى الشرقية

بناء على تصريح وزارة الزراعة - وفقا لنشرتها الارشادية رقم ٣١٧ لسنة ١٩٩٧ ، بزراعة صنف الطماطم **"الأوريت"**- ضمن أصناف أخرى مستوردة من إسرائيل - فقد أصيب المحصول - كما حدث فى محافظة الشرقية - بفيروس أدى إلى تجعد الأوراق وانهيار المحصول ، نظرا لما أكده الخبراء العلميون - وطرحته وزارة الزراعة جانبا - من أن هذه البذور الإسرائيلية حاملة لهذا الفيروس النباتى الخطير.

عريان نصيف

الخراب لزراع البطيخ فى الاسماعيلية

مع تدعم الروح التطبيعية مع الأصدقاء الصهاينة فى المجال الزراعى، فلقد منى زراع البطيخ فى الاسماعيلية الذين استخدموا التقاوى الإسرائيلية بخسائر فادحة.. **فلقد أدى ذلك إلى عدم الانبات أصلاً عند البعض ، أو إصابة المحصول بالموات بعد أكثر من شهرين من زراعته وبخسائر تقدر بأكثر من ألفى جنيه للفدان.**

.. والأكثر خطورة .. تدمير صحة الانسان

الكوسة واللفت والبامية .. بالاشعاع النووى

فى شهر مايو الماضى أعد أحد أجهزة الأمن السياسى بالوجه البحرى ، تقريرا هاماً عما تلاحظ من ارتفاع نسبة المصابين بالأمراض الخطيرة- وخاصة السرطان - فى منطقة وسط الدلتا ، منبها إلى خطورة هذه الظاهرة ومطالبا ببحث أسبابها . ونحن إذ نأمل أن يكون لهذا الإجراء صداه حماية

لصحة بل لأرواح المواطنين.

فانه يهمنا أن نؤكد على ماسبق أن ذكرناه فى هذا الشأن بخصوص الجهد العلمى / الوطنى الكبير الذى قام به فريق من أساتذة قسم الفيزياء الحيوية والباحثين به ، برئاسة الدكتور **طارق النمر** رئيس معمل التحاليل الاشعاعية بكلية علوم طنطا ، ذلك الجهد الذى استمر عدة سنوات - **حول تلوث الكواشف الحيوية (الأسمدة والأطعمة والتربة والنبات) بالأشعة النووية فى منطقة وسط الدلتا ، والذى أسفر عن اكتشاف غاز الكوبلت المشع فى عينات بعض محاصيل الخضر (كوسة ، لفت ، بامية) نتيجة نشاط نووى إسرائيلى قريب من المنطقة.**

.. ذلك الأمر - رغم شدة خطورته - لم يحظ من جانب الجهات المسئولة بالاهتمام والدراسة واتخاذ الموقف اللازم ، رغم النشر عنه عدة مرات فى العديد من الصحف المحلية بوجه بحرى أو القومية كمجلة روز اليوسف رغم أنه لايمكن تصور أن أى سياسات " تحريرية أو خصخصية أو حتى تطبيعية" تعنى تجاهله

الطماطم .. بالهرمونات المحظورة دوليا

إباحة وزارة الزراعة لبذور الطماطم الإسرائيلية ، لايعنى فقط الخروج على الإجماع الوطنى والقومى ، وليس من مخاطره فحسب - كما سبق - تدهور هذا المحصول الهام ، ولكن الأكثر خطرا مباشرا هو أن هذه الأصناف تستوجب عند زراعتها مستلزمات أخرى مدمرة لصحة الانسان المستهلك.

*** فصنف " أوريت" يصحبه استخدام هرمون " تومست" المحظور استخدامه دوليا.**

*** وأصناف "T.V." تستلزم زراعتها - لأنها تصاب بشدة بمرض البياض الدقيقى - رشها بمبيدات جهازية تسبب السرطان للمستهدف.**

الخوخ الأمريكى .. يقتل الخوخ المصرى ويدمر أعصاب المستهلكين

لكى يسود الخوخ الأمريكى فى السوق المصرية ، لايكفى استيراد كميات منه ، بل كان لابد أن يتم استبدال زراعة الخوخ المصرى - بكل مزايا طعمه ونكهته وصلابته ثمرته - بنظيره الوارد من بلاد العم سام .. وحتى يتمكن أباطرة الخصخصة ومافيا الاستيراد من ذلك كان لابد أن تنهار زراعة الخوخ المصرى .. وهذا ماتمكنوا منه بفعل التوسع المدمر فى استخدام منظمات النمو والصبغات اللونية والمبيدات الممنوع استخدامها وفق

*** تدهور إنتاج البطاطس**

*** انهيار زراعة الطماطم**

*** الخراب لزراع البطيخ**

**** والأخطـــر .. تدمير التربة الزراعيـــــة**

**** والأكثر خطورة ..إصابة المواطنين بأبشع الأمراض.**

نشرات منظمة الصحة العالمية لأنها تذوب فى التربة والثمار ، وهى - كما تصفها **د. سامية عبد الوهاب** أستاذة العقاقير بصيدلة القاهرة - **" مواد قاتلة ومدمرة لخلايا الكبد بخلاف تأثير سميتها على الجهاز العصبى"**

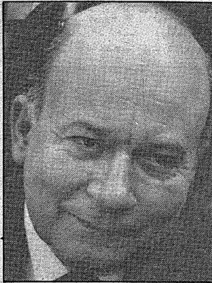
.. ومافيا الاستيراد والخصخصة على الطريقة المصرية ، لايهمها كثيرا صحة المستهلك المصرى بقدر مايهمها أن يتم اقتلاع أشجار الخوخ البلدى - بعد ماأحدثته بها - وقيام الزراع باستبدالها بأشجار الخوخ المستوردة من أمريكا .. وهذا ماتم فى هذا الموسم وخاصة فى محافظة الدقهلية.

وتدمير التربة أيضا

وفى شهر مايو ١٩٩٨ أيضا - ومن خلال دراسات ميدانية ومعملية يقوم بها أحد الباحثين للتقدم برسالة دكتوراه - تبين أن التربة المصرية - فى أفضل مواقعها الخصبة فى دلتا النيل - قد أصابها الكثير من التدهور ، بالنسبة لحالتها منذ أقل من ربع قرن.

ولعل هذا الباحث سيوفر جهدا علميا كبيرا إذا رجع إلى دراسات وبحوث ومستخلصات العالم المصرى / العالمى الكبير **د. طلعت الابراشى**، والتى يقول فى إحداها بالنص:

" إن مايسمى الثورة الخضراء فى دول العالم الثالث ومنها مصر - عن طريق استيراد مستلزمات الانتاج الزراعى - هى بداية المأساة فى تدهور المحاصيل الزراعية وتلوث التربة وتسمم الأرض وجوف الأرض والجو أيضا ، وأنها مجرد خدعة تستهدف الإسراع فى تدمير العالم الثالث بيئيا واقتصاديا . أما بالنسبة لزيادة انتاجية بعض المحاصيل .. من خلال السلالات المستوردة -



فان السلالة المستحدثة تعطى زيادة كبيرة فى المحصول فى العام الأول ثم تتضاءل فى العام الثانى ثم تنتقل الأمراض والآفات التى تحملها فى العام الثالث ، وفى نفس الوقت فان عملية تدمير التربة وتسميمها مستمر . وعندما تصل السلالة إلى مرحلة الذبول تكون هناك سلالات جديدة قد تم إعدادها تضطر الدول النامية إلى شرائها .. وتظل مأساة الديون ونقص الغذاء فى استمرار كسلاح يهدد شعوب تلك الدول".

وللعلم .. فان هذه الرؤية العلمية **الدكتور الابراشى** ، إن لم تكن موضع رفض من الجهات المسئولة فى القطاع الزراعى المصرى ، فهى - على الأقل - محل تجاهل وعدم رضاء ، على الرغم مما يحظى به هذا العالم الوطنى من تقدير كبير فى كافة الأوساط العلمية الدولية - بما فيها الأمريكية ! للدرجة التى أوصلته للحصول فى عام واحد ٩٤ / ١٩٩٥ على ثلاث جوائز وتقديرات علمية عالمية:

*** شهادة " الرجل المميز العالمى فى المجال العلمى" - من المركز الدولى للبيوجرافيا .**

*** إدراج اسمه فى الموسوعة العلمية للقيادات العلمية - من جامعة كمبردج.**

*** اختياره ضمن" أفضل نوابغ العلم فى القرن العشرين "- من المعهد الأمريكى للبايوجرافيا.**

ولعل هذا يؤكد أن السادة المسئولين عن تدهور سياستنا الزراعية ..

- لاينقصهم العلم بمشاكل الزراعة المصرية .. فهم مدركون.

- ولاتعوزهم المقدرة على حل هذه المشاكل .. فهم قادرون.

- .. ولكنهم - لأسباب يدركونها وندركها نحن أيضا - عن هذا التردى .. راضون.

عماليات

نقابات العمال.. هل لا تزال ضرورة؟

محمد جمال إمام

تتفق الأدبيات النقابية والسياسية على أن نقابات العمال منظمات جماهيرية قامت أساسا من أجل الدفاع عن حق العمال فى ظروف عمل كريمة،من ساعات عمل محدودة تتفق وحدود الجهد البشرى وتترك للعامل وقتا لاستعادة نشاطه وممارسة مسئولياته العائلية والاجتماعية والترويح عن نفسه وممارسة هواياته وتجديد معارفه الثقافية والمهنية وأجور عادلة تتناسب مع ما يبذله من جهد فى العمل ومع طبيعة الدور الذى يقوم به فى العملية الانتاجية وتمثل نصيبا عادلا من ثروات المجتمع ،وتأمينات لشيخوخته ومرضه واحتمالات تعطله عن العمل أو الاصابة بالعجز نتيجة لمخاطر العمل الذى يمارسه.

وتتفق هذه الأدبيات على أن المنظمات النقابية العمالية طرف هام وضرورى فى معادلة النشاط الاقتصادى فى مقابل الطرف الأساسى الآخر، ألا وهو رب العمل، **وتنشأ ضرورتها من أن وجودها يحد من احتمالات توحش أرباب العمل وجشعهم وسعيهم إلى تسخير كل إمكانات المجتمع بما يحقق أهدافهم وأحلامهم المشروعة وغير المشروعة فى تعظيم أرباحهم بلا حدود أو ضوابط .**

وتأتى أهمية نقابات العمال فى هذا الصدد من توليها لحماية العمال والدفاع عنهم وقيامها بتنظيمهم داخل صفوفها للتصدى ككتلة واحدة منظمة لجور أرباب العمل ودأبهم على الطغيان بنفوذهم على كل ما هو مشروع أو مقبول.

والطبيعة البشرية فيها الخير والشر، وهى فى بعض الأحيان شرهة ونهمة ولا حدود لطمعها ولا للسبل التى تسكلها للتوصل إلى ذلك (وفى بعض الخير فلولاه لما عمر الكون ولا قامت تنمية اقتصادية فائقة)، وتاريخ البشرية ملئ بصورة أليمة وموثقة عن استغلال الانسان البشع لأخيه الانسان ومن تسخير القوى للضعيف كأخس الحيوانات وامتهان آدميته بأحقر آيات الامتهان.

طغمة المدافع

وحينما نتحدث عن العمال والمنظمات العمالية ، فإن الأذهان تذهب على الفور إلى تلك الفترة التى تلت ما يعرف بالثورة الصناعية ، عندما بدأ عصر البخار والقوى المحركة والتصنيع والتعدين والمصانع الكبيرة التى تستخدم أعدادا كبيرة من العمال فى أماكن واحدة. ولم يبعد بنا الزمن عن تلك الأيام التى كان العمال يعملون فيها أكثر من ثلثى اليوم مقابل ما يسد رمقهم ورمق أسرهم بالكاد ،**ولم تنمح من الذاكرة بعد القصص الدامية عن النساء والأطفال الذين كانوا يتنقلون سيرا على الاقدام فى برد أوروبا القارس لمسافات طويلة من بيوتهم إلى حيث يعملون فى ظروف أشبه بالسخرة.**

ولماذا نتحدث عن تلك الصور والكثير منا يرون أثناء سفرهم على الطرق الزراعية أو الطريق الصحراوى بين القاهرة والاسكندرية. إن لم يكونوا يقيمون فى مناطق ريفية.**سيارات نصف النقل وهى تنقل صبيان وفتيات ما بين أوائل سن المراهقة وفورة الشباب ليقوموا بأعمال موسمية فى حقول الزراعة، وهم محشورون فيها بطريقة غير آدمية أشبه بنقل حيوانات الذبح ، ولا مراعاة فيها لما يقال عن « تدين » الشعب المصرى ،حيث تتلاصق اجسام الفتيان والفتيات بشكل مزر وخاصة مع ازدحام صندوق السيارة بهم واهتزازاتها المستمرة أثناء انطلاق السائق « الفارس » بها بسرعة كبيرة** يسابق بها فى بعض الأحيان سيارات الركوب الحديثة، والبعض من ذوى القلوب« الزحيمة » تنفطر قلوبهم توقعا لانقلاب السيارة بحمولتها الزائدة وفى أذهانهم ما يقرأونه فى الصحف من حوادث تلك السيارات التى يروح ضحيتها بشر فى ينع الصبا ! إنهم طغمة المدافع، أولئك المشاة المساكين الذين كان قادة الجيوش فيما مضى من الزمان يدفعون بهم فى الصفوف الأمامية فينطلقون تحصدهم بنادق العدو ومدافعه أو تنفجر فيهم الالغام المخفية، فيمهدون الجو بأجسامهم وأرواحهم لتقدم الفرسان وصفوف النخبة من المقاتلين وقد ضمنوا انكسار حدة مقاومة العدو

فحياة البشر قائمة على الصراع ، ولولا تصدى نقابات العمال فى أواخر القرن الماضى لعسف أرباب العمل وجشعهم ،ونضالها المحموم للدفاع عن آدمية العمال وحقهم فى حياة كريمة ،والثمن الباهظ الذى دفعته القيادات النقابية المناضلة فى ذلك الوقت الذى لم تكن فيه أية حماية لمن يمارسون العمل النقابى، لما رأينا أشكال علاقات العمل الحديثة التى تتسم بقدر كبير من التنظيم والآدمية ،والتى أوصلت بعض الدول الأوروبية إلى الحديث عن أسبوع عمل من ٣٥ ساعة بعد أن كان العمل لمدة ٤٨ ساعة فقط فى الاسبوع حلما يداعب الكثير من القادة العماليين فى كل مكان قبل أقل من ثلاثين سنة!.

ولولا نضال نقابات العمال لما تمتع أى عامل، سواء كان عاملا يدويا أو مهنيا من هؤلاء الذين يتعالون عن الحركة النقابية وصفوفها ، بأى نوع من التأمينات الاجتماعية ،من معاش التقاعد إلى تأمينات العجز والاصابة والبطالة والتأمينات الصحية ، فما الذى يضطر رب العمل إلى التضحية بجزء من مكاسبه مباشرة لتمويل تلك التأمينات ، أو بجزء آخر بصفة غير مباشرة فى صورة الضرائب التى يدفعها للدولة فتساهم بجزء منها فى تمويل تلك النظم التأمينية ، إلا إذا كان مقهورا على ذلك بفضل نضال عمالى لم يكن بوسعه ،حفاظا على استمرار منشآته فى العمل ، إلا أن يتجاوب معه حتى ولو إلى نصف الطريق.

الاضراب والأحزاب العمالية

والمهتمون بتاريخ الحركة العمالية يعرفون أن الصراع ما بين نقابات العمال وأرباب العمل لن يقتصر على الصعيد الوطنى وإنما امتد إلى الصعيد الدولى عندما حاول أرباب العمل استقدام عمال أجانب لضرب تلاحم عمال بلادهم. مما دفع نقابات العمال فى مختلف البلدان إلى التعاون لاجهاض هذا الالتفاف على تحركاتهم، وانتهى بهم الأمر

إلى تكوين الاتحادات العمالية الدولية، والتي تعددت أشكالها من اتحادات مناضلة أصيلة إلى اتحادات صفراء تعمل في خدمة مصالح أرباب العمل متخفية تحت شعارات نضالية زائفة، وإلى اتحادات أسستها الكنيسة الكاثوليكية الأوروبية لتعمل على التوفيق ما بين أرباب العمل والعمال وتلغى كلمة «الصراع» من قاموس العمل النقابي، وهو اتجاه لا يخدم في النهاية سوى رب العمل.

فعندما يلقى العامل بسلاحه الماضي الذي يخشاه رب العمل كل الخشية، ألا وهو «الاضراب» عن العمل أو التهديد به دفعا لرب العمل إلى الدخول في مفاوضات مع المنظمة النقابية، فما الذي يضطر رب العمل إلى الجلوس على مائدة المفاوضات مع عمال يعملون عنده ويتقاضون أجورا منه ثم يريدون أن يفرضوا عليه أشكالا تناسبهم لتنظيم علاقات العمل تكلفه في النهاية مالا يفضل هو أن يضيفه إلى خزائنه؟.

ويعرف المهتمون بتاريخ الحركة العمالية أيضا، أن المنظمات النقابية وجدت أنه في ظل تطور نظم الحكم الديمقراطية النيابية، أنه لا مناص أمامها من تكوين أحزابها السياسية التي تعبر عن مواقفها داخل مؤسسات تلك النظم وتدافع عن حقوق جماهيرها عند رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية داخل تلك المؤسسات، وهي الأحزاب التي يرجع إليها الفضل إلى حد كبير في قيام ما يعرف بدول الرفاهية في أوروبا الغربية.

وقد أصبحت نقابات العمال جزءا من «ديكور» نظام الحكم الديمقراطي، سواء بسواء كالأحزاب السياسية والمجالس النيابية، سواء كان الأمر مجرد استكمال «المظهر» أو كانت منظمات جماهيرية أصيلة نشأت بنضال من القواعد العمالية. وحتى بعض المنظمات النقابية الرائدة الأصيلة أصابها الترهل بمرور الزمن وتبرجز جانب كبير من القواعد العمالية وضعف حسها النضالي عندما كانت خيرات المستعمرات المنهوبة تتدفق على أوروبا ليعم رخاء زائف أغشى الأبصار وأعمى القلوب.

وعلى كل حال، ذلك كله تاريخ الماضي، فماذا عن الحاضر والمستقبل؟.

حاضر أليم

العالم اليوم ينقسم إلى عالمين، عالم متقدم وآخر يسمى تأدبا ونفاقا بالعالم النامي. وعندما نبدأ بالنظر إلى واقع نقابات العمال في العالم النامي، بوصفه العالم الذي ننتمي إليه، فلسنا بحاجة إلى الاستفاضة في التذكير بالواقع المرير الذي تعيشه الحركة النقابية فيه، حيث أنه أمر تلمسه فعلياً في حياتنا اليومية. يكفي أن نشير في عجالة إلى أن كافة النظم الحاكمة في العالم النامي، باستثناء بلدان الجزيرة العربية، تحرص على وجود هذا الديكور الذي يمنحها صك جدارة بالانتماء إلى العالم الحديث، وإن كانت قد عملت كلها بلا استثناء على استئناس الحركة النقابية «الموحدة» فيها.

* تكنولوجيا المعلومات
* وآليات السوق الجديدة
* والعولمة..
تهدد بتقليص نفوذ نقابات العمال في القرن الواحد والعشرين!

وعندما كان النظام الحاكم في تلك البلدان هو نظام الحزب الواحد فإنه حرص على إلحاق التنظيم النقابي بهذا الحزب بصور مختلفة ومتباينة تبعا لعبقرية «ترزية القوانين» في كل بلد منها. وحتى عندما غيرت تلك النظم جلدها وعدلت عن نظام الحزب الواحد إلى التعددية السياسية تبعا للموضة السياسية التي سادت العالم بعد سقوط المنظومة الاشتراكية، فإنها حرصت أيضا على كفالة التبعية المطلقة للتنظيم النقابي للحزب السياسي الحاكم بصورة غير مباشرة وإن تكن غير خافية.

في مصر، على سبيل المثال الأليم لا الحصر، كانت الحركة النقابية تنمو بنشاط وتضغط على السلطات من أجل السماح لها بتكوين اتحاد عام للنقابات عندما قامت ثورة ٢٣ يوليه. غير أن قادة الثورة لم يكونوا ممن يرتاحون لوجود مثل هذا التنظيم القوى لقناعتهم الأكيدة في ذلك الحين من أنه مظلة للنشاط الشيوعي، ومن ثم فقد أجهضوا كل المحاولات الرامية لقيام اتحاد العمال، وعملوا جاهدين على فرض سيطرتهم على النقابات العمالية القائمة من خلال أصاغر الضباط الذين ألحقوا بوزارة الداخلية أو الشئون الاجتماعية أو بهيئة التحرير القومي ثم الاتحاد القومي. وعندما وجدوا في النهاية أن قيام هذا الاتحاد ضرورة تمليها الأوضاع السياسية العامة، فإنهم اتخذوا الضمانات الكافية لخضوع التنظيم النقابي بأكمله لهيمنة السلطة السياسية القائمة، وهو ما استمر حتى الآن بأشكال مختلفة.

وقد سبق وأن أشرنا إلى ما كان يردده الزعيم النقابي الراحل «**أحمد فهيم**» رحمه الله، في منتصف الستينيات، من أنه **لو عرف عمال القطاع العام، والذين كانوا ركيزة الحركة النقابية في ذلك الحين، أن من حقهم الاستقالة من التنظيم النقابي لانهار هذا التنظيم في خلال أيام**، وكان يقول ذلك لادراكه بانصراف العمال عن التنظيم النقابي بعد أن تم تكبيله بالقيود الادارية وتقليم أظافره النضالية وانتزاع اختصاصاته الأصيلة لحساب أمانات العمال في الاتحاد الاشتراكي العربي.

وخلال هذه الفترة التي شاع فيها اتباع نظم الحكم في العديد من البلدان النامية للطريق الاشتراكي إلى التنمية (كذا) شاع القول بأنه لم تعد ثمة حاجة للمواجهة ما بين ادارة القطاع العام «الاشتراكي» والحركة النقابية العمالية، وأن فلسفة الحكم تكفل الحماية الكاملة للعمال، وأنه من الضروري البحث عن دور جديد للنقابات العمالية. وتحولت النقابات إلى منظمات «اجتماعية» تنظيم الرحلات والمصايف (ثم العمرة والحج تحت حكم الرؤساء المؤمنين)، وتصرف اعانات في حالات الزواج والولادة والوفاة. وانتزع منها دورها الأصيل في حماية ظروف عمل أعضائها وحقوقهم الاقتصادية حيث تولاها التنظيم السياسي الحاكم بدلا منها، وهو أقدر منها في ذلك بلا شك طالما أن الأمر أصبح يعتمد على الاتصالات والعمل السياسي وليس على النضال وأساليب العمل النقابي المعروفة.

ونحن لدينا تنظيم نقابي تحتل قياداته مواقع سياسية مرموقة وتسرف في إصدار التصريحات البراقة، لكن هل تستطيع هذه القيادات أن تقدم لنا احصاءات موثوق بها عن حجم العضوية النقابية في الوقت الحالي، وعن نسبة الأعضاء الجدد فيها وفئاتهم العمرية ومؤهلاتهم التعليمية. **لنعرف إن كان ثمة اقبال على عضوية التنظيم من بين الشباب المنضم حديثا إلى سوق العمل، أم أن غالبية عضويتها لا تزال من بين عمال القطاع العام القدامى الذين كانت الادارة تضمهم إلى عضوية التنظيم تلقائيا مع التحاقهم بالعمل فيه وتخصم منهم الاشتراكات لحساب التنظيم.**

ولعل هذه القيادات تطمئننا إلى أن لديها

خططا مدروسة لمواجهة المستقبل واستقطاب أعضاء جدد إلى صفوف منظماتها بعد أن يتم خصخصة القطاع العام بأكمله والخدمات الحكومية وإحالة أعداد كبيرة من عمالهم القدامى إلى المعاش المبكر .ومن يدرى ،لعلنا نرى فى الانتخابات النقابية المقبلة ظهور وجوه قيادية جديدة تعكس التغييرات فى أحوال سوق العمل بما يخيب ظنوننا فى مستقبل الحركة النقابية المصرية.

ونقابات العالم المتقدم

فى أغسطس من العام الماضى : شن عمال الشحن والتفريغ العاملون فى شركة من أكبر الشركات الأمريكية لنقل الطرود إضرابا طويلا للمطالبة بزيادة أجورهم وتحسين ظروف عملهم ،وفى البداية رفضت إدارة الشركة الاستجابة لمطالبهم ،غير أنها اضطرت ، بسبب خسائرها المتصاعدة وضيق سوق العمل الذى لا يمكنها من استئجار عمال آخرين والمنافسة الحامية من شركات نقل الطرود الأخرى ، إلى الاستجابة لتلك المطالب فيما وصف بأنه أكبر انتصار للحركة العمالية الأمريكية فى السنوات الأخيرة.

وبعدها بقليل بدأ فتح الملفات لرئيس النقابة الأمريكية للشحن والتفريغ ،وبعد أن كاد يشاد به لأنه طهر نقابته، التى كانت معروفة على الصعيد الدولى بأنها أكثر نقابات العالم فسادا وأنها غطاء لنشاط الجريمة المنظمة فى الولايات المتحدة ،طهرها من عملاء الجريمة المنظمة ومحاسيب رئيس النقابة الفاسد الشهير ،**جيم هوفا** ،وبعد أن كان قد خاض معركة شرسة ضد **ابن هوفا** استطاع أن يفوز فيها ويجدد رئاسته للنقابة ، إذا بهم فجأة يكتشفون أن أعوانه يتلاعبون بأموال النقابة، ويبدأ التحقيق معه ويجدد رئاسته للنقابة ، وإعادة هذه الانتخابات مرة ثانية مع التلويح بكفالة دعم مالى ومعنوى كبير لمنافسه ابن الرئيس الفاسد الشهير !.

بل وامتدت التحركات لتشمل **جون سوينى** الرئيس الجديد لاتحاد عمال أمريكا الذى حرك المياه الراكدة فى الحركة النقابية الأمريكية بعد أكثر من أربعين سنة من الجمود والتراخى الذى أوصل العضوية النقابية الأمريكية إلى أقل من **٢٠ فى المائة بكثير.**

فى بريطانيا عندما قاد **هارولد ويلسون** حزب العمال إلى الفوز بالانتخابات النيابية فى أوائل الستينيات ، حرص على أن تضم وزارته أكثر من واحد من الزعماء النقابيين البريطانيين .وحدث شئ مماثل فى ألمانيا الغربية أثناء حكم الحزب الاشتراكى الديمقراطى هناك. ولكن **الآن ،وبعد أن فاز حزب العمال «الجديد» بالانتخابات النيابية ، فان زعيم الحزب تونى بلير يعمل جاهدا على تقليص نفوذ الحركة النقابية.** التى أنشأت حزب العمال فى مطلع القرن ، داخل اللجنة التنفيذية للحزب ومؤتمره العام السنوى حتى لا تقاوم سياساته الرامية إلى الاتجاه صوب الوسط بعيدا عن الاشتراكية التى راح زمانها.



تونى بلير

والحكومة الاشتراكية في فرنسا لا تضم أي شخصية عمالية، وانما تتشكل بأكملها من التكنوقراط والسياسيين المحترفين ،رغم أن ثانى أكبر اتحاد للعمال فى فرنسا على إرتباط عضوى وثيق بالحزب الاشتراكى الحاكم، والاتحاد الأكبر على ارتباط أوثق بالحزب الشيوعى المشارك فى الحكم، وبالطبع فإن هذا يعكس على أدق وجه ما آلت إليه الحركة النقابية الأوروبية ونفوذها السياسى المتدهور ،فلو كانت لا تزال شديدة الفعالية وسط جماهيريها العمالية، لعمل لها القادة السياسيون ألف حساب.

والاحصاءات لا تكذب .فنسبة العضوية النقابية فى فرنسا ، التى يوجد فيها أربعة اتحادات عمالية ،تبلغ ٩ فى المائة ، بينما تصل فى ألمانيا الغربية إلى ٢٩ فى المائة وفى بريطانيا إلى ٣٣ فى المائة وفى إيطاليا إلى حوالى ٤٥ فى المائة، وترتفع فى السويد (وحدها) إلى أكثر من ٩٠ فى المائة من أصحاب الأجور(السويد فيها اتحاد لنقابات العمال وآخر لنقابات الموظفين وربما يكون هذا أحد أسباب ارتفاع العضوية النقابية فيها).

أين المشكلة؟

قبل نحو ١٥ سنة كنت فى زيارة للولايات المتحدة الأمريكية ضمن وفد لاتحاد عمال مصر ، وكان يشغلنا كلنا الرغبة فى معرفة السبب فى انخفاض نسبة العضوية النقابية في أمريكا ،والتى كانت لا تزيد فى ذلك الحين عن **٢٣ فى المائة** إذ كنا نعتقد أن انخفاض نسبة العضوية النقابية مرتبط بانخفاض الوعى النقابى الذى لايتسم به العالم النامى فحسب .وفى لقاء مع المستشار القانونى لاتحاد العمال الأمريكى سألناه عن ذلك ، فقدم لنا عدة أسباب كان من أغربها قوله إن **فى داخل كل عامل أمريكى رأسمالى صغير يأمل أن يكونه فى يوم من الأيام ، ومن ثم فانه لا يشعر بالتعاطف مع الحركة النقابية ولا يتحمس كثيرا للانضمام إليها**وعندما قاد **تونى بلير** حزب العمال إلى فوز كاسح فى الانتخابات البريطانية فى العام الماضى، قيل فى تبرير هذا الفوز الكاسح إنه استطاع أن يعبئ الميول البرجوازية فى نفوس الطبقة العاملة البريطانية المحافظة بطبعها فأعطته هذا الفوز الكاسح!.

من أهم المشكلات التي واجهت الحركة النقابية العمالية فى السنوات الأخيرة هى الانجازات التكنولوجية الهائلة والمستمرة التى قللت من الاعتماد على قوة العمل اليدوية التقليدية واستبدلتها بالأجهزة الحديثة التى تقوم بعمل الكثير من العمال ،وعلى أحسن وجه ، ودون أن تطالب بأي مقابل مادى أو معنوى ، ويتولى تشغيلها فى معظم الأحوال مهندسون وفنيون من خريجى الجامعات أو المعاهد العليا ، أو ما أصطلح منذ زمن طويل على تسميتهم بذوى الياقات البيضاء ،وهؤلاء بالأساس لا يميلون كثيرا ، إن لم تكن لديهم فى الأصل أفكار وميول نضالية يسارية، إلي الانخراط فى صفوف الحركة النقابية ،لأن فى داخل معظمهم ،إن لم يكن رأسمالى صغير فمدير عام صغير سيقف فى يوم من الأيام فى مواجهة النقابة العمالية دفاعا عن مصالح رب عمله .

وبمرور الزمن تكاثر أعداد ذوى الياقات البيضاء داخل المنشآت الصناعية ،وتعاظم دور صناعة الخدمات فى اقتصاد معظم الدول النامية ،والعاملون فى هذه الصناعة عمالة مؤقتة فى معظم الأحوال أو من النساء ،ومعظم هؤلاء وهؤلاء ليسوا ممن يستهويهم العمل النقابى ومتاعبه . أضف إلى ذلك أن **الحملة الدعائية المستمرة على الفكر الاشتراكى عامة والماركسى خاصة منذ أحداث المجر فى عام ١٩٥٤ وتشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٦٨ ، أضعفت الانتماءات السياسية اليسارية لدى شرائح كبيرة من الحركة العمالية الأوروبية ،ومن ثم حدة نضاليتها.**

ثم جاءت ثورة تكنولوجيا المعلومات التى

أتاحت من خلال التقدم الرهيب فى تكنولوجيا الحاسوب (الكمبيوتر) استعانة أعداد متزايدة من الشركات الأمريكية والأوروبية بتقنوقراط يعملون من منازلهم ويتصلون بالمسئولين فى جهات عملهم عن طريق الشبكات الحاسوبية والانترنت ، ولا يذهبون إلى مقر هذه الجهات إلا على فترات متباعدة لحضور بعض الاجتماعات وهو ما أصبح يعرف باسم **«العمل من بعد»** والذى وضعت له قواعد تنظمه وتحدد أبعاده .**لقد كان من أحد بواعث قيام تنظيم نقابى تجمع أعداد كبيرة من العمال فى مكان واحد. ومن هنا كانت صعوبة تنظيم عمال الزراعة المتفرقين فى المزارع والحقول ،فما بالك بتفرق مهنيو العصر الحديث فى منازلهم ،وتقلص مقار الشركات الكبرى بعد أن كان بعضها يشغل ناطحات سحاب بأكملها.**

وتواكب مع ذلك التطور الكبير فى أساليب ادارة الشركات ، الذى كان من بين دافعه الرغبة فى تعظيم الأرباح والتخلص من صداع العمل النقابى ، وذلك بالاعتماد ،فى جانب منه .على الصناعات المغذية وعلى تكليف منشآت صغيرة أو مقاولين متخصصين بالقيام بالأعمال ذات الطابع المؤقت أو الموسمى بدلا من الاحتفاظ بأعداد كبيرة من العمال تتولى القيام بها لبعض الوقت أو مقابل تحميل المنشآة الكبيرة بأجور ومزايا اجتماعية تتزايد بمر السنين (شركة بورش الالمانية الشهيرة لصناعة السيارات زاد الطلب على سياراتها فى السنوات الأخيرة عما يستطيع مصنعها أن ينتجه ، وبدلا من توسعه المصنع أو بناء آخر جديد ،فانها تعاقدت مع أحد المصانع الفنلدية على انتاج الزيادة المطلوبة ،ومن هنا تجئ سلسلة التنازلات المستمرة التى تقدمها النقابات الالمانية القوية حفاظا علي استمرار فرص العمل لقواعدها.

وصاحب ذلك التوحش الهائل للشركات عبر الوطنية التى تمد خطوطها عبر الحدود بحثا عن أكثر الفرص المتاحة لتعظيم الأرباح عن طريق تقليل عنصر الأجور والمكافآت والمزايا الاجتماعية والاستفادة من رخص التكلفة فى هذا البلد أو ذاك، بغض النظر عن جنسيته أو موقعه ،وهكذا انتقلت صناعات كاملة لا تحتاج إلى تكنولوجيا انتاج متقدمة ، وتتسبب فى تلوث هائل للبيئة ،من البلدان المتقدمة إلى بلدان نامية تعرض تسهيلات لا حدود لها على تلك الشركات ،ومن بينها قوانين عمل جائرة وقيود قاسية على النشاط النقابى ، وتزدهر مصانع السخرة، ويلقى إلى عمال البلدان النامية بفتات الموائد الرأسمالية تحت زعم بأنهم يحصلون على أجور أعلى من معدلات الأجور السائدة فى البلاد ،ويتعطل المئات من العمال الأوروبيين والأمريكيين ، فضلا عن مئات أخرى تتعطل فى كل مرة تحدث فيها تلك الاندماجات المخيفة بين الشركات العملاقة حيث يتم توحيد الأنشطة الادارية والمالية المتشابهة والاستغناء عن العمالة الزائدة عن الحاجة .ناهيك عن المنافسة الضارية بين تلك الشركات العملاقة مما يستلزم البحث الدؤوب والمستمر عن أفضل السبل لتقليل التكاليف بغية اقتناص أكبر عدد من العملاء والمستهلكين.

وربما يقول قائل أن انتشار البطالة قد يدفع القوى العاملة إلى الانضواء تحت لواء تنظيماتها النقابية بعد أن رأت رأس الذئب الطائر،، ولكن أمامنا دليل على عكس ذلك فى فرنسا حيث توجد واحدة من أعلى نسب البطالة فى العالم المتقدم ، ورغم ذلك فإن العضوية النقابية فيها من أدنى العضويات فى ذلك العالم.

وفى العقود الأخيرة من القرن الماضى تكاتفت المنظمات النقابية عبر البحار والمحيطات لتنشئ اتحادات عمالية دولية تدافع عن مصالحها فى وجه التحركات الرأسمالية العابرة للحدود. واليوم لا نرى نشاطا فعالا من هذا القبيل. فبعد انهيار المنظومة الاشتراكية ، لم يعد على الساحة سوى اتحاد عمالى دولى نشأ تحت مظلة المصالح الرأسمالية وأجهزة استخباراتها ،وآخر سبق وأن أنشأته الكنيسة الكاثوليكية لوأد فكرة الصراع والمجابهة ثم غير اسمه قبل زمن قصير ليبعد عن نفسه الصبغة الدينية. ولكنه رغم ذلك لايزال ضئيل الأهمية وإن كان ثمة حرص على بقائه كجزء من ديكور النفاق الدولى.

هذه التنظيمات الدولية محددة النضالية تحظى منذ قيامها برعاية المنظمات الدولية ، مثل الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ،وتتقدم فيها صفوف ما يعرف بالمنظمات غير الحكومية فتتحدث باسم عمال العالم ، دون أن تتصدى لقضية هامة من القضايا التى قد تدخلها فى مواقف مجابهة مع المصالح التى تتعهدها بالرعاية وإنما تشغل الوقت بالاهتمام بقضايا لها بعض الأهمية وإن تكن غير مدعاة للصدام ،مثل عمل الأطفال أو التحرش بالمرأة العاملة ،وما شابه ، أما توحش الرأسمالية وطغيان الشركات عبر الوطنية واستغلالها البشع لعمال البلدان النامية وجهدها الدؤوب لتقليص حقوق عمال البلدان المتقدمة ، فتلك مسائل أخرى!.

ترهل القيادات النقابية

لا يمكن أن نعفى قيادات العمل النقابى فى السنوات الأخيرة من بعض المسئولية عما آل إليه حال الحركة النقابية. فتعقد أساليب المواجهة مع الرأسمالية فى العقود الأخيرة واحتياج الأمر إلى قيادات نقابية متفرغة لديها قدر معقول من المعرفة بالعلوم الاقتصادية والمالية والقانونية، وما إلى ذلك ،لجأت المنظمات النقابية إلى التغاضى عن اشتراط خلفية نضالية لمن تختارهم لتدفع بهم إلى صفوفها الأولى مفضلة على ذلك أن تركز على المؤهلات العلمية والتسلح بالمعارف والمهارات المطلوبة لتلك المواجهة، وأصبح **العمل النقابى فى كثير من الأحيان احترافا وليس تطوعا لخدمة الجماهير أو انعكاسا لايمان عميق بعدالة قضاياها**احتراف يتكالب عليه البعض طمعا فى مغانمه المادية والمعنوية .وكانت النتيجة تآكل الروح النضالية عند الصفوف القيادية وغلبة الأساليب البيروقراطية والتوفيقية على نشاطها ،مما أفقدها فى نهاية الأمر ثقة القواعد العمالية وحماسها للإنضواء تحت قيادتهم ،وانصرافها عن الحركة النقابية.

هل يعنى ذلك أنه قد يأتى يوم فى القرن الواحد والعشرين فنجد أن النقابات العمالية قد اختفت مع ما اختفى من موروثات القرنين التاسع عشر والعشرين؟ لا يمكن القطع بذلك، إلا من باب التخمين والخيال العلمى عما قد تكون عليه الحياة فى ذلك القرن الذى يتخيل البعض ، مثلا ، أن الناس سيكفون فيه عن التواصل المباشر مكتفين بالتخاطب عبر الانترنت والاجهزة الحاسوبية ،مثلما توقفوا عن التلاقى وتبادل الخطابات (التى كانت تعتبر فى وقت من الأوقات من بين الانتاج الادبى الراقى.

غير أن الأمر يستحق أن يكون موضع اهتمام من محبى العمل النقابى والمتمسكين بحماسهم له وإيمانهم بضرورته ، لعلهم ينجحون فى طرح أفكار وتصورات خلاقةعن صور العمل النقابى التى تتناسب مع متغيرات العصر وتعكس رؤى القواعد العمالية الجديدة ، قواعد القرن الواحد والعشرين ،لما ينبغى أن تكون عليه المظلة النقابية التى يواجهون بها تحركات المصالح الرأسمالية المتجددة الأساليب .**فمن المؤكد أن حاجة العمال ، مهما كانت عليه صورتهم إلى الحماية فى مواجهة دأب أرباب العمل على تعظيم مكاسبهم بأى شكل من الاشكال، حاجة لن تنقطع ، ولكنها لا يمكن أن تظل جامدة على ما كانت عليه ، أو أسيرة لمصالح طبقة قيادية احترفت العمل النقابى وبعدت عن أحساسيس قواعدها.**

نحو المواطنة

الأقباط والقانون الأمريكى للتحرر من الاضطهاد الدينى

هل يمكن الانتقال من "ردة الفعل" إلى "المواجهة الاستراتيجية"؟

مع الهدنة المؤقتة التى تشهدها المسيرة التشريعية لقانون التحرر من الاضطهاد الدينى الأمريكى، ربما يكون من المفيد إلقاء الضوء على حصاد المواجهة المصرية لهذا القانون، من حيث كفاءة وفاعلية هذه المواجهة. وإجمالا يمكن القول، أن المواجهة المصرية لم ترق إلى مستوى المواجهة الاستراتيجية المدروسة فهى لم تزد عن كونها **"ردة فعل"** على واقع فرض نفسه، وأصبح الجهد المبذول من قبل الذين تصدوا للقانون الأمريكى يقع فى إطار اللحاق بهذا الواقع.

وسوف نحاول فى مقالنا هذا الشهر أن نرصد بعض الملاحظات والتى تمثل فى مجملها حصاد المواجهة المصرية **للقانون الأمريكى** مما قد يفيد مستقبلا عند استئناف المسيرة التشريعية لهذا القانون أو التلويح به للضغط على مصر لأى سبب من الأسباب، على أى حال هناك ملاحظات ثلاث يمكن رصدها فى هذا السياق وذلك كما يلى:

أ- نقص المعلومات فى عصر المعلومات.

ب - عدم الاطلاع على الوثائق الأساسية.

جـ - عدم معرفة الأطراف الفاعلة الرئيسية.

أولا: نقص المعلومات فى عصر المعلومات

لاشك أن المعلومات تمثل العامود الفقرى لأى قضية من القضايا فى عصرنا هذا فالمتفق عليه أن بناء قاعدة معلومات أساسية أمر لازم عند التطرق لموضوع من الموضوعات. والمتابع لكل ماكتب حول موضوع قانون التحرر من الاضطهاد الدينى - إلا فيما ندر - يلاحظ غياب المعلومات الأساسية التى تمكن القارئ والمتابع والمعنى من أن يفهم ماذا يحدث. لذا نجد مايلى:

- الخلط بين الأسماء.

- عدم فهم لطبيعة العملية التشريعية فى الولايات المتحدة الأمريكية.

- الخلط بين دورى مجلس النواب ومجلس الشيوخ الأمريكيين وطبيعة العلاقة بينهما.

- ماهية الدور الذى لعبه اللوبى الصهيونى والمؤسسات الأصولية فى أمريكا.

- دور الخارجية الأمريكية وماهية العلاقة بين لجنة الشريط الأزرق التى شكلتها الخارجية الأمريكية والكونجرس الأمريكى.

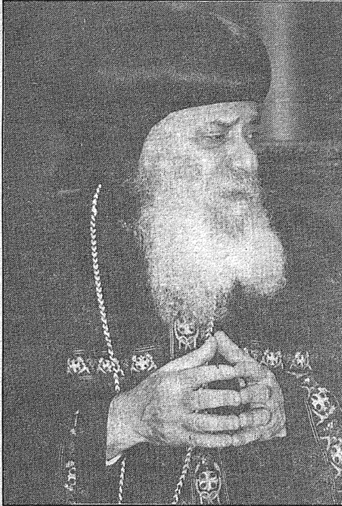
ثانيا: عدم الاطلاع على الوثائق الأساسية

منذ بدأت حملة الضغط على الإدارة الأمريكية فى ضرورة التصدى للاضطهاد الدينى فى العالم (والذى بدأ حول حرية التبشير فى آسيا وفى روسيا ثم بالحرية الدينية للمسيحيين فى العالم الإسلامى)، نجد كماً هائلاً من الأدبيات قد أنتج حول هذا الموضوع. نجد مايقرب من تسعة كتب، ومئات المقالات، وعشرات البيانات والتقارير من جهات ومجموعات عدة.

ولاشك أن قراءة هذه الأدبيات تعد من المهام الأساسية التى لايمكن إغفالها عند التصدى وذلك للاعتبارات الثلاثة الآتية:

أ - فهم الفلسفة التى تحكم هذه الحملة وأسبابها وأهدافها كذلك المنهجية التى تنفذ بها الحملة.

سمير مرقس



البابا شنوده

ب - يمكن عندما نضع هذه الأدبيات معا وفى إطار واحد أن تتجمع لدينا تفاصيل المشهد كاملا من حيث الأدوار التى يلعبها كل طرف من الأطراف ، والتفاعلات الناشئة بينهم.

ج- رسم تصور شامل لكيفية المواجهة فى ضوء الوثائق الأساسية .

والثابت أن القارئ لهذه الوثائق سوف يلحظ أمرين هما:

١- تأسيس مايمكن تسميته " **بأدبيات الاضطهاد الدينى**" مثلما حدث مع قضيتى الأقليات وحقوق الإنسان . فلقد تناولت هذه الأدبيات فى مواضع كثيرة العناوين التالية : **مفهوم الاضطهاد ، تاريخه . كيفية مواجهته ، طروحات متنوعة حول مرجعية المواجهة ، مسودات قوانين** ،... إلخ.

٢- التكامل الفكرى والعملى بين هذه الوثائق وبعضها حتى وإن اختلفت طبيعة من يصدرها . فعلى سبيل المثال نجد تقارير الخارجية الأمريكية (النصف سنوية) تتفق فى كثير منها مع تقارير الكونجرس الأمريكى من حيث البنية العامة لهذه الوثائق واستخدام نفس المفردات والاتفاق على أسس مفاهيمية وحلول عملية (عقوبية فى جوهرها) واحدة.

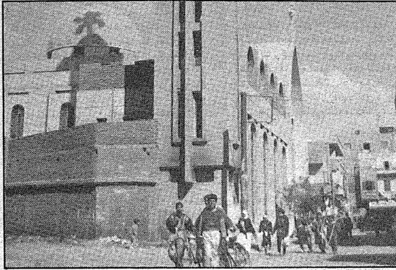
ثالثا: عدم معرفة الأطراف الفاعلة الرئيسية

كنا أشرنا على مدى عددين سابقين من **مجلة اليسار** (عدد فبراير ومايو ١٩٩٨) أن الحملة التى بدأت فى عام ١٩٩٥ من قبل اللوبى الصهيونى قد أثمرت فى النهاية (فى أقل من عام) على المستويين الحكومى والمسيحى الأصولى فى الولايات المتحدة الأمريكية . وتكونت فى النهاية شبكة ثلاثية الأطراف عناصرها: **اللوبى الصهيونى ، الكيانات الأصولية المسيحية ، والإدارة السياسية الأمريكية .**

وبالطبع فان المواجهة تفترض إدراك الأطراف التى تواجهها والتى تكون فاعلة بشكل رئيسى فى عملية المواجهة . ولهذا فلم يكن غريبا ، ولعدم إدراك من هم الفاعلون الرئيسيون فى هذه الحملة ، أن يحدث خلل فى عملية المواجهة المصرية والتى انعكست بشكل واضح فى تحديد الطرف الذى يتم مواجهته وماترتب على ذلك من اختيار الخطاب الملائم وللأساليب المستخدمة . **وعليه بدأت المواجهة بهجوم عنيف على أقباط المهجر الأمر الذى يعنى ترك الفاعل الرئيسى والتركيز على فاعل ثانوى بما ترتب على ذلك من وقوع فى فخ التعميم** بمعنى :أن أقباط المهجر ليسوا جميعا كتلة واحدة والأغلبية لها ارتباطات بدرجة أو أخرى بالوطن الأم ، والكنيسة المركز. والمجموعة التى تشارك فى الحملة لم تتغير وسائلها ولاأدواتها منذ السبعينات والذى جد هو التركيز الإعلامى من قبل اللوبى الصهيونى واستثمار الماكينة التشريعية الأمريكية.

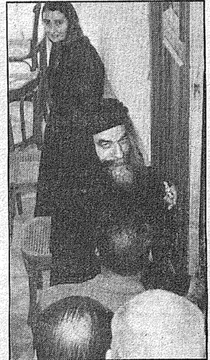
وبعد: إن المواجهة المصرية تحتاج إلى مزيد من التفعيل والتنشيط تحسبا لأى طارئ فى المستقبل يعتمد على جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات ، وقراءة كل مانتج من أدبيات ، ودراسة قدرات وإمكانيات وتصورات الأطراف الفاعلة ، حتى يمكن الارتقاء بالمواجهة المصرية إلى المستوى المطلوب وفى نفس الوقت لابد **من أن تكون هناك مواجهة مصرية داخلية لكل ما من شأنه أن يعطى مبررا للتدخل الأجنبى،** حيث تتم دراسة كل مايعكر صفو العلاقة بين مكونى الجماعة الوطنية والعمل على تحقيق المواطنة الكاملة للجميع على قاعدة المساواة.

وفى تقديرى أن ماحمى مصر من آثار هذه الحملة حتى الآن هو الموقف التلقائى والوطنى والذى يعد استمراراً للثوابت الاستراتيجية التاريخية من قبل مكونى الجماعة الوطنية - على حد سواء - المسلمين والأقباط والذى تمثل فى الرفض الحاسم للتدخل الأجنبى فى شئون الجماعة الوطنية والذى يجب أن يدعم فوراً بعمل دءوب نحو تحقيق المواطنة.


كنيسة مار جرجس .. التى شهدت المذبحة على يد الارهابيين

فرانك وولف





إسلام لا كهانة

إنهم يعيشون الماضى

خليل عبد الكريم

الخطبة المنبرية العصماء التى ألقاها الشيخ طنطاوى فى ذكرى مولد النبى صلى الله عليه وسلم بحضور رئيس الجمهورية وكبار رجال الدولة والسفراء والضيوف المدعوين.. الخ هى بداهة آخر ما عنده اذ لا يعقل أن يقصر أمام هذا الحفل الكريم(حسب تعبيره) خاصة وهو يعلم أنها مذاعة على الهواء مباشرة بشتى أنواع الاذاعات ومبثوثة بكافة ضروب التلفزة.

فعلام دارت الكلمة البليغة التى دلقها رئيس شئون التقديس فى تلك المناسبة الجليلة وأمام ذلك الجمع رفيع المستوى ونحن نطل على القرن الواحد بعد العشرين ؟: (تربية الرسول عليه السلام لأصحابه) ولا يختلف إثنان ولا ينتطح عنزان فى أنه موضوع معجب.. بيد أنه كما هو معروف : لكل مقام مقال...

ولكى ينتصب دليل الثبوت على أن الشيخ طنطاوى لم يراع تلك القاعدة المعروفة نذكر أن محتوى موعظته يمكن سكبه فى أى مناسبة أو حتى بدون مناسبة، فى خطبة جمعه فى أى مسجد من قبل خطيب عادى فمواده جاهزة ونصوصه من الكتاب والسنة غزيرة ومعروفة.. إلخ.

فهل هذه هى الخطبة التى كانت منتظرة من شيخ الازهر فى هذه الاحتفالية الباذخة ذات المناسبة الفخمية وفى مثل هذا الوقت؟.

الاجابة: نعم وعلى حد قول الرسول عليه الصلاة والسلام (وأكثر منه سيكون) ! فهذه الموعظة بل وأوعر منها(تقليدية) وأعمق منها(تحنيطية)وأشد منها(جمودا) .. الخ.

كانت هى المتوقعة !!! .. لماذا؟.

لأن فاقد الشئ لا يعطيه. فهؤلاء الناس (رجال الدين أى دين) لا يملكون سوى المسطورات والسمعيات والمأثورات والمحفوظات والنقليات .. الخ التى عبرت عليها قرون وقرون ،هذا من جانب .ومن جانب آخر هم يتلبسون التاريخ ويتدثرون بالماضى وكل تجارتهم منحصرة فى دائرة مغلقة هى قال ال.. وقال ال.. وعن فلان وحدثنا فلان وأخبرنا فلان وروى فلان .. إلخ.

أما أن يكتب أحدهم أو يحاضر فيقول : أنا أرى كذا وأنا أبدع وأكتشف كذا.. الخ فهذا ما لا طاقة لهم به ولا قدرة لديهم عليه.

وإذ أنهم ماضويون فإن بينهم وبين الحاضر بون شاسع ومسافات فعندما تصغى لأحدهم أو تقرأ له يخيل إليك أنه أنبعث من غيابة العصور الوسطى أو قدم من كوكب آخر.

ولذا فان الذين أنصتوا عبر المذياع أو شاهدوا خلال التلفاز الشيخ طنطاوى وهو يخطب تعجبوا ثم تساءلوا : ألم يعلم صاحب الفضيلة أو فضيلة الصاحب بما أشاعته (الانترنت) ببرنامج(أمريكا على الخط) من افتراء وتجريح واساءة للإسلام واضافة عدة سور للقرآن وهذا مجرد مثل سريع ومن المدهش أن الجرائد الاسلاموية (الأسبوعية) تناولت هذا الحدث قبل أن يسح الشيخ كلمته بأكثر من خمسة أيام !! أم أنه لا يطالع حتى هذه الجرائد أيضا؟.

وهلا يستحق قرب بزوغ هلال القرن الجديد على مصر لفتة عابرة من رئيس المقدسين فيعلن على الملأ ما هى الأسلحة المعنوية التى يتسنى للمحروسة أن تواجه بها الأوضاع المستجدة؟.

أننى واحد من الذين يعذرون رأس الازهر عندما يحجم هو وبطانته عن الخوض فى هذه الأمور لأن(المسطورات) التى يصمونها عن ظهر قلب والتى انبثقت منذ قرون طويلة فى بيئة مغايرة ومجتمع مباين ليس فيها شئ عن (الانترنت) وأمثالها من اختراعات الفرنجة الكفار!!.

اذ لم يكن يخطر ببالها مثل هذه المكتشفات الشيطانية الابليسية؟.

ولكن .. آمل الا يفهم من ذلك أننا نمس ولو من بعيد قد اسنية الشيخ طنطاوى وأنداده المهابين الذين يتزملون بالماضى ويسرحون ب (المحفوظات) فنحن نرى أن لهم دوراً مؤثراً فى تهذيب الأخلاق وتربية الضمير وترابط المجتمع.. الخ بيد أن الذى نطالبهم به ألا يغادروا هذا النطاق وألا يقفزوا على سور هذا المضمار بأن ينصبوا أنفسهم قادة للفكر وجلا دين يلهبون ظهور المفكرين بسياط التكفير والارتداد، ونذكرهم بقالة أبى بكر لعمر قبيل توقيع صلح الحديبية (يا ابن الخطاب الزم غرزك)!!!.

يكفيهم الماضى الجميل الوسيم القسيم ينعمون به ويحلمون أحلاما ذهبية ووردية بأن أمجاده حتماً ستعود وأنهم سوف يغدون صناديد الكون وسادة العالم وزعماء الدنيا!!.

صيف الأردن الساخن
لم تخفف حرارته مياه إسرائيل الملوثة

رسالة عمان

صلاح يوسف



منذ صيف العام ١٩٩٠ ، عام حرب الخليج الملتهب لم يمر على الأردن صيف أكثر سخونة من الصيف الماضى . والطريف أن السخونة هذه المرة كانت بالمعنيين الحرفى والسياسى الاجتماعى . فعلى المستوى الأول ، وخلال موجة من الحر الشديد احتاجت البلاد فى الشهر الماضى ، ارتفعت درجة الحرارة فى المملكة إلى ٤٢ مئوية فى بعض الأيام وإلى مايراوح حول الأربعين فى أيام أخرى متتالية فى موجة لم تشهد لها البلاد مثيلا منذ العام ١٩٢٣ ، أى غداة تأسيس الدولة الأردنية.

ومازاد الأوضاع سوءا أن هذه الموجة الرهيبة من الحر تزامنت مع أزمة فى المياه ضاعفت من التأثير السلبى للحرارة المرتفعة ، ووصلت السخونة مجلس النواب الذى كان يناقش أسوأ مشروع لقانون المطبوعات والنشر عرفته البلاد . وفى الوقت الذى كان فيه الجميع مشغولين بمناقشة أزمة المياه المستفحلة . كان الرأس الأكبر فى البلاد ، الملك حسين ، خارج المملكة ، يتلقى العلاج فى مستشفى مايو كلينيك الأمريكى من مرض خطير.

كان **الملك حسين** قد لاحظ فى أواسط الشهر الماضى أن درجة حرارة جسمه ترتفع ثلاث مرات فى اليوم ، وأنها لاتعود إلى الانخفاض فنصحه أطباؤه بالسفر إلى الولايات المتحدة لتلقى العلاج فى مستشفى **مايو كلينك** ، الذى سبق وتلقى العلاج فيه من مرض السرطان فى العام ١٩٩٢.

وقد اكتشف أن الملك مصاب بمرض **الليمفوما(ب)** ، والذى يحتاج إلى علاج كيماوى (كيموثيرابى) على أربع مراحل ، مما يعنى أنه سيمكث فى الخارج وقتا طويلا.

ولم تمض سوى أيام على مغادرة العاهل الأردنى عاصمة بلاده إلى الولايات المتحدة ، حتى بدأت مشكلة المياه ، التى بدأت صغيرة ، وأخذت فى التضخم مثل كرة الثلج تماما . وهى بدأت بملاحظة بعض المواطنين أن مياه منازلهم لها طعم غريب ، وأن لونها يميل إلى الحمرة أو الخضرة وأن لها رائحة كريهة مما يعنى أن أهم خصائص الماء ، وهى أن يكون بلا لون ولاطعم ولارائحة لاتتوفر فى هذه

المياه.

وفي البداية بادر وزير الصحة الدكتور **أشرف الكردي** بنصح المواطنين بأن يغلوا المياه حتى يتخلصوا من لونها وطعمها ورائحتها. غير أن نصيحة الوزير لم تجد، إذ لاحظ المواطنون أن لون الماء عند غليه يصبح أسود وأن رائحته الكريهة تبقى ولونه المحمر أو المخضر، يتحول إلى رمادي أو أسود رغم الغلي. وجاء دور وزير المياه والري، الدكتور **منذر حدادين**، مسئول ملف المياه عن الجانب الأردني في مفاوضات مدريد، الذي أكد أن المياه لاتشكو من علة، وأنها صالحة للشرب حتى من دون غليها. واستدعى بعض الصحفيين وشرب أمامهم كوبا من الماء وظهرت صورته وهو يشرب الماء في الصحف وفي التلفزيون، لكن ذلك لم يقنع المواطنين الذين بقيت مياههم تشكو من وجود اللون والطعم والرائحة رغم صورة الوزير.

دور إسرائيل

وبدأت كرة الثلج تتدحرج حاملة كل يوم مفاجأة جديدة في قضية المياه. فقد ذكرت بعض التقارير أن المياه القادمة من محطة **"زي"**، وهي أكبر محطة لتنقية المياه في المملكة تحتوي على يرقات ميتة وديدان وطحالب، وأن هذا هو السبب في اللون والطعم والرائحة التي تلازم المياه القادمة من هذه المحطة واكتشف الناس بعد ذلك أن المحطة المذكورة هي التي تتلقى المياه القادمة من بحيرة **طبريا** وعندها **تحول الموضوع من اجتماعي داخلي إلى سياسي يتعلق باسرائيل.**

فالمياه القادمة من بحيرة طبريا هي تلك التي نصت عليها **اتفاقية وادي عربة** الموقعة بين الأردن وإسرائيل في العام ١٩٩٤. إذ نصت الاتفاقية على أن تعطي إسرائيل الأردن خمسين مليون متراً مكعباً من الماء كل عام واتفق على أن تقوم إسرائيل بتخزين هذه الكمية من الماء في بحيرة طبريا في الشتاء لتعيد ضخها إلى الأردن عن طريق قناة **الملك عبد الله** في الصيف، على أن تمر **بمحطة"زي"** المذكورة لتنقيتها ليكتشف بعد ذلك أن هذه المياه هي سبب التلوث. فمحطة"زي" موجودة وتعمل بكفاءة منذ زمن بعيد، والجديد الذي حدث هو **أن مياها جديدة مصدرها إسرائيل هي التي سببت هذا التلوث، علما بأن إسرائيل تأخرت ثلاثة أعوام عن تنفيذ البند المتعلق بتخزين مياه طبريا ثم ضخها مجدداً إلى الأردن.** فقد وقعت الاتفاقية في العام ١٩٩٤ لكن المياه لم تصل سوى في العام الماضي، وبعد مماطلة



عبد السلام المجالي .. اقالة

إسرائيلية وإلحاح أردني.

واستمرت كرة الثلج بالتدحرج واستمرت التقارير بالظهور وكلها تشير إلى أن التلوث خطير وأن سبب التلوث هو مياه بحيرة طبريا، وذكرت بعض التقارير أن ظهور الطحالب والديدان يعود إلى أن **محطة"زي"** مصممة لتنقية المياه الجارية التي تأتي من نهر اليرموك وليس المياه الراكدة مثل مياه بحيرة طبريا.

واتخذت المشكلة مسارا جديدا عندما نشرت صحيفة " العرب اليوم" تقريرا صادرا عن مؤسسة ستانلي الاستشارية يقول أن المياه الخارجة من محطة" زي" ملوثة " بالغائط والديدان والطحالب، وأن مصدر هذه المياه هو بحيرة طبريا.

وأكد التقرير أن محطة"زي" قد عملت بكفاءة عالية بالنسبة للمياه القادمة من نهر اليرموك، وأن التحاليل أثبتت أن المياه القادمة من بحيرة طبريا خلال العامين الماضيين تحتوي على كميات كبيرة من الطحالب والكربون العضوي مما أثر عكسيا على أداء المحطة.

وفي مجلس النواب أعلن رئيس لجنة الزراعة والمياه الدكتور **سلامة الحياري** أن الحكومة تحجب التقارير عن اللجنة وتتلكأ في تزويد اللجنة بها، واجتمع رؤساء النقابات المهنية ودعوا إلى محاسبة المسئولين عن الأزمة، وكلفت جمعية حماية المستهلك نقابة المحامين برفع دعوى قضائية ضد وزير المياه والري ووزير الصحة. ولكن وزير المياه والري العنيد لم يتزحزح قيد أنملة عن موقفه مصرا على أن وضع المياه طبيعي، ونفى أن تكون شركة ستانلي للاستشارات قد أصدرت أي تقرير، واستمر وزير الصحة باسداء النصح للمواطنين بأن يغلوا الماء قبل استخدامه. فقررت الحكومة تشكيل لجنة لتقصي الحقائق، لكن أحدا لم يأبه بها فما الجديد الذي يمكن لمثل هذه اللجنة أن تضيفه إلى مجمل الحقائق المرعبة التي باتت في متناول المواطن العادي والذي أصبحت قضية التلوث المائي حديثه اليومي.

وبادرت صحيفة**"العرب اليوم"** إلى نشر تقرير قديم حول تلوث المياه في العام ١٩٨٧، حين كان وزير المياه والري الحالي مديرا لسلطة وادي الأردن، وهي الهيئة التي كانت تتولى شئون المياه قبل تأسيس وزارة المياه والري الحالية. **وأثبت التقرير أن تلوثا كان قد حدث في المحطة نفسها في العام المذكور وأن موقف الوزير كان المعاندة والإصرار على أن الماء غير ملوث، إلى أن أوعز إليه رئيس الوزراء في ذلك الحين، السيد زيد الرفاعي بتقديم استقالته.** غير أن الوزير العنيد أصر في جلسة لمجلس النواب على موقفه وأمر باعادة ضخ المياه من المحطة الملوثة بعد أن كان أوقف ضخها مؤقتا، وكانت هذه القشة التي قصمت ظهر الوزير، فقدم استقالته **"بناء على أوامر من جهات عليا"** كما قالت وكالة الأنباء الفرنسية.

واستقال الوزير لكن الأزمة بقيت مستمرة، رغم تسليم مسئولية إدارة الأزمة إلى السيد **محمد صالح الحوراني** وزير الطاقة والثروة المعدنية. والذي كان عليه أن يحل هذه المشكلة إضافة إلى مشكلة ارتفاع أسعار المياه المعدنية إلى ثلاثة أضعافها، وارتفاع مياه الابار الارتوازية إلى نحو خمسة أضعافها، فمع ندرة وجوه الصهاريج التي تنقله إلى المنازل والتي كان المواطنون يتخاطفونها ويبدأون عليها مايشبه المزاد العلني مساهمين تحت ضغط الحاجة في رفع سعرها.

مزاد آخر

وفيما كان هذا المزاد يجري في الشارع كان هناك مزاد آخر يجري تحت قبة البرلمان. لكنه ليس مزادا حول الماء بل حول رؤوس أموال الصحف المحلية. فقد تزامن استفحال أزمة المياه التي عاني منها الشطر الغربي من عمان، وهو الشطر الذي يقيم فيه الأثرياء، مع طرح مشروع **قانون المطبوعات والنشر** المثير للجدل على البرلمان لمناقشته.

وحين وصل النواب إلى المادة الخاصة

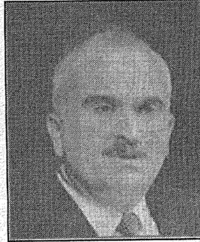
بتحديد رؤوس أموال الصحف المحلية جرى مايشبه المزاد العلنى ليشير إلى الطريقة التى ناقش فيها " نواب الأمة" قانونا للمطبوعات والنشر يشكل باعتراف الجميع خطرا حقيقيا على واحدة من أهم الحريات الديمقراطية هى حرية النشر والتعبير. فقد اقترح مشروع القانون أن يكون رأسمال الصحيفة اليومية نصف مليون دينار . وقد ثبت النواب هذا البند ، وتثبيته نوع منه تحصيل الحاصل إذ أن جميع الصحف اليومية تحقق هذا الشرط تلقائيا ، فرؤوس أموال الصحف اليومية الأربع التى تصدر فى عمان يزيد على هذا المبلغ

لكن المشكلة هى فى الأساس مع **الصحف الأسبوعية** ، فهى المقصودة باصدار قانون المطبوعات والنشر الذى صيغ بالدرجة الأولى للحد من حريتها فى فضح الفساد والاختلاس وغير ذلك من مخالفات يقوم بها الموظفون الحكوميون أو غيرهم . فمن المعروف **أن الدولة تملك مانسبته ٦٥ بالمئة من رأسمال صحيفة " الرأى" اليومية ونحو ٣٥ فى المئة من رأسمال صحيفة" الدستور" اليومية ، وهذا يجعلهما غير قادرتين على انتقاد الحكومة وأدائها . لذا فان الصحف الأسبوعية هى التى تقوم بهذا الدور.** وهذا ماجعل الحكومة تتقدم بمشروع قانون المطبوعات والنشر السيئ الصيت مستهدفة الصحافة الأسبوعية . فنص القانون على أن يكون الحد الأدنى لرأسمال هذه الصحف **١٥٠ ألف دينار**(الدينار يساوى **١ر٣ دولار)** لكن لجنة التوجيه المعنوى ، وهى لجنة منبثقة عن مجلس النواب أو كلت لها مهمة تنقيح مشروع قانون المطبوعات والنشر ، اقترحت تخفيض رأس مال الصحيفة الأسبوعية إلى **٥٠ ألف دينار** وحين عرض المشروع على مجلس النواب اعترض هؤلاء ورفعوا الحد الأدنى لرأس المال إلى **١٠٠ ألف دينار.**

وبهذه الطريقة التى ذكرت الناس بالمزادات العلنية التى كانت تجرى يوميا للحصول على صهاريج المياه أضاع مجلس النواب المكاسب الصغيرة التى حصل عليها الصحفيون من تعديلات لجنة التوجيه الوطنى ، وعاد بمشروع القانون إلى درجة من السوء لاتقل عما كان عليه فى السابق ، وهو ماأثار جميع الأطراف المهتمة بحرية النشر والتعبير من الأحزاب السياسية إلى النقابات المهنية إلى نقابة الصحفيين التى لم تلعب دورا يذكر فى التصدى لمشروع القانون . وكانت النتيجة إقرار مشروع القانون ليتحول إلى قانون برسم



فايز الطراونة .. رئيس الوزراء الجديد



الأمير الحسن ولى العهد

التنفيذ فور مصادقة الملك حسين عليه.

لكن **الملك حسين** ليس فى الأردن ، بل فى الولايات المتحدة ، يتلقى العلاج من مرضه الخطير . وفى أثناء وجوده فى الخارج حدثت كل هذه الأزمات . لكن وجوده هناك أثار أزمات أخرى . فقد أدت التقارير عن خطورة الحالة الصحية للملك إلى إصابة البعض بالذعر فهرع لتحويل مدخراته بالدينار الأردنى إلى الدولار ، خوفا من أن ينخفض سعر الدينار كما حدث فى العام ١٩٨٩ حين فقد الدينار الأردنى نحو ثلثى قيمته بين يوم وليلة.

وقد بدأت هذه التحويلات تتزايد حتى وصلت نحو **المئة مليون دولار** خلال أسبوع واحد ، وهو مبلغ كبير بالمقاييس الأردنية . وحدث ذلك على الرغم من أن قرارا رسميا كان صدر عن البنك المركزى الأردنى فى العام ١٩٩٤ يربط سعر الدينار الأردنى بالدولار الأمريكى فى محاولة لطمأنة المواطنين على مدخراتهم بالدينار والمحافظة على استقرار سعر صرفه ومعنى هذا الاجراء أنه ليس هناك مايستدعى مثل هذا الهجوم لتحويل الدينار إلى دولار.

من يخلف الملك؟

لكن هذه الاندفاعة مالبثت أن توقفت لتثور أزمة أخرى من جراء وجود العاهل الأردنى فى الخارج للعلاج . فقد أثيرت مسائل إجرائية من قبيل الصلاحيات التى يملكها نائب الملك فى حالة غياب الأخير . فولى العهد **الأمير حسن** هو النائب حقا لكنه لايملك أن يقيل وزيرا أو وزارة ولا أن يشكل أخرى . لذا فعندما قدم وزير المياه والرى استقالته كان على الاستقالة أن تصل إلى الولايات المتحدة حيث وافق عليها الملك من هناك لتصبح سارية المفعول هنا . وفاقم من الوضع مغادرة رئيس الوزراء الدكتور **عبد السلام المجالى** إلى الولايات المتحدة للاطمئنان على صحة **الملك حسين** وهو ماجعل التساؤلات تثار حول مدى خطورة الحالة الصحية للملك مجددا ، ومن الذى سيخلفه فى الحكم ، **وماهو مستقبل الأردن بعد الملك حسين الذى مضى على جلوسه على العرش ٤٦ سنة؟**

وقد أجاب **الملك حسين** نفسه على هذه الأسئلة فى مقابلة على الهاتف مع وكالة الصحافة الفرنسية بقوله إن مسألة خلافته محسومة منذ ٣٣ عاما ، ففى العام ١٩٦٩ عين الملك **الأمير حسن** وليا للعهد بدلا من ابنه الأمير عبد الله . واليوم ليس هناك خلاف على ولاية العهد ، **لكن المشكلة ستثور بعد مجئ الأمير الحسن فمن الذى سيخلفه على العرش؟ هل يكون الأمير على نجل الملك حسين من الملكة علياء ؟ وهى العربية الوحيدة التى تزوجها الملك حسين ولها أولاد ذكور؟ أم يكون الأمير حمزة ولده من الملكة نور الحسين؟ علما بأن الأخير لاتتوفر فيه شروط ولاية العهد** لأنه من أم أمريكية برغم أصلها العربى ، عدا عن أنها ليست مسلمة بالولادة وكل هذه شروط يجب توفرها فى ولى العهد.

والأمر نفسه ينطبق على **الأمير راشد** ابن الأمير حسين . فأمه وإن كانت مسلمة إلا أنها غير عربية فهى باكستانية . أم يتسلم الحكم من بعد **الأمير حسن** أحد أبناء **الأمير محمد** الشقيق الثالث **للحسن والحسين؟** كل هذه الأسئلة أصبحت مطروحة للتداول مع غياب **الملك حسين** فى رحلته العلاجية . وهى أسئلة زاد من سخونتها سخونة النقاش حولها ، وسخونة الصيف غير المسبوقة منذ العشرينات وسخونة الأزمات الأخرى التى مازالت تثير الرياح الحارة على بلد لم يعرف مثل هذا الصيف الساخن منذ سنين . ومن بين هذه الأزمات جميعا تبقى أزمة المياه الإسرائيلية الملوثة هى الأكثر سخونة.

العرب

الاستراتيجية الإسرائيلية بمنطق نتانياهو


نتانياهو وموردخاى

رسالة حيفا

نظير مجلى

رئيس الليكود ، يحاول أن يثبت أن الانقلاب الذى أحدثه فى إسرائيل ، هو ليس مجرد انقلاب حزبى سياسى بل ينطوى على تغيير أيديولوجى - استراتيجى ، يعيد به إسرائيل إلى سابق عهدها ويلغى التغييرات التى أحدثها رابين - بيرس.

فوز **بنيامين نتنياهو** ، زعيم اليمين فى إسرائيل ، قبل سنتين ، برئاسة الحكومة ، تحقق بفضل حصوله على **٣٠ ألف صوت** زيادة على الأصوات التى حصل عليها منافسة **شمعون بيرس**. لذلك ، اعتبر المحللون هذا الفوز صدفة .وعزوا هذا الفوز إلى خطأ **بيرس** الفاحش ، حين قام بشن عملية **"عناقيد الغضب"** على لبنان قبل شهر من الانتخابات ، وبذلك خسر مجموعة من أصوات الناخبين العرب. ولهذا ، قيل أن فوزه جاء ضعيفا ، وأنه لكى يثبت مواقعه فى السلطة عليه أن يحدث تغييرا فى سياسته باتجاه الاقتراب من سياسة حكومة **رابين - بيرس**.

وعندما أعلن نتنياهو أنه سيطبق اتفاقيات أوسلو ثم انسحب من الخليل ، رأوا أنه بدأ يحدث هذا التغيير فعلا.

لكن نتنياهو يحاول إثبات العكس تماما. ويطرح أمامه مهاماً يبدو من خلالها أنه يسعى لإحداث تغيير جوهرى" أيديولوجى - استراتيجى " فى السياسة الإسرائيلية ، بشكل منهجى . وأن تنازلاته السياسية ، أى التخلى عن فكرة أرض إسرائيل الكاملة جغرافيا وموافقته على التفاوض حول تطبيق اتفاقات أوسلو ،ليست سوى خطوات اضطرارية يحيطها ويحوط عليها باجراءات ذات بعد استراتيجى عميق مختلف.

وقد انعكس ذلك ، بداية ، فى تصريحات سياسية لكنه يتجلى فى الآونة الأخيرة بخطوات عملية ، آخرها وأبرزها الخطة العسكرية الاستراتيجية الجديدة.

ففى الشهر الماضى . بدأ البحث الفعلى فى الحكومة حول ميزانية الدولة للسنة المالية القادمة (١٩٩٩) . وتبلغ الميزانية **٦٠ مليار دولار** . ومع أنها تنطوى على عجز مقداره **٢ر٢ مليار دولار** وبنسبة **٢٪** من الناتج القومى ونمو فى الانتاج بنسبة ركود اقتصادية **(٥ر٢٪)** وبطالة٥ر٩٪ وتضخم ٤٪ ، فان ميزانية العسكرة المباشرة وغير المباشرة تلتهم نصف الميزانية تقريبا. لكن فى هذا ليس من جديد . إذ كل حكومات إسرائيل السابقة اتبعت السياسة نفسها ، بما فى ذلك حكومة كامب ديفيد (١٩٧٩) وحكومة اتفاقات أوسلو (١٩٩٧)

أما الجديد فهو فى الزيادة التى تقررت فى الميزانية العسكرية هذه السنة . فعلى الرغم من أن مشروع الميزانية الذى قدمته وزارة المالية ينطوى على تخفيض عام فى المصاريف بنسبة ٥ر٢٪ تشمل جميع الوزارات ، فقد تقرر اجراء زيادة فى الميزانية العسكرية بمبلغ ٣ مليارات دولار على مدى عشر سنوات ولم يعترض وزير المالية على ذلك ، وهو أول وزير مالية إسرائيلى يوافق بلا تحفظ على زيادة ميزانية وزارة أخرى خلال السنوات العشرين الأخيرة . وعندما سئل عن ذلك أجاب : هنالك ضرورة استراتيجية لهذه الزيادة وأنا مقتنع بها.

وقبل أن ندخل فى أهداف هذه الزيادة . علينا أن نشير إلى أن دخل وزارة الدفاع الإسرائيلى سيزداد خلال هذه الفترة من عدة مصادر ،هى:

أولا - من الدعم الأمريكى ، فحاليا تقدم الولايات المتحدة لإسرائيل **٣ مليارات** دولار مساعدة سنوية ، منها **٨ر١ مليار** للأغراض العسكرية المباشرة وحسب الاتفاق الأمريكى - الإسرائيلى ، فانه ابتداء من سنة **٢٠٠٠** ، سينخفض الدعم الأمريكى المدنى بشكل تدريجى حتى يتوقف فى سنة ٢٠١٠ ولكن فى الوقت نفسه **سيتحول نصف الدعم المدنى إلى مساعدة عسكرية . أى أن كل مبلغ يلغى من الدعم المدنى ، يحول نصفه إلى دعم عسكرى وهكذا ، ففى نهاية الفترة**

يصبح الدعم العسكرى لإسرائيل بقيمة ٤ر٢ مليار دولار فى السنة ، ويختفى الدعم المدنى المباشر هنالك دعم مدنى غير مباشر عن طريق الضمانات الأمريكية لإسرائيل بمقدار **١٠ مليارات دولار** والاعفاءات الضريبية عن التبرعات اليهودية لإسرائيل وأموال التبرعات نفسها إلخ..)

ثانيا: تقوم الصناعات العسكرية الإسرائيلية المتطورة ، بتوسيع صفقات بيع الأسلحة والخبرات العسكرية فى العالم ، مثل تجديد الطائرات والدبابات التركية وبيع الأسلحة إلى عدة دول فى آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وتجديد الأسلحة فى دول أوروبا الشرقية وغيرها.

ثالثا: رئيس أركان الجيش الإسرائيلى الجديد ، **شاؤول موفاز**(دخل منصبه قبل شهرين فقط) ، يخطط لاجراء تقليصات جدية فى مصاريف الجيش ، بضمنها تقليص عدد أفراد جيش الاحتياط وأيام التدريبات وتقليص فترة الخدمة الالزامية وتقليص ميزانيات الاحتفالات والطقوس الرسمية.

الخطة الجديدة

ماسيتوفر من الدخل الاضافى والتوفيرات ، وكذلك الميزانية الاضافية بقيمة **٣ مليارات دولار**(٣٠٠ مليون دولار فى السنة) ستخصص لتمويل الخطة الاستراتيجية الجديدة للجيش الإسرائيلى ، والتى كان أعدها**شاؤول موفاز** وهو مازال قائدا لوحدة التخطيط الاستراتيجى . وبناء عليها تم اختياره رئيسا للأركان ، بعد أن كان **نتنياهو** قد وعد جنرالا آخر للمنصب هو **كان فلنائى** ، الذى استقال من جراء ذلك ووصف رئيس الحكومة بأنه كاذب ومخادع.

خطة **موفاز** تعتمد على أربعة محاور أساسية:

الأول- الحفاظ على قوة الردع الإسرائيلية بالأسلحة غير التقليدية .فى هذا الموضوع لانستطيع الدخول فى تفاصيل كثيرة . وكل معلوماتنا تستند إلى مصادر أجنبية، لأن الحكومة الإسرائيلية تمتنع عن الحديث فى هذا الموضوع قطعيا ، وتبقى المعلومات ضبابية . وفى أواسط الشهر الماضى ، نشر مثلا ، أن **الأجهزة الأمنية قررت توسيع مصنع أسلحة كيماوية فى الجنوب**(بلدة نستيسونة) ينتج حاليا ٤٣ نوعا من الأسلحة البيولوجية والكيماوية والغاز .

الثانى - تطوير جذرى لسلاح الجو الإسرائيلى ، وفق خطتين خمسيتين. فخلال



ايهود باراك

السنوات الخمس القادمة سيجرى التوقيع على صفقتين لاقتناء طائرات مقاتلة جديدة الأولى فى السنة القادمة والثانية بعد ثلاث سنوات . والهدف ، استبدال الطائرات المقاتلة الموجودة حاليا (**سكايهوك وفانتوم**، المستعملة فى إسرائيل منذ ٣٠ سنة) بمئة طائرة حديثة ستكون على الغالب من نوع **F. 15 "A"** الأمريكية المتطورة والمروحيات القتالية الضخمة من نوع" **أباتشى**" التى استعملت لأول مرة فى حرب الخليج ضد العراق.

أهم مايميز المقاتلات الجديدة ، كونها قادرة على تنفيذ المهمات القتالية فى مناطق بعيدة .. مثل إيران وباكستان ، بالنسبة لإسرائيل . وفى هذا تلميح للرد على مايسمى بالتهديد الايرانى.

الثالث: الصواريخ والمقصود الصواريخ بعيدة المدى ، **المتوفرة حاليا ويريدون تطويرها** ، والصواريخ المضادة للصواريخ ، وهذه تصنع فى إسرائيل حاليا بخبرات أمريكية(صاروخ "**حيتس**") اضافة إلى صواريخ " **باتريوت**".

الرابع: التركيز على الاستخبارات ، القوى البشرية من جهة والأجهزة الألكترونية من جهة ثانية . وسوف يتم رصد ميزانيات كبرى حاليا لتطوير قمر التجسس الاصطناعى " **أوفيك**"(الذى فشلت تجارب اطلاقه حتى الآن)

ولماذا الحرب ؟

السؤال المنطقى والطبيعى الذى يطرح نفسه هنا ، **طالما أن إسرائيل تدير سياسة معلنة هدفها تحقيق السلام مع العالم العربى ، فلماذا هذا التطوير الجذرى وبعيد المدى لجيشها ؟**

هنا ، نأتى إلى قضية الخلاف الجوهرى مابين الحكومة السابقة (ولانقول حزب العمل لأسباب سنأتى إلى ذكرها لاحقا) وبين الحكومة الحالية .

فالحكومة التى رأسها **اسحق رابين** بدأت تفكر بتغيير استراتيجى للنهج الإسرائيلى ، مبنى على نظرية **شمعون بيرس** حول" **الشرق الأوسط الجديد**" الذى يستبدل علاقات الحرب والعداء بعلاقات تعاون اقتصادى .**بيرس**، فى حينه ، لم يطرح إلغاء الجيش أو تصفية قدراته الحربية . بل أكد استناده على قوة الردع النووية . لكنه ، فى الواقع ، أنزل البديل الحربى إلى قاع سلم الأفضليات فى الاستراتيجية الإسرائيلية وخطط لتخفيض الميزانيات العسكرية بشكل تدريجى ولتجميد ميزانيات الاستيطان (التى ضاعفها **نتنياهو** ٤- ٥ مرات)

أما حكومة نتنياهو ، فلا تؤمن بالشرق الأوسط الجديد وترى أن مستقبل إسرائيل الاقتصادى مرتبط بدول غرب أوروبا وشرق آسيا (وليس بالعالم العربى) ولاتؤمن بالعرب -" أنهم لايريدون السلام معنا كهدف استراتيجى ومعظمهم لايتخلون عن مشروع إبادة إسرائيل وينظرون إلينا كجسم غريب فى جسد المنطقة " ، كما قال **نتنياهو** عدة مرات.

وأضاف :" العرب الذين وافقوا على السلام معنا ، فعلوا ذلك بفضل نتائج قوتنا العسكرية ، بعدما اقتنعوا أنه لايمكن هزمنا فى الحروب . **فالجيش القوى هو الذى جلب لنا السلام . وهو الذى سيحمى لنا هذا السلام فى المستقبل لذلك ، لامجال للاستغناء عنه ، بل علينا أن نضعه فى رأس سلم الأفضليات "** .

هذا هو مفهوم اليمين الحاكم فى إسرائيل . وعلى أساسه ، لايتورع **نتنياهو** عن إبطاء السير فى المفاوضات السلمية ، باعتبار أن العرب من جهة لايقدرون على خوض حرب مع إسرائيل وأنهم من جهة أخرى لم يبرهنوا إخلاصهم لعملية السلام.

وفى هذا السياق ، لابد من الإشارة إلى أن حزب العمل بقيادته الحالية (**الجنرال أهود براك**) رئيس أركان الجيش الأسبق) لاتفكر بنفس منطق **شمعون بيرس**. بل أنه يبدو غامضا فى الرد على منطق **نتنياهو** العسكرى . ولانراه يعترض على زيادة الميزانية العسكرية أو يناقش الفكرة الاستراتيجية ، حتى الآن.

العرب

الدولة الفلسطينية والتشكيل الوزارى الجديد ..



عرفات مع حكومته الجديدة!

رسالة القدس

حنا عميرة

(١)

تتواصل التصريحات الرسمية الفلسطينية ، التى تتحدث عن النية لإعلان الدولة الفلسطينية ، فى آيار(مايو) من العام القادم ١٩٩٩ ، وهو موعد انتهاء المرحلة الانتقالية ، وفق اتفاق أوسلو والذى لم يعد يفصلنا عنه سوى ٩ أشهر فقط.

ومن الطبيعى أن الإقدام على مثل هذه الخطوة ، يتطلب إعدادا فلسطينيا على مختلف المستويات الداخلية والخارجية ، وخطة جديدة للتحرك السياسى ، ومراجعة شاملة للأداء ، وإعادة تحديد سلم الأولويات ، وغيرها من الإجراءات الضرورية ، لاقناع الجانب الآخر بجدية الموقف الفلسطينى فى سعيه نحو هذا الهدف الهام والعزيز ، على قلب الشعب الفلسطينى بجميع قواه وفئاته وفعالياته.

وكنا نأمل أن يكون التشكيل الوزارى الجديد ، خطوة أولى فى هذا الاتجاه ، وأن يتضمن البيان الوزارى نقدا واضحا لطرائق وأساليب العمل السابقة ، وتراجعا عن استمرار الرهان على الأفكار الأمريكية ، وأن يطرح خطة متكاملة ، تستجيب لاستحقاقات الوضع السياسى وترد على تعنت حكومة نتنياهو ، وأن يفتح افاقا جديدة ترص صفوف الشعب وتوحد قواه . لكن ومن وجهة نظر العديد من الأوساط ، فقد جاء هذا التعديل الوزارى محدودا جدا ، فى مداه وأهدافه ، وفوت فرصة فريدة كانت ستسهم فى رد الاعتبار للسلطة وتعزيز مصداقيتها أمام جماهيرها.

وعلى ضوء هذا الواقع يصبح من الواجب طرح بعض الأسئلة مثل: هل سينجح هذا التشكيل الوزارى فى معالجة الأسباب التى أدت إلى إقالة التشكيل الوزارى السابق؟! وفى حالة عدم نجاحه فهل سيؤدى ذلك إلى زيادة الاحتقان الداخلى؟! وبالتالى إلى تعزيز قوة المعارضة من داخل المجلس التشريعى وخارجه ، أم سيعجل فى إجراء انتخابات جديدة قبيل موعد انتهاء المرحلة الانتقالية فى ايار ١٩٩٩ .. على أن يكون شعارها تصفية الاحتلال أولا وإعلان الدولة ثانيا وفق هذا الترتيب والتدرج!! ومهما كانت الاجابات على هذه الأسئلة فان العودة للشعب والاحتكام اليه ، ستبقى القاعدة الذهبية التى يتوجب الانطلاق منها ، من أجل معالجة الوضع الراهن والخروج من الأزمة ؟!

(٢)

الدولة وفق نصائح اليمين الإسرائيلى

اعتبر **موشيه أرنس** ، وزير الدفاع الإسرائيلى الأسبق فى حكومة **اسحق شامير** أن إقامة الدولة الفلسطينية هى مسألة وقت فقط ، ونصح الحكومة الإسرائيلية الحالية ، أن تركز على أربع نقاط فى مفاوضاتها الجارية مع الجانب الفلسطينى.

أولا: استخدام المفاوضات الحالية لرسم حدود الدولة الفلسطينية ، فى مساحة محدودة من أرض الضفة والقطاع ، لاتتجاوز المجال الحيوى للمستوطنات الإسرائيلية.

ثانيا: الأخذ بعين الاعتبار أن أى تنازلات من الجانب الإسرائيلى فى المرحلة الحالية، وخاصة عن نسب من الأراضى، هى تنازلات ذات صفة دائمة، ولن يكون باستطاعة إسرائيل العودة إلى هذه الأراضى.

ثالثا: المناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية، ستكون جزءا من الدولة الفلسطينية حتى لو لم يتم التنازل عنها.

رابعا: أى تنازلات فى المرحلة الحالية قد تؤدى إلى تنفيس الأزمة الحالية، ولكنها ستزيد من صعوبة الموقف الإسرائيلى فى المفاوضات اللاحقة.

وهذا يعنى أن مايطالب به **أرنس**، هو الانتقال فورا للتفاوض، حول حدود دولة فلسطينية فى مساحة محددة لاتتجاوز ٤٠٪ من مساحة الضفة، وضمن شروط تفرضها إسرائيل بشأن سيادة وحدود هذه الدولة، ومقابل تنازلات تطلبها من الجانب الفلسطيني فيما يتعلق بموضوعات الحل النهائى الأخرى، مثل القدس - والمستوطنات - والحدود واللاجئين والمياه.

(٣)
الدولة وفق تعريف شارون

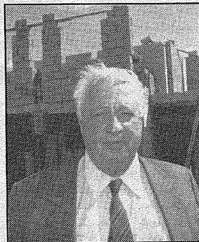
وفق تعريف **اريل شارون**، وزير البنى التحتية فى الحكومة الإسرائيلية، وأكثر رموزها تطرفا، والذى طرحه أمام مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية فى شهر شباط الماضى، ونقلته صحيفة **هاآرتس** جاء على لسانه أنه يمكن أن تقبل إسرائيل على مضض، قيام دولة فلسطينية فى جزء صغير من الضفة وغزة، مقابل تخلى الجانب الفلسطينى عن الاتفاقات المعقودة. وأضاف أنه مقابل تخلى الفلسطينيين عن الجداول الزمنية لاعادة الانتشار، وتمديد الفترة الزمنية المحددة فى آيار ١٩٩٩، سنعرض عليهم إقامة دولة فلسطينية على نحو ٤٠٪ من الضفة"!! وقال أيضا: **نحن لانحب فكرة الدولة الفلسطينية، ولكنها تتطور وبدأت تصبح حقيقة، وعلينا أن نبذل جهدنا حتى لاتشكل خطرا على أمن إسرائيل.**

واختتم **شارون** حديثه بالقول:" نحن بحاجة لفترة زمنية أطول من ايار ١٩٩٩، ويجب ألا نطمح للتوصل إلى سلام كامل مع الفلسطينيين، يكفينا فى المرحلة الأولى معاهدة عدم اعتداء وعلاقات أمنية واقتصادية"

هذا مايريده **شارون**.. دولة فلسطينية صغيرة وغير ذات سيادة، مقابل التخلى عن الاتفاقات المعقودة، وهذه هى مرحلة مابعد أوسلو التى يتطلع إليها!

(٤)
الدولة وفق تحديد حزب العمل

ولايختلف كثيرا تحديد حزب العمل الإسرائيلى لمساحة الدولة الفلسطينية وشروط



شارون

قيامها عن تحديد قادة الليكود، ففى كتابه الذى صدر مؤخرا بعنوان" **المسيرة**" يقول **أورى سافير**، مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية فى عهد **رابين**، وأحد المفاوضين الرئيسيين مع الجانب الفلسطيني فى ذلك الوقت، أن الوفد الإسرائيلى وبقرار من **رابين**، امتنع عن عمد طرح أية خرائط، حول مصالح إسرائيل الأمنية فى الضفة، خوفا من اثارة أزمة مع الفلسطينيين، ولذلك" فقد أبقينا مفهوم المناطق الأمنية غامضا".

ويضيف **سافير**:" لقد اتفقنا فى نقاشات الوفد الإسرائيلي الداخلية مع **رابين**، على التخلى عن ٥٠٪ من مساحة الضفة الغربية، ولذلك فقد واجهتنا مشكلة حقيقية، فى القدرة على تنفيذ اعادة الانتشار الثالثة للجيش الإسرائيلى، دون أن نفقد هامش المناورة فى مفاوضات المرحلة النهائية".

إن أقوال سافير تعنى بشكل واضح أن الفارق بين حزبى العمل والليكود فى هذا المجال، هو حول ١٠٪ أو أكثر قليلا من مساحة الضفة، وعما إذا كانت ستقام دولة فلسطينية على ٤٠٪ أم على ٥٠٪ من مساحتها. هذا بالاضافة طبعا إلى أن حكومة **رابين** كانت أكثر دبلوماسية ولباقة فى التعامل مع السلطة الفلسطينية من حكومة **نتنياهو** الحالية! وهذا الأمر يعيدنا إلى سؤال أساسى: هل نحن مستعدون للقبول بأقل من نصف الضفة، فى حال الاعلان عن دولة فلسطينية!!

(٥)
ماذا يعنى ذلك؟!

أنه يعنى أن الحكومة الإسرائيلية ومقابل استدراج السلطة الفلسطينية، للتخلى عن تنفيذ الاتفاقات المعقودة، فهى على استعداد للتفاوض حول إقامة دولة فلسطينية محدودة المساحة ومشروطة ومنقوصة السيادة، على جزء من الضفة والقطاع.

فلم يعد اسم الدولة الفلسطينية ذلك الاسم المخيف الذى ترفضه إسرائيل، وإنما الخطر من وجهة نظرها هو فى مضمون هذه الدولة السيادى ومساحاتها وحدودها، هذا بالاضافة إلى موضوعات الحل النهائى المؤجلة مثل القدس، والاستيطان، والحدود، واللاجئين والمياه التى هى أكثر أهمية، وهى التى تهدد مايسمى بمصالح إسرائيل الحيوية فى المناطق الفلسطينية، وهى الموضوعات التى قد تشكل قاعدة مشتركة " لحكومة الوحدة الصهيونية" التى قد تسفر عنها الاتصالات بين **نتنياهو وايهود براك**، أو التى قد تمهد إليها الانتخابات الإسرائيلية القادمة فى حالة إجرائها.

قد يفسر ذلك سبب مماطلة وتعنت **نتنياهو** فى المفاوضات الجارية حاليا، ولكنه لايفسر العديد من المواقف الفلسطينية التى قد تساعده على تحقيق مايريد، بما فى ذلك **غياب خطة فلسطينية شاملة** تحدد آفاق التحرك السياسى الراهن، وتحشد كل الطاقات والقوى حولها، وتعزز العلاقة مع الشعب صاحب المصلحة الحقيقية فى تبنيها والدفاع عنها.

فنحن الآن أمام عرض إسرائيلى شبه متكامل، حول مفاوضات الحل الدائم، يقوم على تقسيم الضفة وغزة، وعلى حكم ذاتى أو شبه دولة على جزء منهما، مقابل التنازل عن القدس والاستيطان وحق العودة .... إلخ. أما المدخل لتحقيق ذلك فهو تخلى الجانب الفلسطيني عن المطالبة بتنفيذ الاتفاق المرحلى وعن اعادة الانتشار إلا ضمن مساحة محدودة جدا، لاتعرض قدرة هذه الحكومة على المناورة فى المفاوضات اللاحقة.

ولعل الاتصالات الفلسطينية - الإسرائيلية الثنائية الجارية الآن، والتى وصفها الفلسطينيون، بأنها مضيعة للوقت، تستهدف وفق خطة **نتنياهو** تمهيد الأجواء للخطوة الإسرائيلية التالية، التى ابتدأت تتضح معالمها.. ويحاول رئيس الوزراء الإسرائيلى اختيار التوقيت المناسب لها، لطرحها برنامجا انتخابيا فى الانتخابات الإسرائيلية القادمة.

لهذه الأسباب فان الدولة الفلسطينية، ليست مجرد اعلان، كما أنها ليست موضوعا تفاوضيا، ويجب ألا تكون كذلك..

فالتفاوض هو حول تصفية الاحتلال نهائيا عن الأرض الفلسطينية، ومن ثم يأتى الاعلان عن الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس.. طبعا هناك عوامل أخرى ذات تأثير كبير ولايمكن إهمال أهميتها مثل العامل العربى وتأثيره والعامل الأوروبى والموقف الأمريكى، وهذه ستكون موضوع مقال لاحق.

استحقاقات دستورية وتغييرات محتملة

العرب

تنتظر سوريا في الربع الأخير من هذا العام استحقاقين دستوريين، **أولهما انتخابات مجلس الشعب السابع** (منذ قيام الحركة التصحيحية ١٩٧٠)، حيث تنتهي مدة المجلس السادس في التاسع من شهر أيلول (سبتمبر) المقبل، ولابد من أن تجرى الانتخابات دستوريا «خلال ستين يوما» من هذا التاريخ، وثانيهما **الاستفتاء على رئاسة الجمهورية**، الذي يتم حسب الدستور خلال الأشهر الستة الأخيرة من ولاية الرئيس التي تنتهي في مطلع آذار (مارس) من العام القادم.

يتألف مجلس الشعب من (**٢٥٠) عضوا**، وتعتبر كل محافظة دائرة انتخابية واحدة، **وتخوض أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية المعركة الانتخابية بقائمة موحدة تضم ممثلين عن هذه الأحزاب، ولا توجد أحزاب أخرى لها حق الانتخابات باسمها الحزبي، ولكن لها أن ترشح من تريد باسمه الشخصي**. وجرت العادة أن لا تكون قائمة مرشحي الجبهة مغلقة، بل يقل عدد المرشحين عادة عن العدد المطلوب، لتترك فرصة للمستقلين (سواء كانوا مستقلين فعلا أم ممثلين لأحزاب غير مرخصة يخوضون الانتخابات باسمهم الشخصي) وعادة ما تفوز قوائم أحزاب الجبهة بكامل مرشحيها، ولم يحصل أن فشل أي من مرشحي الجبهة، بل أن أقل الأصوات التي يحصل عليها مرشحو الجبهة تزيد عدة مرات عن أفضل المرشحين المستقلين.

كان **لحزب البعث العربي الاشتراكي** في المجلس السادس (المنتهي) (**١٣٥) نائبا أي(٥٤٪)** من عدد النواب **وللحزب الشيوعي(٨) نواب، ولحزب الاتحاد الاشتراكي(٧) نواب، ولحزب الوحدويين الاشتراكيين (١١) نائبا، ولحزب الاشتراكيين العرب(٦) نواب**، وهكذا احتل نواب أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية في المجلس المنتهي **(١٦٧ مقعدا)** وبقي للمستقلين **(٨٣) مقعدا** من مقاعد المجلس. وضم المجلس بين نوابه **(٢٤) مقعدا للمرأة** (من الحزبيات والمستقلات) أي ما يعادل تقريبا **(١٠٪) من عدد أعضاء المجلس**.

كما أشرت تفوز قائمة مرشحي أحزاب الجبهة عادة بأصوات مرتفعة جدا قياسا لأصوات المستقلين، وهذا ما يعطي لقيادة الجبهة فرصة ضمان فوز مرشحيها الذين ترشحهم، والحق بإقرار نسب تمثيل الأحزاب والمستقلين، وتحقيق التوازن بين المناطق والأديان وتنوع الثقافات والمهن، ونسب التمثيل النسائي.

يتوقع المراقبون أن تزيد نسبة عدد المستقلين في المجلس المقبل، كما يتوقعون زيادة نسبة تمثيل المرأة، أما نسبة تمثيل أحزاب الجبهة، فعلى الأغلب أنها ستبقى على حالها، وهذا ما تقرره على أية حال قيادة الجبهة الوطنية التقدمية قبيل الانتخابات.

يشاع في الشارع السوري، أن تغييرات شاملة سوف تجرى بمناسبة هذين الاستحقاقين، سواء في الحكومة وإدارة الدولة، أم في القيادات الحزبية وقيادات المنظمات الشعبية، في إطار افساح المجال للقيادات الشابة لتواجه مسئوليتها وتتولى مهمات أساسية، مع تغيير في أساليب العمل دون أن يشمل هذا التغيير السياسات العامة(الاقتصادية والاجتماعية) ولا المواقف السياسية التي صارت مستقرة، وفي ضوء ذلك **يتوقع المراقبون أن تكون مهمات التغييرات الجديدة إن حصلت، مواجهة الفساد، وتغيير أساليب العمل، وإفساح المجال أكثر لمؤسسات المجتمع المدني، وتوسيع هامش حرية التعبير والنقد، تنشيط إدارة الدولة والقطاع العام، وتنشيط الحياة الاقتصادية خاصة وأن الصعوبات الاقتصادية ازدادت في سوريا في السنة الأخيرة.**

يرى البعض أن هذه التغييرات ستجرى بعد انتخابات مجلس الشعب الجديد، ويرى آخرون أنها ستجرى بعد الاستفتاء على رئاسة الجمهورية، وهناك إجماع على أن **التغييرات مقبلة لا محالة** استجابة لظروف التطور وشروطه الموضوعية.

إلا أن الهاجس الأساسي الذي يشغل السياسة السورية، هو ليس هذه الاستحقاقات أو التغييرات المحتملة إنما هو أن سورية تكاد تكون بلا شركاء في صراعها مع اسرائيل، وترى أن نتائج الركود الحالي، وتعنت الحكومة الاسرائيلية، وتطرف المجتمع الاسرائيلي، قد تكون أسوأ مما يظن البعض بما في ذلك ربما التصعيد العسكري.

فمن جهة أولى رغم الصلات المكثفة والمستمرة بين السياستين السورية والمصرية، فإن الاتفاق بينهما على الموقف من الوضع القائم ليس مطلقا، وترى **سورية في المبادرة المصرية الفرنسية المتضمنة عقد مؤتمر دولي جديد فوائد جمة للحكومة الاسرائيلية**، تتيح لها الاستمرار في المراوغة حتى الانتخابات الاسرائيلية المقبلة، وتبرئها من تهمة التعنت والصلف وعدم الرغبة بالوصول إلى تسوية، فضلا عن أن المؤتمر المقترح يشكل إلغاء فعليا لمبادئ مؤتمر مدريد ومنطلقاته، ولكل ما حققته المحادثات السورية الاسرائيلية السابقة خلال سنوات، والعودة إلى نقطة الصفر وإلى شروط نتنياهو التي لا تعترف بما تم في هذه المحادثات.

ومن جهة ثانية ترى سورية أن **موقف البلدان العربية الحالي لا يتجاوز واجب الدعاء لسورية بالصمود** دون بذل أي جهد حقيقي أو تقديم أي مساعدة فعلية لتعزيز هذا الصمود ودعم الموقف السوري، باستثناء التمنيات والعبارات الفخمة التي تشتهر اللغة العربية بغناها بها.

وفي المجال الدولي، ومع الرغبة الأكيدة السورية والفرنسية باقامة(**شراكة استراتيجية**) بين البلدين، أو بين سورية والسوق الأوروبية المشتركة، فإن عقبات واجراءات ليست قليلة تقوم في وجه تحقيق هذه الشراكة، تتعلق بالموقف من الوضع القائم في المنطقة، ومضمون الاتفاقيات الاقتصادية والمالية المقترحة، وبشروط السوق الأوروبية المشتركة، وغيرها من القضايا السياسية وغير السياسية.

إن **سورية هي أكثر البلدان العربية تضررا من جمود عملية السلام**، فهي من جهة تخصص لمتطلبات الدفاع وكأن الحرب على الأبواب، وتتجاهل بذلك كثيرا من المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والمعاشية بسبب هذا الاحتمال، ويتعثر بناء المجتمع المدني فيها تحت شعار مخاطر الحرب المكنة، ويعاق تطورها في مختلف الجوانب، وفي الوقت نفسه لا تتلقى أي مساعدات حقيقية من العرب الآخرين، الذين يتصرفون وكأن الصراع العربي الاسرائيلي قد حل نهائيا، وأن خيار السلام يعني إدارة الظهر للصراع كله، ويرون أن خيار السلام بلا متطلبات.

رسالة دمشق

حسين العوادات



١٩ أكتوبر ١٩٩٨

يوم بدون «البنتاجون»

من اجل كسر الإدمان العسكرى

*** بعد ١٠ سنوات.. ونهاية الحرب الباردة..**
«البنتاجون» لا يزال يشكل أخطر جهاز للهيمنة على العالم وإرهابه.

سيقع فى أمريكا فى الشهر القادم (أكتوبر) ١٩٩٨ حدث على درجة بالغة من حيث أهميته .. وبالأخص من حيث دلالته على أن وسائل التعبير المتاحة فى ظل «الديمقراطية الأمريكية»-على اتساعها الكبير وتعددها وديناميتها التى لا يمكن إنكارها- لم تعد كافية لاستيعاب أشكال من المعارضة الراديكالية . تلك الاشكال التى يتصرف ازاءها «النظام» على أنها هامشية فى التعامل العلنى معها . بينما يسلك ازاءها فى الخفاء باعتبارها خطرا داهما على الديمقراطية والحرية والرخاء ، وهى أهم ما يتمتع به الأمريكيون من وجهة نظر النظام.

نقول سيقع فى أمريكا حدث مهم .. ولا نقول «ستشهد» أمريكا حدثا مهما لأن من المشكوك فيه فعلا أن تشهد أمريكا على نطاق واسع أيا من وقائع هذا الحدث .. على الرغم من أن تاريخه وموقعه محددان ومعلنان . ذلك أن هذا النوع من الأحداث لا يجد متسعا له فى الصحافة -القومية .الأمريكية . فضلا عن شبكات التلفزيون ،وهى المصدر الحقيقى- نكاد تقول الوحيد-للأخبار والمعلومات والآراء لنحو ٢٠٠ مليون أمريكى على الأقل من مجموع السكان البالغ ٢٦٥ مليون نسمة .

هذا النوع من الأحداث لا يلائم أصحاب القرار فى المؤسسات الاعلامية .. لأنه -من ناحية- لا يجذب المعلنين .وهم أصحاب الكلمة الأولى والأخيرة فيما يجب أن يشاهد الأمريكيون ،ولأنه -من ناحية أخرى -لا يلبى المزاج الذى خلقته أجهزتهم لعقول ووجدانات الأمريكيين من كافة الأعمار ، والذى يستجيب أكثر ما يستجيب لمشاهد العنف والجنس.. اذا غابت فلا بأس من مشاهد الكوارث الطبيعية . وإذا غابت فما أكثر البدائل من الفضائح والمحاكمات وما إليها.

لهذا ما كادت تنتهى محاكمة، **أو . جى . سيمبسون** الرياضى الشهير الثرى الذى قتل زوجته وصديقاتها ، حتى تسلمت محاكمة الأم التى قتلت طفليها بدفع سيارتها وهما بداخلها إلى بحيرة انتباه المشاهدين. وما كادت هذا تصل إلى نهايتها بالحكم بالسجن المؤبد حتى بدأت فضيحة الجنس فى البيت الأبيض الشهيرة بفضيحة **مونيكا لوينسكى** .. التى لا تزال فصولها مستمرة حتى كتابة هذه السطور.

لكن درجة اهتمام الاعلام الأمريكى لم تكن يوما معيارا لأهمية الحدث.. قدرما هى معيار لنوعية الحدث.والحدث الذى سيقع . خلال أيام فى هذا الشهر على الرغم من أهميته ليس من النوعية التى تجذب انتباه من يقبضون وحدهم على أسلحة المعلومات : من الكاميرا إلى المطبعة إلى الكومبيوتر .

معذرة أطلنا فى المقدمة .. فما هو هذا الحدث؟.

فى يوم ١٩ أكتوبر الحالى سيشن عدد من المنظمات والجمعيات التقدمية المناهضة للحرب وللنفوذ العسكرى على الحياة الأمريكية- وكلها منظمات مدنية لا يحمل أى من أعضائها أى سلاح سوى سلاح المنطق ،هجوما على مبنى «البنتاجون» مقر وزارة الدفاع الأمريكية ورمز المؤسسة العسكرية منذ تأسيسه ليكون «أضخم مبنى حكومى فى العالم فى عام ١٩٤٦. ولا يهدف هذا الهجوم إلى اقتحام المبنى أو احتجاز أسرى أو رهائن من بين نحو ٩٠ ألفا من العسكريين والمدنيين يعملون فيه . سيكون هدف الهجوم وخطته قاصرين على محاصرة «البنتاجون» من الخارج .. سد جميع المنافذ والبوابات المؤدية إليه منذ الساعات الأولى من ذلك اليوم، ومنع العاملين فيه من الدخول.

الهدف اذن هو تعطيل العمل فى «البنتاجون» فى ذلك اليوم.

لهذا أطلقت الجماعات والتحالفات المدنية التقدمية التى تنظم هذا الحدث على ١٩ أكتوبر الحالى اسم «**يوم بدون البنتاجون**» .وتتزعم هذه الحملة لتحذير الحكومة من وجود المؤسسة العسكرية والفائدة من الانفاق الهائل عليها من أموال الشعب الأمريكى» منظمة يعرفها الأمريكيون المخضرمون الذين عاصروا- وبالأخص الذين شاركوا فى مظاهرات الستينات الأمريكية العارمة .. تلك التى شكلت انتفاضة الأمريكيين ضد حرب فيتنام ، وتلك التى صعدت حركة الحقوق المدنية للسود إلى ذروتها .

تحمل هذه المنظمة اسم «عصبة مقاومى الحرب» .،وعلى الرغم من أن حرب فيتنام

رسالة واشنطن

سمير كرم

انتهت منذ أكثر من ٢٥ عاما.. فإن المنظمة لم تنقطع عن الوجود يوما واحدا من وقتها. لأن الحرب بقيت سياسة أمريكا واستراتيجيتها. والانفاق على أسلحتها وخططها وتجهيزاتها ظل يبتلع النصيب الأكبر من الاقتصاد الأمريكي. والمؤسسة العسكرية لم تكف عن ممارسة نفوذها بوجهيه العلني والخفي على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعب الأمريكي.

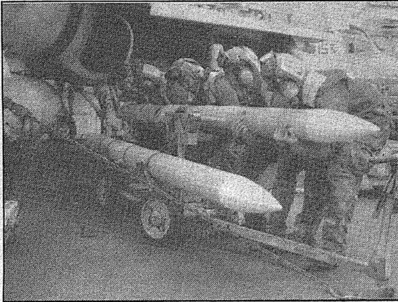
كانت «**عصبة مناهضي الحرب**» قد تأسست في عام ١٩٢٣، أي في حقبة ما بين الحربين العالميتين، لتدعو لفلسفة نبذ الحرب واعتبار كل الحروب جرائم ضد الانسانية. ولعل عودة نشاطها إلى ذروة جديدة بعد الذروة التي بلغتها في الستينات وأوائل السبعينات ضد حرب فيتنام، ثم الذروة التي تمثلت في مشاركتها ضد الحرب الأمريكية على الخليج عام ١٩٩١- حيث رفعت شعار «**لا للحرب من أجل النفط**» تعبير عن وعي بخطورة المرحلة الراهنة التي تسمى حقبة ما بعد الحرب الباردة، والتحذير من المشكلات التي تنطوي عليها الهيمنة الأمريكية. ومن الواضح أن «**عصبة مناهضي الحرب**» تترك بصماتها على هذا التحرك لانجاز «**يوم بدون البنتاجون**» أكثر من كافة المنظمات الأخرى المشاركة في الحدث.

وزعت المنظمات والفروع التي ستشارك في حصار البنتاجون يوم ١٩ أكتوبر منشورات تشرح خطط إغلاقه سلميا باعتباره «**رمز النزعة العسكرية والارهاب العسكري في العالم**». وتعلن هذه المنشورات ان هدف **المنظمات من خطة محاصرة البنتاجون لمدة يوم واحد «ليس مجرد إعلان اعتراض الشعب الأمريكي على قبح الانفاق العسكري المفرط بل إظهار معارضة الشعب الأمريكي لمفهوم الحرب والتهديدات كوسيلة لحل المشكلات».**

ويعلن منظمو يوم التحدي للمؤسسة العسكرية «ان من الضروري تنشيط حركة مقاومة الحرب باعتبار أن الحرب بحد ذاتها جريمة ضد الانسانية. وينبغي عدم تأييدها تحت أي ذريعة كانت، وسواء كانت تلك حربا عالمية أو محدودة أو أهلية. والدعوة إلى استخدام أساليب اللاعنف والمقاومة السلبية ضد الحروب ومن أجل إيجاد حلول نهائية للمشكلات التي يؤدي استمرارها إلى وقوع الحروب.

وتتضمن خطة «**يوم بدون البنتاجون**» توزيع مئات الآلاف من المنشورات التي تحمل هذه المعاني في شوارع واشنطن- وهي أقرب المدن إلى موقع مبنى «البنتاجون» القائم على الجانب الآخر من نهر «**بوتوماك**» الذي يفصل العاصمة واشنطن عن ولاية فيرجينيا التي يقوم على أرضها هذا المبنى الضخم الخماسي الأضلاع- وتستهدف الخطة أيضا توزيع هذه المنشورات التقدمية على العاملين في المؤسسة العسكرية أنفسهم من مدنيين وعسكريين في الموقع نفسه. وأعدت المنظمات المشاركة كتيبات تتضمن المعلومات والارشادات التي سيهتدي بها عشرات الآلاف من المتظاهرين الآتين من مختلف أنحاء الولايات المتحدة في تنفيذهم لعملية محاصرة «البنتاجون».

*** ميل المؤسسة العسكرية الامريكية للحروب يتضح في أنها خاضت اكثر من خمسين حرب تدخل منذ عام ١٩٤٥ .. وتنفق على أغراضها ١ر٧ مليار دولار يوميا.**



تاريخ الولايات المتحدة يؤكد استعدادها لتفجير الحرب

كما تتضمن الخطة اقامة مراكز في عدد من المدن الأمريكية الكبرى، منها نيويورك وبوسطن وسياتل وفيلادلفيا ولوس انجليس «لتجنيد مقاومي الحرب»، واقامة مستشفى صغير عند أحد مداخل «البنتاجون» واقامة «مطبخ» لتوزيع الطعام على الفقراء عند مدخل آخر. والاعتصام عند مداخل أخرى لوقف العمل في المؤسسة العسكرية في ذلك اليوم.. ولتكون هذه المشاهد رموزاً إلى ما تحتاج إليه أمريكا أكثر من حاجتها إلى المؤسسة العسكرية. **كما يعتزم المنظمون حفر «قبور رمزية» حول المبنى الضخم ووزع زهور ونصب لافتات تحمل شعارات توعية للعسكريين بالرسالة السياسية للمنظمات التقدمية القائمة بهذه الحملة،** والصاق المنشورات والملصقات على جدران البنتاجون من جميع النواحي. واطلاق بالونات هوائية في المنطقة عليها شعارات مناهضة الحرب ونفقاتها البشرية والمادية الباهظة.

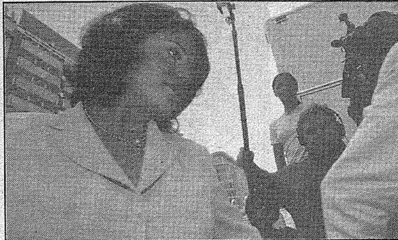
منظمو حملة «**يوم بدون البنتاجون**» يريدون لها أن تكون أضخم مظاهرة من نوعها منذ سنوات الحرب الأمريكية في فيتنام.

هل يتحقق هذا أم لا؟.

مسألة لا يمكن التأكد منها قبل الحدث. خاصة وأن أحد العوامل المجهولة يتعلق بالكيفية التي ستتعامل بها السلطات الأمريكية مع الحدث. ويتعلق أيضا بالكيفية التي سيتعامل بها الاعلام معه. الشئ الوحيد المؤكد هو أن الاعلام لن يستطيع أن يتجاهل وقائع ذلك اليوم عند مبنى «البنتاجون» اذا ما تحولت إلى صدامات عنيفة يسقط فيها ربما



الرئيس كلينتون و مونيكا لوينسكى فضيحة البيت الأبيض تستحوذ على اهتمام الرأى العام



قتلى وجرحى ،وتقع إصابات بالممتلكات ،السيارات والمبانى على سبيل المثال.

من ناحيتهم يؤكد منظمو الحملة أنها «**عصيان مدنى**» يلتزم الوسائل السلمية فى التعبير .. لكن من العسير التنبؤ بالطريقة التى ستتعامل بها السلطات حول هذا المكان الذى يعد« **قدس الاقداس**» للنظام الأمريكى والقاعدة الأساسية لقوته العالمية. والطريقة التى يمكن أن يرد بها المشاركون على استفزازات قد يتعرضون لها عن عمد أو حتى دون قصد.

لعل السؤال الذى يراود أذهان كثيرين إزاء هذه الحملة ليوم واحد **لماذا الآن وأمريكا ليست فى حرب فى أى مكان؟.**

ولدى منظمو «**يوم بدون البنتاجون**» اجابات عديدة على هذا السؤال نجدها متفرقة هنا وهناك فى أدبياتهم ومنشوراتهم المعدة للمناسبة .. وهذه أهمها:

** إن المخططين العسكريين الأمريكيين لا يكفون عن الادعاء منذ نهاية الحرب الباردة بأن هناك أخطارا وتهديدات جديدة حلت محل أخطار وتهديدات حقبة الحرب الباردة .

يتحدثون عن«**الارهاب**» «**والارهابيين**» و«**الدول الخارجة على القانون**».وهذه ليست سوى التبريرات المقدمة للاستمرار فى طلب ميزانية عسكرية تفوق سنويا اعتمادات الانفاق العسكرى الأمريكى عندما كان الاتحاد السوفيتى هو الخطر الاستراتيجى.ان **الميزانية العسكرية للسنة المالية المقبلة (١٩٩٩) تصعد للمرة الأولى إلى رقم الاربعمائة مليار .ومعنى هذا ان «البنتاجون» ينفق أكثر من مليار دولار يوميا.**

** بعد انقضاء عشر سنوات على الحرب الباردة لا تزال المؤسسة العسكرية تبقى على اقتصاد الحرب. الأمر الذى يتمثل فى استمرار إنفاق المزيد على أجيال جديدة من الأسلحة الاستراتيجية والتقليدية بمقادير تفوق كل ما لدى روسيا والصين وفرنسا وبريطانيا والمانيا واليابان وكوريا الجنوبية والشمالية والعراق وسوريا وليبيا وكوبا .. مجتمعة .

** لا تزال الولايات المتحدة تهدد العالم بما يربو على **١٢ ألف سلاح نووى.**

** **تاريخ الولايات المتحدة -على الأقل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية- يؤكد استعدادها لتفجير الحروب وشن الاعتداءات العسكرية بمعدل يفوق أى دولة أخرى كبرى أو صغرى.** ان عدد حروب التدخل الأمريكية فى أنحاء العالم منذ عام ١٩٤٥ حتى الآن يزيد على خمسين حربا.

** لا تزال الولايات المتحدة تتصدر قائمة مصدرى الأسلحة إلى دول العالم، وبالأخص إلى أكثر مناطق العالم تفجرا باحتمالات الصراع المسلح من الشرق الأوسط إلى جنوب آسيا ، ومن افريقيا إلى أمريكا اللاتينية ،وحتى فى أوروبا حيث تبيع الأسلحة لتركيا واليونان وهما فى أخطر حالة مواجهة بينهما منذ أكثر من ثلاثين عاما.

اليسار الأمريكى ووراءه تراث ٧٥ عاما، يتحرك لتحدى المؤسسة العسكرية الأمريكية بمظاهرة احتجاج تحاصر البنتاجون .. وتمطره بالمنشورات والافكار.

هذا من الناحية العسكرية لمبررات الحملة من أجل «يوم بدون البنتاجون».

أما على الناحية المدنية والانسانية فان قائمة المبررات أطول وأكثر اقناعا:

****لقد ألغت الولايات المتحدة فى عهد رئيسها الحالى التزاما كانت قد قطعته قبل نحو ستين عاما فى عهد الرئيس روزفلت ابان أزمة الانهيار الاقتصادى فى أوائل الثلاثينات) ،بأن تضمن حداً أدنى من الدخل للفقراء ، وذلك بأن الغت معظم قوانين وبرامج الرعاية الاجتماعية للفقراء والمسنين والعاطلين.**

** تحولت الولايات المتحدة إلى صاحبة أكبر رقم قياسى فى عدد نزلاء السجون وفى نسبتهم إلى تعداد السكان. وتجاوزت فى ذلك النسبة التى كانت قد وصلت إليها جنوب أفريقيا فى ذروة مقاومة النظام العنصرى الأبيض لعوامل انهياره .وأصبح الانفاق على السجون يفوق التعليم والثقافة.

** على الرغم من أن للولايات المتحدة تاريخا قديماً من التقاليد النبيلة والتقدمية إلا أن البنية العسكرية التى تسيطر على الأمة الأمريكية تخون القيم والمثل العليا الأمريكية. ان كثيرين من الارهابيين المحليين -مثل **تيموثى ماكفى** الذى أدين بتفجير المبنى الاتحادى فى« أوكلاهوما سيتى» قبل ثلاثة أعوام- تلقوا تدريباتهم فى المؤسسة العسكرية ،**معظم أموال الضرائب الاتحادية التى يدفعها الشعب الأمريكى تذهب إلى البنتاجون تحت تأثير ونفوذ شركات الأسلحة ومصالحها وجماعات الضغط التى تعمل لحسابها.**

** إا الشعب الأمريكي يعيش الآن في ظل نظام يقترب حثيثا من اليوم الذى ستضمن فيه الحكومة للمواطنين زنازين فى السجون لكنها لا تضمن فصولا تعليمية كافية.

ان حملة «يوم بدون البنتاجون» تريد أن تجعل الأمريكيين يتخيلون عالما لا تحل فيه المشكلات بالأسلحة ،عالما لا يجد العنف ،عالما يستطيع فيه الناس أن يحصلوا على وظائف دون أن يكون الطريق الوحيد المتاح للحصول عليها هو الانخراط فى الخدمة العسكرية. لكن هذا العالم لا يتحقق إلا بالتحرر من المؤسسة العسكرية ،التى تزود بالوقود باستمرار دائرة الفقر والعنف حيث الانفاق العسكرى هو الأولوية والحلول العسكرية هى الجواب.

إن دائرة الفقر والعنف تبدأ حينما تخفض الحكومة خدمات التعليم لحساب النفقات العسكرية ، فلا يجد الصغار والشبان ما يفعلونه إلا التوجه إلى الحياة العسكرية أو إلى حياة الشارع والجريمة. عندئذ تستجيب الحكومة بمزيد من قوات البوليس ، ومزيد من السجون ومزيد من العنف .

* لابد – اذن- من تغيير أولويات الأمة، الأمريكية يرفض تمويل آلة الحرب».

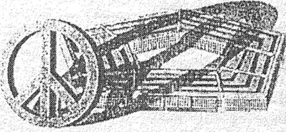
*«ان العقدين التاليين يمكن أن يصبحا فرصة غير مسبوقة لازالة مؤسسة الحرب».

*«لهذا يتعين علينا أن نعمل معا لازالة النزعة العسكرية.بأن نوقف تبديدها لمصادرنا وأن نوقف العنف الذى تدعمه».

من بين كل المنشورات المعدة للتوزيع على نطاق واسع فى منطقة واشنطن الكبرى وفوق الكبارى الضخمة التى تربط واشنطن بولاية فيرجينيا فان منشورا معينا يبدو أكثر من غيره مشحونا بكل هذه المعانى ،وقد صيغ بطريقة تجعله ملفتا لأنظار الأمريكيين- الذين يعرفون إلى أى حد يعانى مجتمعهم من مشكلة ادمانه المخدرات ويعتبرونها واحدة من أخطر مشكلاته- ويحمل المنشور عنوانا له:«**كسر حالة الادمان العسكرى**» ويقول:« فى عالم متحرر من التهديدات العسكرية الخطيرة لا يجد الكونجرس ولايجد الرئيس بامكانهما التوقف عن اعطاء المزيد والمزيد من المال للبنتاجون»

«فكروا فيما يمكنكم أن تفعلوه بمبلغ ١٫٧ مليار دولار ينفقها البنتاجون يوميا: نبنى ٢٠٠ مدرسة ابتدائية جديدة- نوفر مساكن لـ ١٣٦ آلف مشرد- نوفر منحا دراسية لمليون من طلبة الكليات ،ونوفر مأوى ورعاية لـ٥٦ ألف امرأة يتعرضن للضرب.





يوم بدون البنتاجون

«فلماذا هم مهووسون بصنع المزيد من القنابل والمدافع؟».

«تماما كما أن تقاليد حركة ال ١٢ خطوة قد ساعدت الملايين من مدمنى الخمور والمخدرات على أن يبقوا على أجسامهم نظيفة وعقولهم صافية يوما بعد يوم، فاننا بحاجة إلى كسر إدمان أمريكا العسكرى».

«اننا بحاجة إلى يوم بدون البنتاجون».

** منشور آخر أعدت مئات الآلاف من النسخ منه ليوزع على العاملين فى المؤسسة العسكرية الأمريكية- عسكريين ومدنيين-فى ذلك اليوم يشرح بالارقام «سنة فى حياة الأطفال الأمريكيين»:

***٢٢٤٣ طفلا وشابا تحت العشرين ينتحرون.**

***٤٩٤١ طفلا وشابا تحت العشرين يقتلون.**

***١١٢٫٢٣٠ طفلا تحت سن الثامنة عشرة يلقى القبض عليهم بتهمة ارتكاب واحدة من جرائم العنف.**

*** ٥٩١ ,٥٣١ رضيعا يولدون لامهات فى سن المراهقة.**

*** ٥١٤و٦١٣ طالبا يعاقبون جسديا فى المدارس العامة(الحكومية).**

*** مليون و٢٠٠ ألف طفل يعيشون فى مساكن يوجد فيها سلاح نارى فى متناول أيديهم.**

*** مليون و٩٧٨ ألف طالب يتوقفون عن الدراسة فى المدارس الحكومية.**

*** مليونان و٦٩٥ طفلا يتعرضون لسوء**

المعاملة أو الاعتداء أو الاهمال (والرقم يمثل فقط الحالات التى يتم الابلاغ عنها).

***

منشور ثالث للتوزيع فى يوم تحدى المؤسسة العسكرية يتضمن المعلومات التالية عما كان يمكن أن يحققه مبلغ **١٥٠ مليار دولار** أنفقها البنتاجون على الأسلحة النووية وحدها خلال الأعوام من ١٩٩٥ حتى الآن:

-مصروفات تعليم ٤٫٤ مليون طالب فى الكليات الجامعية من ذوى الدخول المنخفضة.

-نفقات مليونى وظيفة فى شهور العطلة الصيفية فى كل سنة من هذه السنوات.

-تنفيذ برنامج تعليمى للتنمية العقلية لـ١٫٤ مليون طفل.

-تنفيذ برنامج محاضرات لـ٩٫٨ مليون طالب جامعى.

-علاج ٣٠ ألف مدمن على المخدرات لمدة سنة.

-توفير الرعاية الطبية لمليونى أسرة.

***

لقد أسست **«عصبة مناهضى الحرب»** رجالاً ونساء كانوا قد خاضوا فى السنوات التى سبقت تأسيسها فى عام ١٩٢٣ نضال مناهضة الحرب العالمية الأولى، بعضهم سجنوا، وبعضهم فقدوا وظائفهم، وبعضهم اضطر للاختفاء لممارسة نشاط سياسى «سرى» بعيدا عن أعين مكارثية ما قبل المكارثية. وكانت احدى أبرز مؤسسيها الاشتراكية الأمريكية **جيسى والاس هوجان** المدافعة عن حق المرأة الأمريكية فى التصويت والترشيح للانتخابات.

وكانت من أشد الاشتراكيين الأمريكيين الأوائل ايمانا بقوة العلاقة بين أهداف الاشتراكية وأهداف الحركة السلمية: **«دافع الربح هو سبب الحرب وسبب الظلم الاقتصادى معاً»** هكذا كانت تقول. وقد حصلت **هوجان على درجة** الدكتوراة من جامعة كولومبيا فى نيويورك عن رسالة كان موضوعها «اقتصاديات الاشتراكية». وخلال فترة بحثها الميدانى لهذه الرسالة تعرفت على الحزب الاشتراكى الأمريكى وأصبحت عضوا فيه عام ١٩٠٧ حتى وفاتها فى عام ١٩٩٥ عن ثمانين عاما، وقد شغلت منصب الأمين العام فيه لعدة سنوات. **وكانت تؤمن بأنه لو أن عددا كافيا من أفراد الشعب وقف يعارض الحرب معارضة تامة فان الحكومات ستتردد على الأقل فى خوضها.**

فى سنوات الحرب العالمية الثانية -وقد وقفت **«عصبة مقاومى الحرب»** ضدها كما فعلت فى الأولى- تأثرت بأفكار الزعيم الهندى **المهاتما غاندى** وفلسفته وحركته

*** ما هى «عصبة مناهضى الحرب» التى تقود الحملة بشعارات مثل «الحرب هى العدو» -«الحرب جريمة ضد الانسانية» «لا طريقة للسلام. السلام هو الطريقة»؟**

*** النظام الامريكى يقترب من يوم تضمن فيه الحكومة للمواطنين زنازين كافية فى السجون.. ولا تضمن فصولا للتعليم.**

السلمية وأساليب «اللاعنف» التى انتهجها فى النضال ضد الاستعمار البريطانى من أجل استقلال الهند.

ووجدت العصبة واجبها النضالى فى سنوات الخمسينات فى الانضمام إلى حركة الحقوق المدنية للسود، وبعد ذلك نظمت حركة ضد التجنيد العسكرى منذ بداية حرب أمريكا فى فيتنام، وابتدعت أساليبها، بما فيها تمزيق بطاقات التجنيد فى مظاهرات عامة. أما فى السبعينيات والثمانينات فتحولت نحو مناهضة التسلح النووى والدعوة إلى نزع السلاح. وأيدت نضال جنوب افريقيا ضد النظام العنصرى، وأيدت الحركات الثورية اليسارية فى أمريكا اللاتينية ضد السياسات الأمريكية، والنظم المتحالفة معها.

وتحرص «العصبة» على تأكيد استقلاليتها عن الاحزاب السياسية داخليا، وارتباطها خارجيا بسياسة عدم الانحياز.

نحن- اذن- بصدد قيادة ذات خبرة نضالية طويلة تقف وراء العمل السياسى والتنظيمى لهذا الحدث الهام. وقد حظت هذه العصبة فى ذروة نشاطها بتقدير واحترام شخصيات كانت لها كلمتها المسموعة فى المجتمع الأمريكى، بل والعالمى. لقد قال عنها **البرت آينشتاين** -العالم الفيزيائى البارز صاحب النظرية النسبية وصاحب المواقف المؤيدة للسلام بلا تحفظ- **«ان عصبة مناهضى الحرب منظمة لا غنى عنها فى الاستعداد لتغيير اساسى فى الرأى العام، تغيير هو فى الظروف السائدة اليوم، ضرورى بصورة مطلقة إذا كان للانسانية أن تبقى على قيد الحياة»** (من خطاب **اينشتاين** إلى مؤتمر الاتحادين العالمى فى ١٩ يونيو ١٩٥٣).

بل ان **اينشتاين** تبنى الآراء الأساسية للعصبة فى أكثر فترات اهتمامه باعلان معارضته للحروب. فقد قال **«اننى مقتنع بأن السبيل الوحيد الفعال هو من خلال منهج ثورى برفض الخدمة العسكرية. اننا نحتاج إلى منظمات فى مختلف بلدان العالم تعطى الدعم المادى والمعنوى لأولئك الذين يملكون شجاعة مقاومة الحرب.. انه نضال لا يقره القانون لكنه نضال ينبغى خوضه اذا كان للشعب حق مقاومة مطالب الحكومات منه بأن يمارس اعمالا اجرامية»** (من خطاب القاه **اينشتاين** يوم ٣ مارس ١٩٣١ أمام طلاب معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا).

لم تتغير فلسفة هذه المنظمة التقدمية الأمريكية على مدى ٧٥ عاما منذ تأسيسها، وان تغيرت ميادين المعارك التى خاضتها والملابسات التى أحاطت بها. وربما يكون السبب الأساسى فى ذلك أن المؤسسة العسكرية الأمريكية لم تغير فلسفتها أيضا خلال العقود نفسها. طوال الوقت لم تتوقف عن المطالبة بمزيد من الأسلحة ومزيد من تطوير الأسلحة. وحجتها باستمرار هى **«تحقيق السلام بالطريقة التى نريد»** وترد عصبة مقاومى الحرب بشعار مضاد لها: **«لا توجد طريقة للسلام. السلام هو الطريقة».**

وبينما قال كثيرون من المحللين الاستراتيجيين فى أعقاب سقوط النظام السوفياتى ان الولايات المتحدة وجدت نفسها تبحث عن عدو لأنها اعتادت على وجود عدو استراتيجى تبنى على وجوده استراتيجيتها.. فان هذه العصبة تواجه هذا التحليل بشعار بسيط: **«الحرب هى العدو»**

ومنذ أن بدأ الاعداد لحدث **«يوم بدون البنتاجون»** ومنظموه وفى مقدمتهم عصبة مقاومى الحرب يؤكدون على سلمية أساليبهم: التوعية بالحقائق هى أسلوب عملنا.

سننتظر الأيام الباقية لنرقب كيف ستتعامل أمريكا مع هذا الحدث، كيف ستكون استجابة المواطنين الأمريكيين، وكيف سيكون رد محترفى الحرب على الذين يعتبرون أن الحرب هى العدو، وأنها جريمة ضد الانسانية.

وقد نقول من الآن: يوم بدون البنتاجون، يوم واحد. لا يكفى ولكن الأمر المؤكد أن أولئك الذين استمروا فى النضال لخمسة وسبعين عاما يعرفون ذلك جيدا وسيعودون مرة ومرات.

العالم

مالذى يضحك الغرب فى يلتسين؟

أحمد الخميسى

رسالة موسكو


يلتسين

فى أواخر يوليه طالب **فلاديمير سيماجو** النائب المعروف بمجلس الدوما رفع توصية باسم البرلمان إلى التلفزيون الروسى لبث كافة الأحاديث والخطابات التى يلقيها الرئيس **بوريس يلتسين** خارج روسيا خلال زياراته الرسمية للدول الأخرى. ويرر **سيماجو** اقتراحه هذا بأنه لاحظ - خلال خطاب **يلتسين** فى ألمانيا - أن القاعة كانت تضج بالضحك والقهقهة بعد كل عبارة يقولها **يلتسين!**. ودق النائب سطح المنصة بقبضته صائحا:" **ولابد أن نعرف مالذى يضحك الغرب فى يلتسين؟**" واتفق أعضاء الدوما على رفع هذه التوصية انطلاقا من أن بث الخطابات الرسمية **ليلتسين** داخل روسيا قد يفسح للشعور بالمسئولية طريقا إلى لسانه!

لكن مايضحك الغرب فى يلتسين يبكى الكبرياء الروسية التى تحصنت من قبل بانجازاتها العسكرية والعلمية فى الفضاء. وتلجأ أمريكا إلى تدمير القوة العسكرية الروسية بمعاهدات تقليص الأسلحة التى تخل بالتوازن العسكرى لصالح أمريكا، ولكنها - وهو اعتبار لايقل أهمية - تعمد لتدمير الجانب المعنوى من كرامة الجيش وشعوره القومى بأشكال كثيرة أهونها التصريحات التى يطلقها رواد الفضاء عن محطة **"بروجرس"** الفضائية والقول بأنها" **آلة عتيقة قذرة**" وأشدها وطأة الزج بالجيش فى معارك عسكرية خاسرة كما حدث فى الشيشان.

لكن هناك صورة جذيرة بالتوقف عندها لأنها مزيج من مصير البشر والأسلحة، وفى صورة لتدمير الصاروخ الروسى **"س-س-١٨"** وتدمير الكرامة معه فى نفس الوقت. إنه الصاروخ الروسى **"س-س-١٨"** الذى أطلق الأمريكيون عليه " **الشيطان الأسود**". لأنه لانظير له، وهو الصاروخ الشهير بقدرته على حمل مابين ١ إلى ٤٠ رأساً نووياً والطواف بها بالوقود الكافى فى دورة كاملة حول الأرض لإصابة أى موقع فيها. **وقد صمم الصاروخ منذ عشرين عاما ولم يصنع الغرب صاروخا مماثلا له بالرغم من تفوقه التكنولوجى.**

الآن أصبحت أيام هذا الصاروخ الاستراتيجى معدودة بعد أن بدأت عملية القضاء عليه وتدميره داخل القاعدة العسكرية المعروفة باسم " سوروفاتيخا". ومنذ عدة سنوات لم يكن أحد يعلم شيئا عن تلك القاعدة التى ضمت تحت جناحيها أقوى صاروخ فى العالم، ثم أصبحت الآن قاعدة لتدمير نفس الصاروخ.

وفى ذروة المنافسة الأمريكية الروسية فى مجال التسلح تخيرت موسكو تلك البقعة التى امتلأت بالمستنقعات وأحاطت بها الغابات الكثيفة موقعا للصواريخ، فقامت بتجفيف المستنقعات وقطع الأشجار وبناء المخازن ثم نقلت إليها سرا فى قوافل ليلية الصواريخ الوحيدة من نوعها فى العالم القادرة على القيام بدورة كاملة حول الأرض، وكان المسئول عن القاعدة هو الجنرال" **فولكودوف**".

ويتذكر العقيد **فاليرى أجييف** الذى خدم فى القاعدة لأكثر من ربع قرن قائلا: "حينذاك قامت القاعدة وسط قرى صغيرة عامرة بالفلاحين الفقراء الذين كانوا يقطعون الطرق والثلوج بأحذية من الليف دون أن يخطر فى بال أحدهم أن أقوى الصواريخ فى العالم مخزون على بعد خطوات منهم". ولم يكن أحد يدرى شيئا عن القاعدة التى أحيطت بسرية بالغة حتى عام ١٩٦٩ عندما أعلنت اذاعة " **صوت أمريكا**" بالروسية عن وجود القاعدة بل وعن اسم الجنرال المسئول عنها. وكان المعنى الوحيد لذلك اعلان أن المخابرات الأمريكية تمكنت بواسطة عملائها من إزاحة الستار عن أحد أهم الأسرار العسكرية.

الآن وفى نفس القاعدة تجرى عملية القضاء على هذه الصواريخ على أساس المواد التى تتضمنها معاهدة **ستارت -٢** التى لم يصادق الدوما الروسى عليها بعد. ولكن **العسكريين الروس الذين أنفقوا أغلب سنوات أعمارهم فى حراسة تلك الصواريخ ينظرون بألم إلى عملية تدميرها على مرأى منهم بل وبمشاركتهم فى القاعدة التى يرفرف فى أجوائها العلم الروسى والعلم الأمريكى معا!**

ويقول **رافييل جاديف** مدير القاعدة: "لقد ظللت أحمى هذا الصاروخ خمسة عشر عاما والآن فانا نبيد فى لحظات كل ماكنا نحرسه ليل نهار". الشئ الأكثر إيلاما أن

الإبادة تجرى تحت اشراف لجنة خاصة من الخبراء الأمريكيين الذين تتناثر فى القاعدة سياراتهم الأمريكية بأرقام عسكرية روسية ، ويوفر الخبراء الأمريكيون للضباط الروس التكنولوجيا اللازمة والملابس الواقية الخاصة بإبادة الصواريخ ، بل وأعرب الأمريكيون عن استعدادهم حتى لدفع رواتب الضباط الروس – الذين لايتلقون رواتبهم منذ شهور – المهم أن يواصلوا العمل!

ويقول **فلاديير كوبوشا** مدير قسم الذخائر فى القاعدة بسخرية ومرارة :" **إننا نراقب تلك السعادة البالغة على وجوه الأمريكيين حينما يتم تدمير صاروخ من صواريخ "س-س-١٨" ولايسعنا أن نفعل شيئا"** .

وعلى حد قوله فان القضاء على صاروخ واحد يعد عملية مكلفة للغاية إذ يتم أولا نزع النظم التى قد تصلح للاستخدام فى مجال آخر ، ثم نزع التوصيلات المصنوعة من معادن ثمينة ، كما تخلع من كل صاروخ عدة كيلوجرامات من الذهب والبلاتين الأبيض وبعد ذلك فقط يشرع الضباط فى تدمير المحرك الرئيسى وتقطيعه ، **ويرى العسكريون الروس فى القاعدة أية نفقات ضخمة تهدر على عمليات التدمير فى الوقت الذى لايحصلون فيه على رواتبهم الخاصة الضئيلة** . ويعزى العسكريون أنفسهم بأن كافة السكان فى المدينة الصغيرة يعيشون على نفس المنوال مع أسرهم.

وتقول **سفيتلانا يجوفا** وهى زوجة أحد الضباط :" إننا نتسلم المقرر لنا من وجبات من إدارة القاعدة ولاشئ أكثر من هذا ، ولذلك نتجول فى الغابات القريبة بحثا عن عش غراب أو أى ثمار أخرى فى الأرض"

أقسام كبيرة من بقايا الصواريخ تبيعها وزارة الدفاع الآن باعتبارها " حديد ومعادن" إلى تجار ووكالات مختصة تقوم بدورها بتصديرها إلى الخارج ثم تعود هذه البقايا إلى روسيا فى شكل مواعين وملاعق للمطابخ وربات البيوت . ويتساءل الضباط الذين يرون أفظع علامات الانهيار العسكرى: **ترى هل ستظل روسيا دولة نووية فى القرن القادم؟ أو دولة عسكرية قوية؟**

ويعتقد قادة" **المنظمة الاجتماعية الروسية لدعم الصناعات العسكرية"** ورئيسها **أناتولى دوجلابتيف** أنه مامن حلقة أضعف فى أمن الدولة من المجمع الصناعى العسكرى . وكان الرئيس **يلتسين** بدءا من عام ١٩٩٠ قد شرع فى تدمير نظم الإدارة القديمة للمجمع التى قامت على عنصرى : **تمويل الدولة للمجمع وخطط التسليح التى تضعها وتقرها الدولة أيضا وليس وزارة الدفاع .**

ونقل **يلتسين** الاشراف على المجمع العسكرى إلى وزارة الدفاع مع تقليص مستمر لمخصصات الوزارة أدى خلال سبع سنوات إلى إغلاق نحو ٨٠٪ من المصانع العسكرية ويؤكد الجنرال **أناتولى سيتنوف** مدير قسم التسليح بالجيش أن **خمسمائة** مصنع ومؤسسة فقط هى التى مازالت تعمل إلى الآن من أصل **١٧٤٦** مؤسسة عسكرية .

وفى نوفمبر ١٩٩٣ أصدر الرئيس يلتسين مرسوما بانشاء مؤسسة " **روس فورجينيه**" لتصدير السلاح والمعدات العسكرية الروسية وكان أول رئيس لها هو **فيكتور صويلوف** المستشار السابق لشئون الدفاع .ولكن **يلتسين** دأب كعادته فى زعزعة استقرار مؤسسات الدولة على تبديل قادة المؤسسة فعين الجنرال **الكسندر كوتليكين** مسئولا ثم وضعت المؤسسة تحت إشراف **الكسندر كورجاكوف** الحارس الشخصى ليلتسين حتى أقاله **يلتسين** فى يونيه ٩٦ ووضع المؤسسة فيما بعد تحت اشراف **تشرنوميردين** رئيس الوزراء السابق.

وكان بيع السلاح ومازال يمثل بالنسبة لروسيا ثالث مصدر للدخل بعد النفط والغاز ، لكن الاعتبارات السياسية عرقلت تصدير السلاح كما عرقلته الضغوط الأمريكية لوقف الصفقات فى قبرص والهند وغيرها. **وبذلك حرمت المؤسسات العسكرية من أهم مصدر لتمويلها أى بيع انتاجها خارج روسيا.**

وبدءا من ربيع ١٩٩٧ وضعت وزارة الاقتصاد خطة - بناء على مرسوم رئاسى فى أغسطس ٩٧ - لتحويل الصناعات العسكرية إلى مجال الانتاج المدنى تستمر لمدة عامين مابين ١٩٩٨ وحتى عام ألفين ، لكن الأزمة الاقتصادية التى برزت مؤخرا عطلت تلك الخطة . ومازالت المشكلة الرئيسية للمجمع الصناعى العسكرى الروسى فى مديونية الدولة له .

ووفقا للأرقام الرسمية تشكل هذه المديونية نحو **١٨٫٣ مليار روبل** أى زهاء **ثلاثة مليارات دولار.** لكن المؤسسات الصناعية العسكرية تؤكد أن الأرقام الحكومية غير صحيحة وأن الدولة مدينة لها بنحو **مائة مليار روبل** أى حوالى **ستة عشر مليار دولار أمريكى** . المشكلة أن الدولة كانت الطرف الممول للصناعات والطرف الذى يحجز الطلبيات العسكرية . لكن نفس الدولة تفتقد الآن أية خطة معلنة لتطوير قدراتها العسكرية . وهى مشكلة القيادة السياسية أساسا.

وبينما ينادى الرئيس الروسى علنا بضرورة الشطب على مفهوم " **الحرب الشاملة**" أو" **الحروب الكبرى**" فانه يعلن فى نفس الوقت أن" القوة النووية هى القوة الدفاعية الرئيسية لروسيا" ويؤدى هذا التخبط بالعسكريين إلى الاضطراب وإلى العجز عن وضع أية خطط فى ظل التصريحات السياسية المتضاربة. **وإذا تركنا جانبا التصريحات السياسية فان سياسة الدولة الفعلية تجاه المجمع الصناعى فى تقليص النفقات وخنقه تدريجيا . وفى عام ١٩٩٥ مولت الدولة القطاع بنحو ٣٥٪ مما كانت تموله به سابقا وعام ١٩٩٦ مولته بنحو ٢٩٪ وعام ١٩٩٧ بنحو ١٩٪ فقط.**

ويسود شعور عام بين العسكريين بأن الدولة لن تدفع فى يوم من الأيام مديونيتها ولهذا تتحول أكثرية الاحتجاجات الاقتصادية إلى احتجاجات سياسية . ويقول مدير إحدى المؤسسات إنه **لن يتمكن من منع ضباطه من الخروج إلى الشوارع عما قريب وبأياديهم نماذج من انتاجهم العسكرى لبيعها للمارة!**
أما وزارة الدفاع فانها ترد على الاتهامات الموجهة اليها بأنها لم تتلق سوى ٣٠٪ من ميزانيتها هذا العام على حين تلقت المخابرات **٩٥٪ من مخصصاتها** وحصلت وزارة الداخلية على مخصصاتها بالكامل!

وخلال ذلك لايستطيع الضباط الروس والعسكريون أن يتقبلوا بسهولة تدمير القوة العسكرية الروسية أمام أعينهم بأيدى الأمريكيين . ويستشعرون مرارة أن تتحول أسلحتهم الضاربة إلى مواعين وملاعق فى المطابخ ومرارة أن تجبرهم الدولة على المشاركة فى تلك العملية.



يلتسين ورئيس وزرائه كريينكو



رسالة براغ

تشكيل اول حكومة يسارية بعد تسعة اعوام من حكم اليمين فى الجمهورية التشيكية.


هافل

د. محمد مراد الحاج

أصدر السيد **فاتسلاف هافل** رئيس الجمهورية التشيكية فى السابع عشر من شهر يوليو مرسوما جمهوريا تم بموجبه تعيين السيد **ميلوش زيمان** زعيم الحزب الاجتماعى الديمقراطى رئيسا للوزراء وكلفه بتشكيل الحكومة الجديدة . فى نفس الوقت قبل السيد رئيس الجمهورية استقالة الحكومة المؤقتة السابقة التى كان يترأسها السيد **يوزف توشوفسكى.**

شهدت الفترة الزمنية منذ إعلان نتيجة الانتخابات وحتى تكليف السيد ميلوش زيمان تشكيل الحكومة الجديدة ، حالة من التوتر وعدم الثقة والاتهامات المتبادلة بين قادة الأحزاب السياسية وكذلك بين تلك القيادات والسيد رئيس الجمهورية.

وشهدت تلك الفترة كذلك اللقاءات التى عقدها السيد م. **زيمان** مع قادة الأحزاب البرلمانية والتشاور معهم حول إمكانية تشكيل الحكومة الجديدة.

أول لقاء أجراه السيد م. **زيمان** كان مع رئيس **الحزب المدنى الديمقراطى** الذى يعتبر الحزب الثانى حسب نتيجة الانتخابات البرلمانية الأخيرة. وفى مؤتمر صحفى عقده الاثنان قال م. **زيمان** أن الهدف من اللقاء هو الاتفاق على مبادئ وأسس ثابتة تحكم العلاقة بين الحزبين .السيد **فاتسلاف كلاوس** أكد أن حزبه لن يشارك فى الحكومة الجديدة كما أنه لن يتسامح مع أية حكومة أقلية يشكلها **الحزب الاجتماعى الديمقراطى.**

اللقاء الذى تم بين السيد **م. زيمان** ورئيس الحزب الشيوعى التشيكى المورافى السيد **ميروسلاف غريبنتشيك** ، ثالث أكبر حزب فى البرلمان ، تناول احتمال تشكيل حكومة أقلية من الحزب الاجتماعى الديمقراطى **"والاتحاد المسيحى الديمقراطى – حزب الشعب"** وقد أعلن زعيم الحزب الشيوعى أن حزبه يمكن أن يدعم مثل هذه الحكومة إذا ماالتزمت بالعمل على إصلاح الأوضاع الاقتصادية لصالح الاستقرار السياسى فى البلاد .من بين الشروط التى وضعها زعيم الحزب الشيوعى ، عدم الاستمرار فى إعادة ممتلكات الكنيسة . اتفق الطرفان على التمسك بمبدأ التمثيل النسبى فى قيادة مجلس النواب واللجان التابعة له.

الحزبان الصغيران فى البرلمان ، الاتحاد المسيحى – حزب الشعب بقيادة السيد **يوزف لوكس** وحزب إتحاد الحرية بقيادة **يان رومل** وضعا شروطاً صعبة للإئتلاف مع الحزب الاجتماعى الديمقراطى . من بين تلك الشروط تقسيم المناصب الحكومة بصورة متساوية بين الحزب الاجتماعى الديمقراطى والاتحاد المسيحى – حزب الشعب وحزب اتحاد الحرية .

هذا على الرغم من أن السيد م. **زيمان** اقترح أن يصبح يوزف لوكس رئيساً للحكومة الجديدة وأن يتم تعيين وزراء من الحزبين المذكورين وشخصيات مستقلة من بينها السيد **يوزف توشوفسكى** رئيس الحكومة السابقة لمنصب وزير المالية والسيد **يوزف زيليتنس** لوزارة الخارجية (كان يتولى هذا المنصب فى حكومة السيد **فاتسلاف كلاوس** التى استقال منها بسبب الفضائح المالية).

إزاء هذا الوضع كادت مساعى السيد.م. زيمان فى تشكيل حكومة جديدة أن تصل إلى طريق مسدود وعندها سيطلب السيد رئيس الجمهورية من السيد فاتسلاف كلاوس رئيس ثانى أكبر كتلة برلمانية العمل على تشكيل حكومة جديدة.

حسب المراقبين فان حظ **فاتسلاف كلاوس** من النجاح لن يكون أحسن من سابقه ، خاصة وأن نائب رئيس حزب **كلاوس، ميروسلاف ماتسك** أعلن أن حزبه يريد أكثرية المقاعد فى حالة تشكيل حكومة مع اتحاد الحرية والاتحاد المسيحى الديمقراطى – حزب الشعب.

في ظل تلك التطورات أقدمت قيادة **الحزب المدنى الديمقراطى** على خطوة وصفها المراقبون بالمفاجأة ، فقد أعلن السيد **فاتسلاف كلاوس** فى مؤتمر صحفى مشترك بينه وبين السيد. م **زيمان** أن حزبه مستعد تماماً للتسامح مع حكومة يشكلها الحزب الاجتماعى الديمقراطى بمفرده برئاسة **ميلوش زيمان** دون مشاركة أى من الأحزاب الأخرى.

أعقب ذلك عقد اتفاقية سياسية بين الحزبين بتاريخ ٩ -٧-١٩٩٨ من عشرة بنود والتى نصت فى بعض فقراتها على **عدم حجب الثقة عن الحكومة التى يشكلها الحزب الاجتماعى الديمقراطى خلال فترة حكمها التى ستستمر أربع سنوات**

أن يتولى الحزب المدنى الديمقراطى منصب رئيس لجنة الميزانية فى مجلس النواب ورئيس مكتب الرقابة الأعلى ومناصب قيادية فى أجهزة الرقابة فى مجلس النواب. إضافة إلى أن السيد **فاتسلاف كلاوس** سيتولى رئاسة مجلس النواب.

البند السابع فى الاتفاقية ينص على التزام الحزبين بتقديم مقترحات حول تعديل دستور الجمهورية التشيكية خلال ١٢ شهراً من توقيع الاتفاقية . كذلك تقديم قوانين أخرى تحدد سلطات مختلف الأجهزة الدستورية وكيفية تشكيلها.

أما **البند التاسع** من الاتفاقية فانه ينص علىٰ التزام الحزبين بعدم عقد أى إئتلاف أو اتفاق مع حزب سياسى آخر يمكن أن يؤدى إلى دخول ذلك الحزب إلى الحكومة أو إعادة شغل منصب من المناصب المشار إليها فى هذه الاتفاقية . كذلك عدم ترشيح أى شخص غير حزبى لعضوية الحكومة قبل التشاور بين الحزبين.

اللافت للانتباه هو أنه قد وقع على هذه الاتفاقية بالاضافة إلى رئيس الحزب الاجتماعى الديمقراطى ، نواب رئيس الحزب الخمسة زائداً رئيس الكتلة النيابية ورئيس كتلة الحزب فى مجلس الشيوخ، ومن الحزب المدنى الديمقراطى إضافة إلى رئيس الحزب وقع نوابه الأربعة ثم رئيس الكتلة النيابية ورئيس كتلة شيوخ الحزب

ردود الأفعال.

أحدث الاتفاق السياسى بين الحزبين الاجتماعى الديمقراطى والمدنى الديمقراطى ردود أفعال متباينة ، رافضة ومهاجمة ذلك الاتفاق والتى كان من بينها:

– السيد رئيس الجمهورية **فاتسلاف هافل** وصف الاتفاق بأنه **تحالف يهدف إلى تقاسم المناصب السياسية العليا ، وأن نتائجه ستكون سلبية على العلاقات الديمقراطية فى البلاد** وأنه أى **هافل** يرى من واجبه التصدى للأمر ومواجهته بمختلف الطرق الدبلوماسية.

– حسب المعلقين فان السيد فاتسلاف **هافل يخشى من أن يؤدى الاتفاق المذكور إلى تقليص سلطات رئيس الجمهورية التى كان يسعى هو شخصياً لتوسيعها.** وفى هذا السياق اتهم **هافل** حزب كلاوس بالسعى لعزله من منصبه.

فاتسلاف هافل يخشى كذلك أن يؤدى الاتفاق إلى« تهميش دور الحزبين الصغيرين» الاتحاد المسيحى – حزب الشعب ، وإتحاد الحرية فى الحياة السياسية خاصة وأن **هافل** كان يسعى إلى تحقيق إئتلاف ثلاثى يضم الحزب الإجتماعى الديمقراطى والاتحاد المسيحى – حزب الشعب ثم اتحاد الحرية.

– فى مناظرة تلفزيونية بين رئيس الحزب الاجتماعى الديمقراطى **ميلوش زيمان** ورئيس الحزب الاتحاد المسيحى – حزب الشعب **يوزف لوكس** وصف الأخير الإتفاقية **بأنها تهدف إلى تقاسم السلطة فى الدولة بين الحزبين إلى الأبد ودعى إلى منع الاحتكار فى السياسة.**

وفى هذا السياق أعلن السيد **يان كاسال** أحد نواب الحزب الاتحاد المسيحى – حزب الشعب بأن حزبه سيطلع العالم بما يجرى أى أن حزبين تشيكيين يسعيان إلى احتكار السلطة مناصفة.

أما موقف قادة اتحاد الحرية من الاتفاق فقد كان متباينا وعجزت قيادة الحزب عن اتخاذ موقف موحد. السيد **فلاديمير ملينارش** رئيس كتلة اتحاد الحرية فى مجلس النواب وجه انتقاداً شديداً لقيادة حزبه التى وصف موقفها خلال المفاوضات مع قيادة الحزب الاجتماعى الديمقراطى بالتشدد الأمر الذى حسب وجهة نظره تسبب فى ضياع فرصة تشكيل إئتلاف ثلاثى بين حزب إتحاد الحرية والحزب الإجتماعى الديمقراطى والاتحاد المسيحى – حزب الشعب

الحكومة الجديدة

– فى ٢٢-٧-٩٨ تم إعلان أسماء وزراء الحكومة الجديدة وإصدار المرسوم الجمهورى باستيزارهم . وقد ضمت الحكومة ١٩ وزيراً برئاسة السيد **ميلوش زيمان. بذلك يكون قد تم تشكيل أول حكومة يسارية فى الجمهورية التشيكية بعد تسعة أعوام من حكم اليمين** وهو الأمر الذى كانت تسعى كل قوى اليمين وكذلك السيد رئيس الجمهورية للحيلولة دون حدوثه.

ماتجدر الإشارة إليه أن بعض قيادات الحزب الاجتماعى الديمقراطى عبرت عن تحفظاتها على تعيين بعض الوزراء وأن رئيس الحزب لم يقبل تلك التحفظات ، كما أنه لم يسمح بأى تدخل أثناء اختياره لأعضاء الحكومة . لكن **وحسب المعلقين وماتناقلته وسائل الإعلام ، فان أغلب أعضاء الحكومة يتولى كل منهم منصباً له علاقة مباشرة بتخصص الحاصل فيه على شهادة علمية.**

ضمت الحكومة الجديدة أربعة نواب للرئيس كل واحد منهم متخصص فى شأن من الشئون عكس ماكان عليه الوضع فى الحكومة السابقة التى كانت تضم نائبين للرئيس فقط وغير متخصصين .

فى إشارة إلى مهام الحكومة ، أعلن السيد رئيس الوزراء الجديد **ميلوش زيمان** أن المشكلة الاقتصادية تعتبرالعبء الرئيسى الذى يواجه الحكومة خاصة أن جميع المؤشرات الاقتصادية تسير فى اتجاه سالب ، هذا مع تزايد معدلات البطالة وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادى والعجز المتنامى فى الميزانية العامة . وقد لخصت الحكومة أو برنامجها فى النقاط التالية:

١– مكافحة الجريمة الاقتصادية.
٢– تسريع وتائر النمو الاقتصادى.
٣– إصلاح نظام الإدارة العامة.
٤– إصلاح التشريعات الإجتماعية.
٥– السرعة فى اقتباس وتبنى تشريعات وقوانين الاتحاد الأوربى.

وحسب المعلقين فان الحكومة الجديدة لن تكون طليقة اليد فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج الانتخابى للحزب الاجتماعى الديمقراطى خاصة وأن **الاتفاق مع الحزب المدنى الديمقراطى سيحد دون شك من إمكانية الحزب الاجتماعى الديمقراطى فى الحركة** وتعطيل تنفيذ فعالية" **الأيادى النظيفة** والخاصة بمحاربة الفساد الذى استشرى أثناء فترة حكم الحزب المدنى الديمقراطى ، يضاف إلى ذلك مراجعة عمليات التخصيص .

وفى تصريح لرئيس الوزراء الجديد أن **"فعالية الأيادى النظيفة " لاتستثنى أى وزير سابق وأن الحكومة ستتمسك بمبدأ خضوع الجميع للقانون.**

عندما يتحرك العاطلون فى فرنسا

بيت العالم

«من يبذر البؤس يجنى الغضب»

باريس من :

أديب ديمترى



صدر فى أول أبريل من هذا العام فى باريس عدد خاص من مجلة «**الاقتصاد والاحصاء**» الشهرية عن« **المعهد القومى للاحصاء والدراسات الاقتصادية**»(INESEE) مكرس «**لقياس الفقر فى الوقت الراهن**» وجاء فى صدر صفحاتها الرقم التالى :«**٥٧ مليونا من الأنفس يعيشون فى فقر فى بلدان أوروبا الغربية بدولها الاثنتى عشرة (١٩٩٣) ،٣٥٪ منهم فى سن النشاط والعمل.**

والمسيرات فى أوروبا ضد البطالة والفقر والتهميش وفقدان الاستقرار الاجتماعى لم تنقطع ،وقد تحولت إلى أسلوب للتعبير والتغيير ،ففى أبريل ٩٧ عبرت مسيرة من هذه المسيرات المدن والقرى فى ايطاليا وأسبانيا واليونان والمملكة المتحدة وبدأت الحركة فى فلورنسا إيطاليا فى يونيو ٩٦ بعد اجتماع للمسئولين عن جمعيات العاطلين ونقابيين من عدة بلدان أوروبية .وقد غيرت هذه المسيرات من أساليب العمل التقليدية للنقابات ،كما انعشت الحوار السياسى فى بلدان المجموعة الأوروبية ، وطرحت مطالبها على أوسع نطاق.

الريادة لفرنسا دائما

ولكن فرنسا بتراثها الثورى العريق طوال القرون الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين تظل« **أم الثورات**» كما يقولون :**ثورات ١٧٨٩ ، ١٨٣٠، ١٨٤٨، وكومونه باريس ١٨٧١** وفى القرن العشرين المقاومة البطولية للاحتلال النازى والتى شاركت فيها جميع الفصائل الوطنية وفى المقدمة منها **حزبها الشيوعى** وأقربها **هبة مايو ٦٨** الثورية الراديكالية التى هزت النظام فى العمق **ففرنسا معروفة بحدة صراعاتها الاجتماعية والطبقية** .هذا التراث من النضالات الثورية والديمقراطية والراديكالية ،والقيم التى انبثقت عنها ، قيم الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية مغروسة فى تربتها الشعبية. ولذلك كانت ولا تزال رائدة بين بلدان أوروبا القريبة.

فى عصرنا، عصر الرأسمالية المتوحشة والليبرالية الجديدة وهيمنة السوق العالمى وقيم المال والاعمال وأقصى ربح، والتقدم العلمى والتكنولوجى ،تقف طبقاتها الشعبية وأحزابها ونقاباتها وتنظيماتها الديمقراطية والراديكالية بالمرصاد لبرجوازيتها الخاصة وهى العريقة أيضا .والتى تنعكس سياساتها اليمينية والمندمجة فى السوق العالمى ،فى تفاوت اجتماعى وطبقى هائل ،وما يترتب عليه من بطالة وفقر وتهميش بالنسبة لجماهير العاملين والاجراء والطبقات والفئات المسحوقة. هذا على الرغم من الغنى والثروة المتحققة ، ففرنسا تحتل المرتبة الرابعة بين دول العالم المتقدمة ، وواحدة من السبعة الكبار فى العالم الغنية بصناعاتها وزراعاتها المتطورة.

فالإحصاءات الأخيرة تقدر ضحايا البطالة وأسرهم بـ ٧ مليون من الأنفس .وهناك عاطل من كل اثنين يتلقى تعويضا متدنيا عن بطالته. وكانت نسبة الفقراء والمهمشين ممن لا يتعدى دخلهم الشهرى (٣٠٠) فرنك ٣٧٪ ١٩٩١ وأصبحت ٤٥،٦٪ سنة٩٦ . فهناك ستة ملايين شخص فى فرنسا يعيشون دون الحد الأدنى الاجتماعى ويدور دخلهم الشهرى حول(٢٣٠٠) فرنك.

ومنذ سنة ١٩٨٠ إلى ١٩٩٧ تناقص نصيب الأجور فى القيمة المضافة بمقدار (١٩) نقطة بينما تراجع الاستثمار بمقدار (٢،٥) .فالتراجع فى الاستثمار جاء على حساب مستوى الأجور ، بسبب معدلات الربحية العالمية فى سوق مفتوح. وأى زيادة فى الأجور تستردها المؤسسات من خلال زيادة الأسعار.

ويقدر البعض **دخل فرد واحد فى شهر من أغنى الأغنياء يزيد عن دخول مجموعة المهمشين طوال حياتهم** .والغالبية ممن يعيشون على المساعدات الاجتماعية يقفون تحت عتبة الفقر. ويقدر عدد من يعيشون حاليا على الحد الأدنى الاجتماعى بستة ملايين حسب دراسة قامت بها إحدى مراكز الدراسات (CERC) وهؤلاء انخفض مستوى معيشتهم منذ ١٩٨٣ نتيجة زيادة المحتاجين للمعونة مع عدم زيادة التمويل (جمعية لوموند ٩٨/١٧).

وعلق الملحق الاقتصادى الأسبوعى لصحيفة لوموند كبرى الصحف الفرنسية فى ٩٨/٢/١٠ على هذه الأوضاع بقوله: منذ ١٩٧٤ تضاعفت الثروات المنتجة فى فرنسا اعتمادا على عمل إنسانى أقل بمقدار الثلث: ولم تصل الانسانية مطلقا فى تاريخها إلى« عبثية» من هذا النوع ،**ولم يحدث فى الماضى قط أن أنتجت هذه الثروات الهائلة بهذه القلة من العمل .. فالاغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقرا والنظام يثبت بجلاء أنه« يعرف كيف ينتج بكفاءة فائقة ولكنه لا يرعى أى عدالة فى التوزيع.**

ولا خفاء هذا الافلاس تدفع الرأسمالية

إلى الأمام «**بالحروب الاقتصادية**» وهى لازمة من لوازم العـولمة.، فى نفس الوقت الذى تضيق فيه على الأجور وتضحى «بدولة الرفاهية» وبأى سياسة قوية.. هذا ما يقوله معلق اللجنة الاقتصادى فى صحيفة لوموند وليس عضوا فى الحزب الشيوعى الفرنسى».

وامبراطورية الشركات متعددة الجنسيات وعابرة القارات تزداد اتساعا ونفوذا وتسيطر على ٤٠٪ من التجارة العالمية، ويزداد سوق المال سطوة ودكتاتورية . فلابد من نمط ونموذج جديد «العدو الرئيسى لهذا المجتمع لم يعد هو التهديد الشيوعى ،بل هو على وجه التحديد الرأسمالية».

ثلاثة ملايين ساكن فى(٥٠ر٠)حى سكنى فى أطراف المدن والتى تسمى اليوم«بالجيتو» وتوصف بأنها أحياء صعبة أو مشكلة ،والمشاكل ذات طبيعة اجتماعية قبل أن تكون أمنية أو حضرية .كما تثبت المعطيات التى يقدمها «**المعهد القومى للاحصاء والدراسات الاقتصادية** ،الذى سبق ذكره فى استبياناته الأخيرة عن «التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى هذه الأحياء التى يسودها البؤس «وتثير الرعب» على حد تعبير معلق صحيفة لوموند.

وفى استبيان آخر أجرى على المستوى القومى بعنوان:«**ظروف الحياة للسكان الفقراء**» ،**وذلك خلال عام ٩٣ / ٩٤ من هذه الأحياء «المشكلة » يدل على أن شاب من كل اثنين يعيش فى أسرة تمسها البطالة**.ومن علامات انخفاض المعيشة : ٨٪ من سكان هذه المدن ليس لهم حسابات جارية فى البنوك مقابل (٤٪) على المستوى القومى. وعن العلاقات الاجتماعية ٣٢٪ ليس لهم أى علاقات خارج الأسرة إلا فى القليل ،فى مقابل ٢١٪ على المستوى القومى و١٥٪ يعيشون فى مساكن مزدحمة، فى مقابل ٩٪ على المستوى القومى و٩٠٪ من سكان هذه الأحياء يعتبرون أن المواصلات العامة غير كافية و٢٠٪ يسكنون بعيداً عن الخدمات الأساسية(محلات تجارية ، بريد ، مدارس ، مواصلات، حدائق، مسطحات خضراء). والشعور السائد بينهم « أننا نعيش بعيدا عن كل شئ».

وفى الدراسة التى أصدرها «**المعهد القومى للاحصاء والدراسات الاقتصادية**» والتى أشرنا إليها من قبل قدرت عدد العاطلين بـ(**٣ر٥) مليون بضم (٦ر٧) مليون من الانفس هم وعائلاتهم يكابدون الفقر** . وفى سنة٩٤ كان ١٥٪ من الأفراد فى عداد من يجلسون تحت عتبة الفقر، وهو ما يشكل (٥ر٢) مليون أسرة وبالمقارنة سنة٨٤ يظهر هبوط منتظم ومتواصل من انعدام المساواة طوال السبعينيات وحتى منتصف الثمانينات .ومعدل الفقر استقر فى السنوات العشر الأخيرة حول ١٠٪ ولكن هذا الثبات ظاهرى بينما يخفى تطورات عميقة.ففى خلال هذه السنوات جدد الفقر شبابه ، وأصبح «حضريا» أكثر، ويتعلق بالأجراء والعائلات التى تعتمد أكثر فأكثر على عائل واحد.

ففى إطار العاملين الفقراء ،هناك تطور ملحوظ فى زيادة الأسر التى يتعطل عائلها عن العمل.ومن هؤلاء يتعرض لخطر الانزلاق دون عتبة الفقر ٣٢٪ منذ عشر سنوات أصبحوا بعدها ٣٩٪ وقسم كبير من العاطلين لا يعيش الزوجين معا ،كما برزت أشكال جديدة من العمل : **العمل بعض الوقت ،والعمل** دون عقد أوراق، وهوما يقع فى جذر زيادة عدد الأسر الفقيرة .وفى المجموع زادت نسبة الفقراء بين الأجراء بين ٤ر٣ سنة٨٤ إلى ٧ر٤٪ سنة ٩٤.

يضاف إليه أن **خبراء الصحة يحذرون من الاضرار التى تلحق بالصحة من جراء التهميش** . وهو التحذير الذى وجهته اللجنة العليا للصحة العامة فى وثيقة رفعت إلى الحكومة فى ٩٨/٢/٢٠ ، وتؤكد على الاخطار التى يتعرض لها ما بين(**٠٠٠ر٤٠٠ -٠٠٠ر٦٠٠) طفل** أقل من ست سنوات يعيشون فى أسر تحت عتبة الفقر. وتطالب الوثيقة بوضع خطة سريعة لتأمين صحى شامل.

العاطلون يتحركون

كانت البداية فى الحقيقة فى هبة ديسمبر ٩٥ أو ما يطلق عليها اليوم «**عاصفة ديسمبر**» حين خطط اليمين الليبرالى الحاكم حينذاك لسحب الامتيازات والضمانات الاجتماعية أو على الأقل خفضها إلى الحد الأدنى ، فى العلاج والسكن ومعونات البطالة والمعاشات وغيرها من الامتيازات الاجتماعية التى انتزعتها الجماهير عبر نضالات طويلة سياسية ونقابية .حاول اليمين الحاكم وقتها تطبيق سياسات الليبرالية الجديدة فى القاء عبء الأزمة والعجز فى الميزان على كاهل العاملين والاغنياء وأعمال قوانين السوق بدعوى إطلاق الاستثمارات لمعالجة البطالة وزيادة فرصة العمل والتحديث. واضطر **شيراك** وحكومته اليمينية إلى سحب مشروعاتها ، أمام الاضراب الشامل لسائقى القطارات وسائر المواصلات فى عموم فرنسا بما أصاب البلاد بالشلل التام ، **وخرجت المظاهرات الحاشدة فى باريس ومدن الاقاليم واستطاعت الجماهير بحركتها المبادرة المحافظة على حقوقها وامتيازاتها الاجتماعية.**

كان ذلك فى ديسمبر ٩٥ ،وفى ٩٧ أضرب سائقو الشاحنات الكبيرة وأقاموا الحواجز (أكثر من ١٥٠ حاجزا)على الطرق السريعة التى تربط كل بلدان أوروبا الغربية، وشلت حركة السيارات عبر أوروبا. ولم ترفع الحواجز الا بعد تراجع أصحاب العمل وتسليمهم ببعض مطالب المضربين.

أما حركة العاطلين فقد كانت إحدى القمم التى وصلت إليها الحركة الاجتماعية فى فرنسا .بدأت فى ٩٧/١٢/١١ تلبية لنداء من لجنة العاطلين فى نقابة الـ C.G.T كبرى النقابات العمالية الفرنسية ذات التوجه اليسارى واحتل طالبو العمل مقرات تعويضات البطالة فى مرسيليا ، مطالبين بمنحة قدرها (**٣٠٠٠ فرنك**) بمناسبة حلول أعياد الميلاد ورأس السنة.

وفى الفترة من ١٥-١٢/٢٢ نظمت جمعيات الدفاع عن العاطلين وعدد من النقابات أسبوع عمل حول « **الأمور العاجلة اجتماعيا**».

وفى ١٧ ديسمبر احتلت جمعيات العاطلين **هرم متحف اللوفر** وفى ١٢/٢٠ أعلن ممثلو منظمات العاطلين «نداء اللوفر» يدعو لعقد مؤتمر فى إطار النضال ضد البطالة .كما طالبوا برفع الحد الأدنى الاجتماعى إلى جانب مطالب اجتماعية أخرى.

ومنذ ذلك التاريخ وطوال شهر يناير وجانب من فبراير عمت فرنسا كلها تظاهرات حاشدة سار فيها الالوف ، واحتل العاطلون مقرات تعويضات البطالة، واضطر البوليس إلى اجلائهم بالقوة فى ١/١٠ وكلما اجلاهم البوليس عن موقع احتلوا آخر. وصرح **روبير هو** سكرتير الحزب الشيوعى أمام اللجنة الوطنية فى الحزب: أفضل الحوار على قوات البوليس والحزب الشيوعى يشارك فى الحكم ضمن أحزاب «اليسار المتعدد» .كما عبر فى الاذاعة عن تأييده لمطلب إعادة تقييم «الحد الأدنى الاجتماعى» كما وصف رئيس المجموعة الشيوعية فى المجلس الوطنى **الان بوسكيه** أن الاجراءات البوليسية خطأ كبير سياسيا وإنسانيا.

واستمرت المظاهرات والاعتصامات والاجتماعات فى اصرار حتى تجاب مطالبهم «**معا مستمرين**» . ونظم فى ١٤ يوما قوميا للمطالبة باعادة تقدير الحد الأدنى الاجتماعى .**وفى يوم ١/١٨ قدر عدد المتظاهرين فى باريس وحدها بـ(٠٠٠ر٢٠) وسار على رأس المتظاهرين أعضاء من حكومة اليسار وقادة**

الحزب الشيوعي وفي المقدمة سكرتير الحزب، كما شارك في المظاهرة «حركة المواطنة» والخضر من أحزاب «اليسار المتعدد» وغيرهم من قوى اليسار الثوري.

فاجأت الحركة الجميع ، ورغم مفاجأتها ، فقد جاءت امتداداً طبيعيا لكل ما سبقها من حركات اجتماعية أو مطلبية ، وإن كانت أبعد عمقا واتساعا، فقد تخطت في اتساعها كافة الاحزاب والتنظيمات النقابية ،كما اتسمت بطابع راديكالي.

وأمام هذا الاجراء اضطر رئيس الحكومة **ليونيل جوسبان** الاشتراكي إلى الاجتماع بممثليهم يوم ٩/١٢/٩٧ وأقر في الاجماع مجموعة من الاجراءات العاجلة للتخفيف من معاناة العاطلين ،ومن بينها إنشاء صندوق رصد له **مليار فرنك** ليوزع على الأكثر حاجة وبؤسا بينهم .كما استقبلتهم **مدام مارتين أوبري** وزيره العمل يوم ١/١٢ وعبروا عن تأكيدهم لمطالبهم واستمرارهم في حركتهم وأعلنوا أن اجراءات الحكومة غير كافية.

وعندما أعلن **جوسبان** أمام التلفزيون في ١/٢٢ رفضه لمطالبهم قائلا إن أموال الدولة ينبغي أن تذهب لزيادة فرص العمل لا إلى المعونات والمساعدات ، وأن رفع الحد الادنى الاجتماعي ، وقد أصبح مطلبهم الرئيسي بعد أن انضمت اليهم حركة المهمشين ، يكلف الدولة(**٧٠) مليار فرنك** ،وهو «ما يقلب سياساتنا الاقتصادية على حد قوله «ولا نستطيع أن نطلب من الفرنسيين أن يتحملوا ضرائب اضافية قدرها(٧٠) مليار ولذلك سنكتفي بحالات الاسعاف السريع واستطرد «**إن جوهر سياستنا التركيز على السياسات الاقتصادية التي توفر فرصا للعمل » اريد مجتمع عمل لا مجتمع مساعدات»!!.**

وكان رد العاطلين المباشر على **جوسبان** أن أثاروا قضية فساد الرأسمالية وفضيحة بنك الكريدي ليونيه أكبر البنوك الفرنسية وأعرقها ، والذي بدد المليارات بالغش والتدليس ،ومبادرة الحكومة إلى نجدته بتعويض خسائره الجسيمة ،كما طالبوا بمصادرة الثروات الكبيرة.

شعارات

ومن الشعارات التي ارتفعت في المظاهرات والاعتصامات ، فقد رفع العديد من جمعيات الدفاع عن العاطلين شعار:

«العاجل لا ينتظر»

«معا سنكمل المسيرة».

«البوليس في كل مكان والعدالة ليس لها مكان».

«أوربا الموحدة على حساب البطالة والعاطلين لا نريدها».

«جوسبان أنت مفلس.. سئ.. هالك .. العاطلون نزلوا إلى الشارع».

تأييد الحركة

ونشرت إحدى المجلات نتائج استبيان أجرته وكالةIPOSOS : **٧٠٪ من الفرنسيين** يقفون إلى جانب الحركة و(٧٠٪ يعتبرون أن استمرار الحركة له ما يبرره و**٥٤٪** لا يوافقون على موقف الحكومة فيما يتعلق بحل النزاع.

وبالسؤال عن تعويضات البطالة **٥٥٪** ممن وجه إليهم السؤال اعتبروا أن هذا التعويض غير كاف ويتعين زيادته و**٣١ ٪** اعتبروه كافيا و**٢٪** اعتبروه زائداً عن الحد.

والقريبون من **الحزب الشيوعي** يعتبرون أن حركة العاطلين أكثر من مبرر (٩٤٪) يليهم الخضر(٧٩)٪ والاشتراكيون (٧٣٪) . وأعدى أعداء الحركة في ضرب اليمين الديجولي (RPR) ٣٦٪.

قلق

ووراء هذا التأييد الواسع لحركة العاطلين من الجماهير الشعبية ، الخوف المسيطر على الاجراء والعاملين من شبح البطالة.

وتدل الاستبيانات التي أجريت خلال عام ٩٥ : **أن ثلاثة فرنسيين من كل أربعة يتهددهم هاجس البطالة** ،ومن بين ممن تقل أعمارهم عن الستين ٢٥٪ فقط يعتقدون أنهم بمنأى عن البطالة بينما **٢٦٪** تتملكهم مشاعر الخوف الشديد يصل عددهم إلى ضعف عدد العاطلين فعلا و**٣٩٪** منهم شعورهم بالخوف مرتفع نسبيا و**٦٢٪**من العاملين النشطين يعتقدون أنهم اذا فقدوا عملهم فسيجدون صعوبة في العثور على عمل آخر، إن لم تكن هذه الصعوبة كبيرة جدا .

وحسب استبيان اخر **٤٣٪**من الأشخاص الذين يخشون على وظيفتهم يتوقعون تدهور الاقتصاد الفرنسي ،في مقابل (**٣٠٪**) لا يشعرون بقلق خاص.

وفي تحقيقات أخرى أجريت أيضا خلال عام ٩٥- **٥٢٪** يطالبون بتغيير راديكالي في مقابل **٤١٪** من العاملين والغالبية بين العاطلين تعتقد أن **الديمقراطية الفرنسية سيئة. و٥٧٪ من العاطلين لمدد طويلة يتمنون تغييرا راديكاليا في مقابل ٥٢٪ ممن تعطلوا منذ ستة أشهر و ٤٥٪ من العاطلين أقل من ستة شهور.**

موقف الصحافة

علقت صحيفة **اللوموند** في افتتاحيتها يومي ١٨- ١٩ /١/٩٨ بقولها : القانون الأساسي في البلاد وهو الدستور ينص منذ سنة٤٦ «على كل فرد واجب العمل ،والحق في الحصول على عمل.. وكل كائن بشري بسبب ستة أو حالته الجسمانية أو العقلية أو وضعه الاقتصادي يجد نفسه عاجزا عن العمل له الحق في الحصول على الاعانة المناسبة من المجتمع والتيس تعينه على الحياة».

إن فقدان الأمن الاجتماعي يهدد (٧) مليون من الفرنسيين وفي بلادنا ٢٫٨ مليون عامل فقير اجراء بأقل من(٥٠٠) فرنك شهريا و٣٫٣ مليون عائلة أي ستة ملايين فرد تقريبا دون عمل أو دخل ، ومورده الوحيد هو معونات الحد الادنى الاجتماعي . والغالبية بينهم تعيش دون عتبة الفقر الذي تتحدد ب(٣٣١٦) فرنكاً للفرد. وبينما ارتفع مستوى الحياة في المتوسط ١٥٪ من سنوات ٨٢-٩٥ فإن مستوى الحد الأدنى الاجتماعي يقع دون هذا المتوسط بنسبة تتراوح بين ٢٠ ٪ إلى ٤٠٪.

وهذه الأرقام وحدها تكفي للدلالة على ضرورة نوع من «**الأسعاف الاجتماعي**» وهي التي تدفع بحركة العاطلين التي تشهدها. وهي الفئة المنسية عادة أو يغلب تجاهلها أو هي مصدر خوف لدى البعض .هذا العالم من التهميش والبؤس.

وجوسبان على عكس وعوده الانتخابية يتمسك بارثوذكسية اقتصادية تحافظ على التوازن، فضلا عن الهامش الضيق للحركة الذي تفرضه معايير الوحدة الاوروبية وبين سنوات (٧٠-٩٥) زاد إنتاج الثروات في بلادنا بنسبة ٨٥٪ بينما زاد عدد المستحقين للحد الأدنى الاجتماعي بنسبة ١٠٠٪.

وختمت افتتاحية اللموند بقولها : **معنى ذلك أن الفقراء يزدادون فقرا بينما البلاد تزداد غنى وثروة.**

وكتب ثلاثة من علماء الاجتماع بياناً يعبر عن مجموعة تسمى نفسها « **دواعي العمل والتحرك».**

«أخيرا ها هو العمل الجمعي جاء ليحطم جدار العزلة واللامبالاة الاعلامية والسياسية. وعندما فوجئ البعض بهذا التحرك غير المتوقع ،وغير المرغوب فيه أيضا، برزت الالاعيب المهنية ، وادعى البعض أن الغرض من الحركة اعلامي. أما الكسب الأول للحركة ، فهو الحركة ذاتها ، التي أسهمت في ابعاد فاقدي الاتجاه عن حزب « الجبهة الوطنية» العنصري الفاشي».

وحركة العاطلين هي في الحقيقة في رأي العلماء الثلاثة مشروع منظمة جماعية تضم

من شاركوا فى مولدها وبعثها : انطلقت من العزلة والاكتئاب والعار والخضوع الفردى ، إلى العمل والتحرك الجماعى، ومن الخضوع والاستسلام والسلبية والانطواء على الذات والصمت ،إلى الحديث فى العلن.. وأصبح شعار الحركة «من يبذر البؤس يجنى الغضب».

ويمضى البيان قائلاً: وقد اقتضت سياسات الليبرالية الجديدة ، بدءا من العلاقة المؤكدة بين البطالة «ومعدلات الربحية العالية. فالظاهرتان مرتبطتان ومتداخلتان «**فعندما ترفع البورصة أعلام البهجة ، يزداد العاطلون بؤسا**» ، فاغتناء البعض رهن بافقار الاخر.

وتظل البطالة هى السلاح الأقصى فى واقع الأمر، بيد أصحاب العمل لفرض تكثيف العمل وتدنى ظروفه ،وعدم الاستقرار والمرونة .فعندما تفضل المؤسسات وتسرح عمالها ،وتعلن ذلك فى الصحف ووسائل الاعلا «تصعد الاسهم وتشتعل وعندما يعلن عن تراجع البطالة فى الولايات المتحدة تهبط بورصة **وول ستريت** ،وفى فرنسا سجلت البورصة أرقاما قياسية».

ولكن حركة العاطلين هدمت التفرقة بين المهمشين والعاطلين ،وبين العاطلين والاجراء **فالعاطل لمدة طويلة هو فى الحقيقة مهمش مع وقف التنفيذ ،وهذا الأخير هو عاطل بالقوة** فعدم الاستقرار بشكل شامل وبخاصة بين الشباب ،وفقدان الأمن الاجتماعى المنتظم هى المناخات الضرورية التى تخلقها سياسات الليبرالية الجديدة.. فهى تحيل كل أجير إلى عاطل بالقوة .. واجلاء العاطلين بالقوة لا يحل المشكلة.. بل سيأتى وقت للتحرك .. يتحرك فيه جيش الاحتياطى من العاطلين والعاملين فى ظروف مقلقة .. والذين حكم عليهم بالخضوع يتقلبون على واضعى هذه السياسات التى يسمونها «**اشتراكية**» اعتمادا على ثقة شريرة فى سلبية المسحوقين والأشد انسحاقا».. بهذا يختم علماء الاجتماع الثلاثة بيانهم.

وكتب باحثان فى«**المركز القومى للبحث العلمى**»CNRS« عندما رفض **جوسبان** رفع الحد الأدنى الاجتماعى حاز على تهانى أصحاب الأعمال الفرنسيين ،كما عبروا عن سعادتهم .والحزم قد يثير إعجاب الرأى العام المحافظ، ولكنه لن يحل شيئا فى العمق ، فضلا عن أنه يخلق هوة بين اليسار وناخبيه .وقد نجحت حركة العاطلين فى بروز تنظيمات جديدة دأبها الاصرار على العمل من أجل أولويات اقتصادية واجتماعية . فهى تدين فقدان المساواة ،والتوزيع غير العادل للدخل القومى ، وتدعو إلى اجراءات ديمقراطية أعمق في الشئون المالية. فالضرائب لا تطال سوى ١٥٪من الدخول المالية، بينما دخل العمل لا يعفى منها بأى حال«..».

ريبورتاج

طوال حركة الاعتصامات والمظاهرات نشطت الصحافة وكل وسائل الاعلام فى تقضى مايجول فى أذهان وعقول المعتصمين المتظاهرين ،وهبط سيل من التحقيقات والريبورتاجات .. بالغ الأهمية والدلالة يعكس هموم المشاركين ورؤاهم للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ولا يتسع المجال بالطبع لنقل صورة وافية منها .. ونكتفى ببضع شذرات:

-جاء على لسان احد المعتصمين :«**يعدوننا بالحوار فإذا بنا نتلقى ضربات الهراوات ولكننا لا زلنا أكثر اصرارا وحماسا .. الناس تريد استعادة حقوقها ،وكل ما سرق منهم. ونحن الذين «بدون» «بدون عمل» «بدون مأوى» «بدون حقوق» «بدون صوت» «بدون هوية» .. ولذلك فنحن نساند الذين «بدون أوراق»**،

-عندما أرى الشباب فى الحى الذى أقطنه .. أعمارهم ٢٥ سنة فأقل ،وليس لهم الحق فى الحياة.. إننا ندعوهم للثورة .. فهنا المجتمع قد فسد وأصابه العطن ،ولابد من تحطيمه.

-وفى ركن من قاعة أحد مقرات تعويضات البطالة تقف «**رينيه**» شابه لها من العمر عشرون سنة «ولا تحصل على شئ.. لا شئ على الاطلاق .. وليس لى مسكن ثابت ولذلك طلبت معونة من هيئة تعويض العاطلين..

-وأخر يقول «معا اكتشفنا أننا قوة .. كنت على وشك الانتحار .. ولكن عندما اجتمعنا .. فى الكريسماس شربنا بعض الكؤوس ورقصنا.. لقد أصبحنا اخوة واخوات...

-عامل تدفئة يستغل بعض الوقت لشهور وأسابيع .. يحل محل العمال الدائمين..لقد دخلت البيوت .. **ورأيت البؤس بعينى ..فى كل مكان ١٠٠٪ من السكان يملكون ٥٠٪ من الثروة القومية .. لم يعد السكوت ممكنا.**

-شاب يقبض (٢٨٠٠) فرنك بعد دفع الايجار والوصولات المختلفة «**لا يتبقى لى ما أقتات به أو أعيش**».

-وزوجان وطفل يحصلان على(٢٢٠٠) فرنك ..«لم نعد تعرف ماذا نفعل وكيف نتصرف».

-أجد نفسى مثل السكران ، وأحس أحيانا أننى محاصر ..أما مع هذا الاضراب .. فلم يعد هذا الشعور يزايلنى أبدا ..عندما يلتقى الناس بالناس فى تجمع أخوى.. شئ غير متصور.

-فى القاعة يتوقف الرجال والنساء عن الرقص ، ويهتفون :«**معا معا جميعا «جوسبان أنت مفلس- سئ هالك- العاطلون نزلوا إلى الشارع»**.

المعركة تتصاعد وتشتد فى كل مكان على نطاق العالم ،شماله وجنوبه ، أقصى شرقه وغربه، ليس صراع حضارات ولا شعوب ، بل صراع ضد قوى الشر التى تتعولم ،الرأسمالية العالمية التى تتوحش وتبرز أنيابها ومخالبها ، ويشتد نهبها فى البلدان المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، وتنعكس سياساتها الليبرالية الجديدة وقوانين السوق والمال : بطالة وفقر وتهميش **والبطالة والفقر والتهميش هو هو حيثما كان ، وإن كان فى بلداننا أوسع مدى وأشد فداحة ، وينقل إلى مجاعات ومذابح وصراعات قبلية وعرقية تفكك الأمم والشعوب والدول.**

ولكن هذه الرأسمالية تفسد وتحلل وتتكرر أزماتها ،**ركود وكساد ، ويتحول الفساد إلى شبه وباء عالمى يطال رجال الحكم والمال فى البلدان المتقدمة والمتخلفة على حد سواء.**وإن كانت الشعوب فى بلدان الغرب المتقدمة تخوض معركتها فى ظروف أفضل بكثير فى ظل الحريات الديمقراطية الليبرالية المغروسة فى تربتها ، وإن بدى اليوم عجزها وقصورها ، ولذلك جاءت حركة الشارع أوسع مدى ،تخطت كافة الاحزاب والنقابات والتنظيمات .**واليسار عموما يصعد فى هذه البلدان ولكن أحزاب الاشتراكية الديمقراطية تكشف عن انتمائها الحقيقى** ،واليسار الراديكالى والشيوعى لم يبلور بعد سياساته واختياراته بوضوح . لذلك تصعد الاحزاب العنصرية والفاشية فى نفس الوقت بين الجماهير فاقدة الاتجاه وفى مناخ البلبلة وفقدان الوضوح . تبرز قضية الديمقراطية وتحتل الصدارة فى كل مكان، بعد أن تبينت أبعادها الاجتماعية والاقتصادية وتأكدت ضرورتها الملحة والعاجلة.

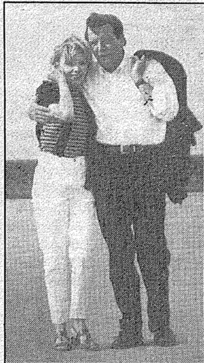


المانيا قبل يوم الحسم



كول وزوجته

هل يخسر المعركة؟



جيرهارد شريدر وزوجته

مرشح الحزب الديمقراطى الاجتماعى

وسط انشغال الاعلام بفضائح الرئيس الأمريكى ومناوشات المعركة الانتخابية الالمانية التى اقترب يوم حسمها (٢٧ سبتمبر) أعلن الحزب الديمقراطى الاجتماعى ما يسمى برنامج الانطلاق ويعنى به برنامج المائة يوم الأولى بعد تشكيله الحكومة لو فاز فى الانتخابات .وكان الحزب الديمقراطى الاجتماعى قد وزع بطاقة تشبه كرت البنك تتضمن ضمانات للناخبين بانه سيحقق وعوده الانتخابية.

برنامج المائة يوم

المسمى **برنامج الانطلاق** استقبل بترحيب من النقابات ومن الخضر ليس لانه يقدم شيئا جديدا تماما وانما لان به بعض التحديد بعد مراوحة الدعاية الانتخابية للحزب الديمقراطى الاجتماعى فى العموميات .وأيضا لانه يلبى مطالب نقابية ويقترب من تصورات الخضر فيما يخص الاستغناء عن الطاقة النووية.

ويركز برنامج الانطلاق على إقامة تحالف من أجل العمل ويعنى أن تلتقى النقابات والحكومة وأصحاب الأعمال على إجراءات ملموسة لخلق وظائف وتوفير أماكن للتعليم المهنى للشباب .وكانت النقابات قد طالبت بهذا التحالف إلا أن اتهامات الرأسماليين احبطته بمساعدة **حكومة كول.**

ومن الواضح أن برنامج الانطلاق يستهدف بوعود ملموسة كسب فئات واسعة من الناخبين أيضا من خارج **«الوسط الجديد»** الذى يعتقد قادة الحزب الديمقراطى الاجتماعى أنه يشكل القاعدة الاجتماعية لبرنامجهم.

ومن الإجراءات الاجتماعية المتضمنة فى برنامج الانطلاق **زيادة علاوة الاطفال ،وانشاء مائة ألف وظيفة للعاطلين من الشباب.**

ووعد البرنامج بتخفيض الضرائب على أصحاب الدخول المحدودة وتخفيضها تدريجيا أيضا بالنسبة لأصحاب الاعمال وإن كان بدرجة أقل مما أرادت **حكومة كول** تنفيذه .كما ينص البرنامج على العودة عن القرارات التى اتخذتها **حكومة كول** والتى حدت من ضمانات العمال ضد الفصل. واجراءات أخرى اتخذتها حكومة **كول** ضد مصالح العاملين. وخارج الاجراءات الاجتماعية تحدث البرنامج بشكل أقل تحديدا عن البدء بمحادثات بين الحكومة وشركات الطاقة للوصول إلى اتفاق حول الاستغناء عن الطاقة النووية.

وربما كان أهم ما فى البرنامج أنه وضع بعض الحدود المميزة بين مواقف هذا الحزب من جهة والتحالف الحاكم من جهة أخرى.

منتقدو البرنامج من معسكر المحافظين النيوليبراليين أعلنوا كالعادة أنه يمثل كارثة اقتصادية. ومن أوساط اليسار والنقابات جاء الانتقاد بان الحزب الديمقراطى الاجتماعى اختار طريقا يجعل الباب مفتوحا لتشكيل حكومة ائتلافية مع المحافظين لانه لم يخرج ببرنامجه عن المجرى الأساسى لسياسة النيوليبرالية التى يعتمدها الحكم.

نيوليبرالية مهذبة

وفى الواقع تمثل كامل مواقف القيادات الديمقراطية الاجتماعية ما يمكن أن نسميه **«محاولة لتهذيب النيوليبرالية»** دون تقديم بديل يخرج عن إطارها حتى فى حدود برنامج يقوم على سياسة اصلاح كينزانية تتناسب مع حجم وعمق الازمة الاقتصادية والاجتماعية التى تسود بلدان أوروبا الغربية.

ولكن منتقدى الديمقراطية الاجتماعية يرون **أن ذهاب حكم كول وتشكيل حكومة من الديمقراطى الاجتماعى والخضر سينشئ ديناميكية تفسح المجال للتغيير ولانهاء حالة الجمود التى خلقتها الاصولية النيوليبرالية فى المجال الاقتصادى الاجتماعى ،الحالة المرتبطة بالميل لتقليص الحقوق والحريات الديمقراطية ولزيادة الدور القمعى للدولة.**

والرغبة فى التغيير نابعة من عدم الرضاء عن الأوضاع التى أنشأها حكم المحافظين وحزب الاحرار طوال ١٦ سنة . وأصبحت المانيا تسجل بالفعل العديد من الأرقام القياسية السلبية . فمنذ الخمسينيات لم يحدث ان كان بالمانيا هذا العدد من العاطلين عن العمل، كما وصل عدد الذين بلا مأوى ،والباحثين عن مسكن وعدد المضطرين للحصول على معونة اجتماعية إلى أعلى الأرقام القياسية . وبلغت مديونية الدولة حجما ستظل الاجيال القادمة تئن تحت وطئته .**والطريق الذى يسلكه الحكم الذى يقوده المحافظون لا يرى حلولا سوى جعل العاملين**

رسالة المانيا

نبيل يعقوب

والمسنين والمهمشين والاجيال المقبلة تدفع حساب سياساتهم التى تزيد الاثرياء ثراء والفقراء فقرا.

وضحية هذه السياسات ليس فقط نموذج «الدولة الاجتماعية» وما كانت تعنيه بل أيضا نموذج الديمقراطية والمجتمع المدنى والغنى الثقافى.

قضايا أساسية تعجز النيوليبرالية عن حلها

ويردد المحافظون فى دعاياتهم الانتخابية ان تغيير الحكومة سينهى النهوض الاقتصادى البادى ويستندون إلى حقيقة أن الناتج المحلى الاجمالى ازداد سنة ١٩٩٧ بقدر يزيد عن نموه فى العام السابق له. ولكنهم لا يملكون حلولا لقضايا استراتيجية تواجه المجتمع الالمانى.

نمو الانتاج تصاحبه ظاهرة تفاقم مشكلة البطالة، بل إن نمط النمو الرأسمالى الحالى يكافئ رأس المال الطفيلى المضارب ويشجع على تدمير القوى المنتجة الرئيسية وهى الانسان (**٥ر٤ مليون عاطل عن العمل**).

– **زيادة الثروة تصاحبها ظاهرة استفحال الفقر.**

ورغم أن الفقر والبطالة فى المانيا فى جوانبهما المادية يختلفان عن الفقر والبطالة فى أفريقيا وآسيا إلا أنهما يحملان كل مظاهر الفقر الروحى ويمثلان لغما متفجرا يهدد بعزوف جماهير عريضة عن كل ما يسمى ديمقراطية ويمهدان الأرض للقوى النازية الجديدة السوداء. وتعلن نتائج استطلاعات الرأى الحديثة أن اليمين المتطرف يسانده نحو ٢٠٪ من الناخبين.

–**التطور العلمى والتكنولوجى بما يعنيه من إمكانات تطور هائلة للاقتصاد تصاحبه ظاهرة الضمور السكانى وعجز الصناديق الاجتماعية عن ضمان مستقبل المسنين والاستمرار فى تدمير البيئة.**(بالمانيا التى يبلغ عدد سكانها ٨٢ مليون نحو ٤٠ مليون سيارة واضطرت ثلاث مقاطعات فى وسط أغسطس لاعلان حالة الطوارئ بالنسبة للوضع البيئى وتحد من استخدام السيارات بسبب ارتفاع نسبة الاوزون التى تزيد بسبب استعمال السيارات عند ارتفاع درجات الحرارة).

–**وتمثل الازمة فى شرق المانيا واحدة من أخطر معضلات المجتمع الالمانى**، شرق المانيا الذى يمثل ٢٠٪ من السكان لا يقدم بعد تدمير طاقاته الانتاجية سوى ٧٪ فقط من الانتاج الصناعى وهبط نصيبه فى إجمالى صادرات المانيا إلى ٣٪ ومعدل نمو الانتاج المحلى الاجمالى فى شرق المانيا والذى كانت **حكومة كول** تتباهى بارتفاعه– بما يعنى أن شرق المانيا فى الطريق للحاق بالغرب– انخفض فى عام ١٩٩٧ (٧ر١٪) ليقل عن المعدل فى الغرب(٣ر٢٪).

–**وبمثل التناقض بين نمو الانتاج للسوق المحلى والانتاج للتصدير** إحدى النتائج الحتمية لسياسات التنمية الرأسمالية التى يحركها قانون الربح. وتنعكس هذه الظاهرة فى عدم تناسب بين النمو القوى للطلب الخارجى على المنتجات الالمانية والطلب المحلى الذى يتسم بالضعف. بلغ معدل زيادة الصادرات عام ١٩٩٧– ٥ر١٢٪ وزيادة فائض ميزان التجارة الخارجية بنسبة ٢٣٪ والذى وصل إلى ١٢١ مليار مارك. مقابل هذا يؤدى الانخفاض فى الأجور الحقيقية واستفحال البطالة واضطرار ملايين الناس للاعتماد على المعونات الاجتماعية إلى انكماش الطلب فى السوق المحلى. وهنا تدور الدوامة التى تعنى أن **البطالة والفقر يؤديان إلي الحد من النمو، أى إلى المزيد من البطالة والفقر.**

هذه بعض نتائج السياسات النيوليبرالية والتى لا تمثل توجها اقتصاديا فقط بل نظاما اجتماعيا وعقيدة تتبناها النخب الحاكمة على اختلاف احزابها.

أوروبا بين ضرورة التغيير وعوائقه

وقد جعلت النيوليبرالية الديمقراطية الاجتماعية فى كل أوروبا تقف عاجزة أمام قضية البطالة، وهى القضية التى مثلت مركز ثقل فى نضالاتها التاريخية. وأصبح قادة الديمقراطية الاجتماعية مثل **بلير** فى بريطانيا و**شريدر** فى المانيا وزملائهم الذين يحكمون معظم بلدان أوروبا الغربية يناقشون البطالة ليس كظاهرة وكقضية اجتماعية بل كظاهرة اقتصادية فقط.

وان كانت المعارك الانتخابية فى ظروف زمننا الراهن بموازينه السياسية تكاد لا تترك مجالا يذكر للبحث عن علاج أساسى للمشاكل المزمنة وانما تتجه من أجل كسب أصوات الناخبين للاصلاحات الجزئية والمؤقتة إلا أن تأثير هذه الاصلاحات الجزئية والمؤقتة على ضرورتها بالنسبة لحياة المواطنين محدودة بسبب عوامل لا يمكن تغييرها إلا على المدى الطويل:

موازين القوى الداخلية الراهنة فى المانيا وفى بلدان أوروبا الغربية تجبر أى حكومة على مواصلة السير فى الطرق الأساسية المرسومة مع هامش حركة ضيق.

–**أصبح الاتحاد الأوروبى ككيان عضوى تندرج فى اطاره اقتصادات الدول وسياساتها حارسا ليس فقط لاستمرارية النظام الاقتصادى الاجتماعى بل أيضا للسياسات قصيرة وبعيدة المدى للحكومات وقيد اضافى على هامش الحركة سواء فى السياسة الداخلية أو الخارجية.**

–ظاهرة العولمة تفرض على الدولة القومية المنفردة قيودا لا يجوز الاستهانة بها ونموذج بلدان آسيا الذى ظلت ترفضه امريكا وبلدان أوروبا الصناعية حلت ساعة غروبه مع الازمة المالية والاقتصادية التى دفعت الحكومات والمؤسسات الاقتصادية العملاقة فى هذه البلدان للاستسلام أمام وصفة البنك الدولى وقوى الرأسمالية العالمية الواقفة خلفه.

فى مواجهة هذه القيود والعوائق تنمو فى المجتمعات الصناعية المتقدمة القوى التى ترى ضرورة الحفاظ على الدولة الاجتماعية كعامل للنمو الاقتصادى ،وكاداة استقرار للديمقراطية ،والتى ترى ضرورة احداث تغييرات عميقة فى المجتمع والسياسة فى اتجاه العدالة الاجتماعية والديمقراطية. هذه القوى تنمو فى الأوساط النقابية والثقافية وفى أوساط الكنيسة وانصار البيئة ومنظمات المجتمع المدنى على اختلاف توجهاتها الفكرية. ويقدم واقع التطور الاقتصادى الاجتماعى كل يوم البراهين والحجج على خطأ الطريق الراهن وخطره. وهناك إجماع بين قوى التقدم والديمقراطية أن معركة التغيير معركة طويلة، وانها فى واقع العالم الراهن تبدأ بالخطوات الجزئية الممكنة التى تنشدها وتتبناها الجماهير.

برنامج المائة يوم «محاولة لتهذيب النيوليبرالية».. يطرحه الحزب الديمقراطى الاجتماعى

فكر

الديمقراطية والقضية الوطنية

علي نجيب

من الغريب أن أغلب المهتمين بالعمل السياسى بل جمهرة التقدميين أصبحوا يتجاوزون عن أهمية القضية الوطنية عند مناقشة الأوضاع السياسية فى مصر.

فمصر استقلت وخرج الانجليز فى ٥٦ وفشل عدوانهم، ورغم هزيمة ٦٧ فإن انتصار ٧٣ أرجع كامل التراب الوطنى.

الذى يجب ألا يغيب عن إدراكنا أبدا هو أن مصر دائما فى قضية وطنية.

فمصر بوضعها تمثل خطرا على المصالح المهيمنة عالميا طوال تاريخها والسيطرة عليها أو تحجيمها كان دائما محور سياسة أى دولة ذات تطلعات أو هيمنة فعلية عالمية، سواء أمريكا أو قبلها إنجلترا أو فرنسا أو الامبراطورية العثمانية أو الرومانية.

وإبقاء مصر فى حالة رخوة لا تصل إلى التأزم الداخلى الذى يمكن أن يصل إلى حالة ثورة غير محسوبة النتائج كما تم فى ١٩٥٢ والحيلولة دون ما يمكن مصر من التحول إلى دولة قوية اقتصاديا وسياسيا ،عسكريا مما يمثل خطورة على المصالح الاستعمارية .. هو الخط الأساسى الذى يتبعه الاستعمار العالمى بقيادة أمريكا.

ويجب أن ندرس التغير فى نمط الاستغلال الاستعمارى الذى تم فى غضون القرن العشرين الذى أوشك على الانتهاء.

ولعلنا نذكر أسلوب الاستغلال الاستعمارى الذى عانى منه العالم الثالث وقت ما كان يسمى مستعمرات أو محميات ،من تحويل بلاد العالم الثالث إلى مصادر للمواد الخام التى تستخدمها صناعات الغرب.

بعد تحرر أغلب المستعمرات فى الفترة التالية للحرب العالمية الثالثة اتخذ الاستغلال الاستعمارى شكل التجارة غير المتكافئة، التى كانت تحقق نفس أغراض الامبراطوريات الاستعمارية.

فى الثلاثة عقود الأخيرة من القرن العشرين تم حدوث تطور تكنيكى بالغ الخطورة غير إلى حد كبير هيكل الاقتصاد سواء فى البلاد الغربية أو فى علاقاتها بالعالم الثالث.

ذلك أن التقدم التكنولوجى حدث فى مجالات تكنولوجيا المعلومات المتمثل أهم نماذجها فى الكمبيوتر والمعلوماتية التكنولوجية الرخوة (سوفت وير) ثم فى علوم الأحياء مما يسمى الهندسة الوراثية والمواد الجديدة المخلقة والالكترونيات.

التطور الجديد هو نوعيات من الانتاج تحقق قيمة مضافة عالية جدا ولا تحتاج لاستثمارات كبيرة معتمدة على التفوق التكنولوجى الذى وفرته التكنولوجيات الجديدة أو علوم الادارة.

غير أن رأس المال الذى لم يعد يحقق المعدلات العالية من الأرباح فى البلاد المتقدمة فى الصناعات التقليدية لارتفاع الأجور، كان بالضرورة عليه أن يتوجه إلى بلاد العالم الثالث لتحقيق معدلات أرباح مرتفعة مستغلا انخفاض الأجور بها.

وتكتسب الشركات عابرة الحدود أهمية خاصة فى التطور الاقتصادى العالمى، هذه الشركات ليست كما يدل اسمها الدارج متعددة الجنسيات ، بل هى شركات تتبع كل منها مركزا رئيسيا فى بلادها، بل هى سلاح تلك البلاد فى الحصول على أكبر قدر من القيمة المضافة فى البلاد الأخرى لصالح مركزها الرئيسى فى بلدها.

اليسار المصرى يجب أن يحدد موقفه من القوى الطبقية والاجتماعية .. على أساس موقف تلك القوى من قضية التنمية المستقلة.

وهى تحقق معدلات ربح عالية جدا ليس من خلال استخدام عمالة رخيصة فى البلاد المختلفة فحسب بل باستخدام وسيلة أخرى أكثر خطورة وهى ما يسمى تحويل الأثمان أو الأسعار المحولة.

إن هذه الشركات تقوم بتصنيع العالم الثالث بتقسيم العملية الانتاجية إلى أقسام ومراحل تقيم كل منها فى بلد ما . ويتم تداول هذه المكونات بسداد أثمان منخفضة لا تكاد تغطى تكلفة التصنيع فى البلد المتخلف الفرعى وتحميل الفروع بأسعار مدخلات عالية تسدد للمركز الرئيسى بحيث لا يبقى فى الفروع من القيمة المضافة إلا ما يغطى بالكاد تكلفة الأجور المنخفضة. مما يجعل هذه البلاد تعانى بصفة مستمرة من عجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات.

هذه الأوضاع تفرز بالضرورة أزمة نقدية مما يضطر تلك الدول إلى اللجوء إلى الهيئات الدولية، **صندوق النقد الدولى والبنك الدولى،** لاستجداء التمويل الذى تحتاج إليه لمعالجة أزمتها المالية وقبول شروط تلك الهيئات الدولية التى تشترط بجانب فرض حالة انكماش على الاقتصاد وإحداث حالة بطالة حادة ونقص الانتاج وتخفيض الانفاق الحكومى على الخدمات شروطا أخرى أهمها السماح لرأس المال الأجنبى بشراء أهم المؤسسات الصناعية والبنوك بدون شروط وبدون وضع حد أقصى للملكية الأجنبية فى المراكز العصبية للاقتصاد المتخلف.

إن الشركات العابرة للحدود تقوم حاليا بنفس الدور الذى كانت تقوم به الجيوش المسلحة فى عصر الامبراطوريات القديمة. هى تقوم بجعل الدول المتخلفة تفقد قرارها المستقل وتقبل بنفس القدر من الاستغلال الاستعمارى.

وضع الاقتصاد المصرى فى إطار ما يجرى فى مصر والعالم لا يدعو للاطمئنان ،فالعجز فى الميزان التجارى يبلغ **٩٫٥ مليار دولار**

والصادرات لا تغطى ٣٠٪ من الواردات. ونصيب الصناعة التحويلية من الناتج القومى انخفضت إلى ١٦٪ بعد أن كانت ٢٣٪ فى السبعينات ،كما أن صادرات مصر نصفها بترول وأهم مصادر العملة الأجنبية هى مصادر غير انتاجية أو ريعية كدخل قناة السويس أو السياحة أو البترول بجانب تحويلات العمالة المصرية بالخارج و٢ مليار دولار معونات أجنبية أهمها المعونة الأمريكية.

والاقتصاد المصرى بحالته هذه يمثل حالة انكشاف تهدد بالضرورة استقلالية القرار الوطنى.

وأهم ما يهدد الاقتصاد الوطنى طابع التنمية التى تؤدى إلى نفس مشاكل تلك الدول بل تؤدى بالضرورة إلى تبعية اقتصادية.

فنمط التصنيع حاليا من صناعات ربط الفك والتجميع أو عمليات الخلط تؤدى إلى نوع من التصنيع يتسم بالضحالة دون تعميق للعملية الانتاجية وزيادة نسبة المدخلات المستوردة وفقدان دينامية الجهاز الانتاجى فى مجموعه والتبعية للشركات الصناعية فى الخارج.

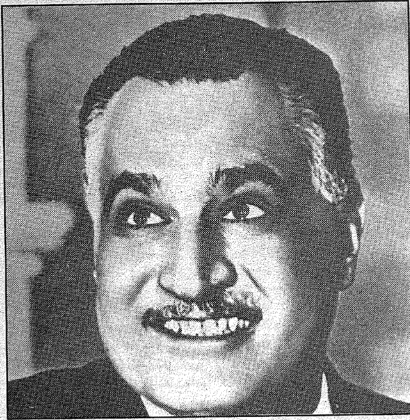
ومن الواجب مراجعة مجموع السياسات الاقتصادية المتبعة حاليا وأهمها سياسة الأئتمان التى لا تتسم بالمفاضلة بين أنواع الاستثمار وترجيح كفة الاستثمار المحقق لأعلى نسبة من القيمة المضافة محليا محسوبة بالأسعار العالمية، وسياسة الإعفاء الضريبى التى لا تحكمها نفس تلك المؤشرات، ثم سياسة الرسوم الجمركية التى لا زالت تشجع عمليات التجميع دون تعميق التصنيع.

إن مجموع السياسات الاقتصادية المتبعة حاليا من شأنها إحداث استثمارات تحقق أعلى معدلات الربح وأقل معدلات القيمة المضافة محليا محسوبا بالأسعار العالمية.

تلك السياسة من شأنها إعادة توزيع الدخول أكثر فأكثر لصالح الفئات غير المنتجة وهى بالضرورة تسبب قدرا متزايدا من التوترات الاجتماعية.

ومن ناحية أخرى فإن الوضع الضعيف للاقتصاد المصرى لاشك يضع القرار الوطنى تحت ضغط لا يمكن تجاهله.

وإذا كنا مدركين أن القضية الوطنية هى العامل الأساسى والمحورى الذى تدور حوله الحركة السياسية فى مصر الآن وتاريخيا فإنه يجب أن ندرك **أن التنمية الاقتصادية المستقلة ليست فقط هى أهم الواجبات السياسية حاليا بل هى القضية التى تحدد موقف كل فئة أو طبقة من القضية التى هى محور العمل**



جمال عبد الناصر.. ثورة ١٩٥٢ زعجت الاستعمار

السياسى فى مصر.

مع بداية سياسة الانفتاح حدث تطور محسوس فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى مصر.

ونلاحظ أن قوانين الانفتاح بدأت بقانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى الذى أعطى مزايا لم تكن قد أعطيت لرأس المال الوطنى.

ومن ناحية أخرى فإنه من أوائل القرارات التى نشطت عمل الرأسمالية الجديدة فى مصر فتح التوكيلات الأجنبية لرأس المال المحلى ،وكان من شأن ذلك تكوين تجمعات مالية يزداد اتساع تأثيرها مرتبطة منذ بدايتها بمصالح أجنبية.ومع بداية التصنيع برأس المال الخاص نشطت مصانع التجميع والخلط بدون تعميق للتصنيع. ولعلنا نذكر فترة تكوين الثروات ذات الطابع الطفيلى بداية من الغش التجارى فى الواردات إلى المضاربة على الأراضى أو شركات تجميع الأموال التى انتهت إلى المدعى العام الاشتراكى.

فى نفس الوقت زادت الديون الخارجية عشرة أضعاف وأكثر وتم فتح السوق المحلى وزاد الاستهلاك الترفى والهدر الاجتماعى.

لقد تكونت فى تلك الفترة تكوينات اجتماعية جديدة وزاد التفاوت فى الدخول

وتكونت رأسمالية جديدة ذات طابع طفيلى وتابع للمصالح الأجنبية.

لقد بينت ثورة يوليو أنه من أجل تحقيق أهداف التحرر الوطنى كان يلزم بالضرورة إحداث تحولات اجتماعية ،لقد كان من الضرورى تصفية ملاك الأراضى وكان يجب بالضرورة تحجيم دور الرأسمالية العاجزة عن إحداث تنمية والمرتبطة برأس المال الأجنبى.

وبينت ثورة يوليو التحام خط التحرر الوطنى بالتحولات الاجتماعية بحيث أنه إذا حدثت تراجعات اجتماعية فإن تأثير ذلك يكون سلبيا على وضع التحرر الوطنى وقدرة مصر على القرار المستقل.

ليس ذلك بسبب التكوينات الاجتماعية التى ترتبط مصالحها برأس المال الأجنبى فحسب، بل لأن التغيرات التى تتم على وضع الاقتصاد المصرى تجعله مكشوفا أمام الضغوط الخارجية.

إن قضية التنمية المستقلة هى محور الحركة الوطنية حاليا. إن قوى اليسار المصرى بكافة فصائله يجب أن تحدد موقفها من القوى الطبقية والاجتماعية على أساس موقف تلك القوى من قضية التنمية المستقلة. على أساس نوعية المصالح التى تربطها بالمصالح الاستعمارية التى يعبر عنها رأس المال العالمى

فى حركته الجديدة.

يجب أن ننتبه إلى المصالح التى تتكون داخل مصر مرتبطة برأس المال العالمى ومحققة أهدافه فى كشف الاقتصاد المصرى وفقدان مصر للقدرة على القرار السياسى والاقتصادى المستقل.

تلك المصالح لا تنتمى فقط للتوكيلات التجارية والتجارة الخارجية خاصة بعد اتفاقيات التجارة العالمية بل هى أيضا تشمل نمط التصنيع القائم فعلا والمعتمد على ما يسمى صناعات ربط الفك والتعبئة.

هذا النمط من التصنيع كان السبب الأساسى قبل الخلل المالى والفساد فى أجهزة التمويل أهم أسباب أزمة دول جنوب شرق آسيا خاصة تايلاند واندونيسيا.

وحتى فى النظر إلى عملية خصخصة القطاع العام يجب أن نفرق بين المؤسسات التى تـ...ـدولها عملية الخصخصة ،يجب الاحتفاظ بالسيطرة الوطنية ليس فقط على البنوك وشركات التأمين وهى أهم أجهزة تجميع المدخرات الوطنية وأهم أجهزة توجيه الائتمان والاستثمار، بل يجب **أيضا التنبيه إلى أهمية بعض المؤسسات الصناعية التى لها دور جوهرى فى القدرة على خلق هيكل صناعى قادر على النمو الذاتى كشركة الالومنيوم وشركة السبانك وأن نأخذ درسا مما حدث فى شركة المراجل البخارية التى صفيت بمجرد استحواذ رأس المال الأجنبى عليها.**

إن الاقتصاد المصرى فى الفترة السابقة لا زال يسير أكثر فأكثر فى اتجاه أن يتحول إلى اقتصاد خدمات بداية من السياحة إلى مشاريع الترانزيت والنقل والمناطق الحرة. مثل هذا الاتجاه فى منتهى الخطورة ويجعل الاقتصاد المصرى مكشوفا فوق انكشافه التجارى لأن حركته سوف تكون معتمدة أكثر فأكثر على ارادة خارجية.

من أكثر المواضيع التى تأخذ حيزا من التفكير والتعبير والنشاط قضية الديمقراطية ثم ما يتصل منها بالموقف من الدولة حاليا.

بالطبع لا يوجد عاقل يعارض الديمقراطية أو يتقاعس عن السعى لها. **ولكن اتخاذ الديمقراطية المحور الأساسى للحركة السياسية بدلا من اتخاذ القضية الوطنية كمحور أساسى يمكن أن يطلق عليه بتعبير رجال القانون مصادرة على المطلوب.**

الديمقراطية هى آلية للتفاعل الاجتماعى تحكمها توازنات القوى الطبقية وحدة التناقضات الاجتماعية ويجب أن نفكر كيف يمكن تغيير التوازنات الطبقية وتهدئة حدة التناقضات الاجتماعية.



السادات.. ومبارك..

إن اتخاذ القضية الوطنية كمحور أساسى للنشاط السياسى وربط القضية الوطنية بالتنمية المستقلة وتحديد المواقف من أى قوة اجتماعية بموقفها من القضية الوطنية متمثلة فى التنمية المستقلة ذلك يمثل أهم آلية لتغيير التوازنات الطبقية المتواجدة حاليا.

ومن ناحية أخرى فإن عملية التنمية المستقلة من شأنها زيادة وزن الطبقة العاملة وكافة فئات الشعب العامل.كما أن التنمية المستقلة هى أهم وسيلة لتخفيف حدة التناقضات الاجتماعية.

كل ذلك من شأنه أن يجعل قضية الديمقراطية أقرب إلى النوال ويخلق امكانية حقيقية للتحرك الديمقراطى على نطاق المجتمع كله.

إن قضية الديمقراطية تتصل بالتعامل مع النظام القائم فى مصر حاليا .اتخاذ الديمقراطية محورا أساسيا للتعامل مع النظام الحالى يتجاهل عدة نقاط هامة:

أولها أن النظام الحالى واقع فى أزمة نتيجة لالتزامه باتخاذ مواقف مستقلة فى السياسة الخارجية. تتضح هذه المواقف من رفض حضور مؤتمر الدوحة والمساندة لليبيا والموقف من ضرب العراق وتأييد سوريا وأنه حاليا هو السند الوحيد الأساسى المتبقى لمنظمة التحرير الفلسطينية ومن موقفه فى التصالح فى الصومال بل وفى تدعيمه لوحدة السودان رغم موقف حكومة السودان. وكل هذه القضايا تتعلق بالدرجة الأولى بالأمن القومى المصرى.

النظام المصرى واقع تحت ضغوط خارجية أمريكية أساسا واقتصادية بالدرجة الأولى. **فلا يمكن اتخاذ مواقف مستقلة خارجية فى الوقت الذى يكون فيه الاقتصاد القومى مكشوفا نتيجة لنمط التنمية** أو مسيرة الاقتصاد المصرى منذ بداية ما يسمى بالانفتاح الطريقة التى اتبعت وكان من شأنها ليس فقط انكشاف الاقتصاد بالديون الخارجية بل و احتياجه للمعونة الخارجية.

بل إن النظام فى مصر لا شك يتأثر بالتكوينات المالية والاجتماعية الجديدة التى فى مجموعها لا تمثل ركيزة للتنمية المستقلة.

ولحل هذا التناقض يجب أن نتوقع أن يتم تغيير نمط التنمية والحركة الاقتصادية فى مصر.

إن قمة السلطة كما بينت ثورة يوليو تمثل أهم مسارح الصراع الطبقى والاجتماعى. وموقفنا من التنمية الاقتصادية لا شك يجعل تحول السلطة فى مصر إلى نمط تنمية أكثر استقلالا مما يدعم سياستها الخارجية المستقلة واجب يجب أن ننتبه له ما كما يجب ان تدعم حركة اليسار المصرى مما يدعم الاتجاهات الأكثر استقلالية فى القرار الوطنى داخل السلطة نفسها.

مصر فى حالة حصار والقضية الوطنية هى الأكثر الحاحا والتهديد لا يتناول الاستقلال الوطنى فحسب بل يتناول أيضا كيان النظام القائم.

إن خطة الاستعمار الأمريكى هى تكسيح الاقتصاد المصرى وتربية المصالح المتعاونة معه وإذا نجحت تلك الخطة فإن مصر تكون معرضة لأزمة وطنية تتناول النظام نفسه فى نفس الوقت.

إن تحالف اليسار مع الاتجاهات المدعمة للتنمية المستقلة داخل النظام لا يدعم خط الاستقلال الوطنى فحسب بل يدعم العمل من أجل تحقيق تحول ديمقراطى يجب السعى لتحقيقه.

فكر

عولمة .. أم أمركة؟!

ظهرت كلمة **العولمة** هذه الأيام على صفحات جرائدنا ومجلاتنا ، وعلى ألسنة مثقفينا فى اجتماعاتهم .وقد تتردد على أفواه بعض من عامة الناس . **والعولمة** فى رأى الكثيرين هى نتاج التقدم التكنولوجى الهائل الذى حدث فى أواخر الألف الثانية من عمر الإنسانية . وقد تشمل العولمة عولمة سياسية وعولمة اقتصادية وعولمة ثقافية . ولاشك أن العولمة بعد التقدم الهائل فى سبل الاتصالات جعلت من الكرة الأرضية على اتساعها شمالا وجنوبا شرقا وغربا جعلتها كقرية صغيرة ونقلت كل الأحداث إلى الفرد فى منزله حتى إن المعلومة تصل إليه وقت حدوثها.

غير إنى أعتقد أن العولمة كلمة غير معبرة عن حقيقة الأمور وأن الكلمة مخففة لمعنى آخر. فمن الواضح أن التقدم التكنولوجى الهائل الذى أفرز هذه العولمة لم يأت من دول الجنوب ، من الدول الفقيرة، وإنما جاء من دول الشمال، من الدول الغنية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. ولانكون مخطئين إن قررنا أن هذا التقدم جاء أساسا من أمريكا .

وإذن لماذا لا نسلط الأضواء الكاشفة على حقيقة ناصعة ونقول إننا نعيش الآن فى عصر الهيمنة الأمريكية وأن نستبدل كلمة. العولمة بالكلمة الصادقة وهى الأمركة .

أنظر إلى التدخل الأمريكى فى شتى أنحاء العالم : **الصومال - البوسنة والهرسك - العراق - كوسوفو - أيرلندا - فلسطين،** ومن قبل من مدة بعيدة **كوريا - فيتنام - كمبوديا - لاوس** .أنظر إلى ماتفرضه أمريكا من عقوبات على دول مختلفة من العالم: **ليبيا - إيران - السودان - كوبا - العراق** وأخيرا **الهند وباكستان** . أنظر إلى النفوذ الأمريكى القوى فى الأجهزة السياسية العالمية: هيئة الأمم المتحدة - مجلس الأمن - صندوق النقد الدولى .. إلخ

ولعل أهم ركن من أركان العولمة أو الأمركة هو الجانب الاقتصادى والذى تبلور فى تواجد الشركات متعددة الجنسيات - ولأمريكا فيها بالطبع نصيب الأسد- هذه الشركات التى خرجت من حدود الغرب وبالذات من حدود أمريكا لتنتشر فى أرجاء العالم تقيم المشروعات وتشترى ماهو قائم فى تلك البلاد وتجنى من وراء ذلك الأرباح الطائلة متمتعة بمزايا عدة : رخص الأراضى- رخص الأيدى العاملة - الإعفاءات الجمركية والضرائبية - السوق المحلى .. إلخ

ورب قائل إن مصر لم تدخل بعد فى مجال العولمة .. فاذا كان الأمر كذلك فما الذى تعنيه الخصخصة القائمة على قدم وساق.

ونحن نستطيع أن نرصد محاولات أمريكا للهيمنة على العالم منذ أمد بعيد فبعد الحرب العظمى الأولى أو قرب نهايتها خرج رئيس أمريكا **ويلسن** بأحلامه الأربعة عشر وكان جوهرها الاستقلال والحرية والديمقراطية .وانخدعت الشعوب بهذه الأحلام الجميلة التى جاءت من بلد كانوا يعتقدون أنها بلد الحرية والديمقراطية بينما كان الهدف أن تمتص أمريكا كل مكاسب النصر فى الحرب العالمية الأولى ، الأمر الذى لم يحدث .ثم حدث قرب نهاية الحرب العظمى الثانية أن أمر الرئيس **ترومان** بضرب اليابان بالقنبلة الذرية دون مادواع وذلك ليرهب بها الاتحاد السوفيتى وليرهب بها العالم ولتكون لأمريكا بعدها الكلمة العليا.

وفى عهد **ايزنهاور** أنذرت أمريكا الدول الثلاث **إنجلترا وفرنسا وإسرائيل** لإعتدائها على مصر، ولم يكن هذا الانذار لسواد عيون مصر ولكن لينتهى بهذا الإنذار دور الاستعمار القديم فى الشرق الأوسط بل فى العالم ثم أخيرا تفكك الإتحاد السوفيتى وهنا بدأت العولمة أى الأمركة أو العالم ذو القطب الواحد يظهر بكل وضوح .

وحتى تصبح الأمور جلية أمام أعيننا بما لايدع مجالا للشك نسأل أنفسنا **أين كانت هذه العولمة أثناء تواجد الاتحاد السوفيتى ثم هل التقدم التكنولوجى خلال الخمس سنوات الأخيرة مهما كانت سرعته كان الفيصل والباعث لهذه العولمة.**

د. على الدين حمزة

ونحن حينما نقر أننا نعيش فى حقبة أو فى عصر الهيمنة الأمريكية يجب أن نتذكر التاريخ. فقد مرت على الإنسانية حقب كثيرة كان فيها قطب واحد يهيمن على العالم بدءا بالامبراطورية المصرية خلال عهد الدولة الحديثة الفرعونية ثم امبراطورية الاسكندر الأكبر ثم الإمبراطورية الرومانية التى عاشت مئات السنين ثم الإمبراطورية العربية ثم الإمبراطورية البريطانية التى كانت لاتغرب عنها الشمس.

كل مافى الأمر **أن العولمة أو الأمركة والأصدق الامبريالية الأمريكية هى الشكل الجديد للاستعمار ، وهى تهتم أولا وأخيرا بالجانب الاقتصادى وتوظف الجانب السياسى والجانب الثقافى لخدمة الأهداف الاقتصادية وتعمل على الوصول إلى ذلك بأشكال مختلفة منها ..تحطيم الكيانات الاشتراكية فى العالم- تشجيع النظام الرأسمالى - تكوين شركات مشتركة بين رأسمالييها ورأسماليين محليين فى الدول المختلفة - معونات اقتصادية (كمشروع مارشال) - أحلاف عسكرية - مبيعات أسلحة تقليدية مستشارين عسكريين وإن استدعى الأمر التدخل العسكرى السافر ، كوريا - فيتنام - العراق - لبنان - كمبوديا - لاوس.**

والإمبريالية الأمريكية تحاول أن تلغى الحدود القومية بالاشتراك مع الرأسماليين المحليين ، الذين تدريجيا يفقدون هويتهم الوطنية ويصبح رأسمالهم وشركاتهم هو وطنهم وأصدقاؤهم هم الأمريكان وقبلتهم هى الولايات المتحدة وشغلهم الشاغل هو سوق العرض والطلب ومحاولة التجويد (إيسو) دون الاهتمام بالواجب الاجتماعى وحقوق العمال وتسديد الضرائب **والعمال إما عامل يحصل على مايسد رمقه بالكاد وإما عاطل .**

والملاحظ أن العمال فى دول الغرب يتمتعون بأجور عالية وتأمين صحى أثناء العمل وعلاوة بطالة مع توفير البيئة الصحية والسكن المتوفر، وكلها أمور غير متوفرة فى البلاد النامية التى حطت عليها الإمبريالية

الأمريكية . **ويؤدى هذا الوضع إلى تواجد اليأس والاحباط بين غالبية العمال أو غالبية الفقراء** - أما الطبقة الوسطى الآخذة فى الانقراض فهى تنضم تدريجيا إلى بقية الشعب الكادح.

والامبريالية الأمريكية حتى تحقق أغراضها الاقتصادية تعمد إلى العولمة الثقافية وتحاول أن تنشر نمط الحياة الأمريكية لتخلق حالة من الغيبوبة الفكرية بين الشباب خاصة(انظر ماينتشر بين ظهرانينا وسط الشباب من اللبان - المشروبات - مأكولات ماكدونالدز - كنتاكى - الآيس كريم - الملابس الجينز - الموسيقى الصاخبة .. إلخ) وفى سبيل تحقيق ذلك تستعمل كل الوسائل حتى إنها وصلت إلى إنشاء مدارس خاصة لتخريج نوعية من الشباب لايمت لبلده بصلة قرابة.

ولاشك أن الامبريالية الأمريكية ستخلق بالضرورة فى البلاد التى رزئت بها تناقضا خطيرا لتفاقم الفجوة بين الأغنياء من ناحية والفقراء من ناحية أخرى ، وقد يؤدى هذا التناقض إلى صدام مع الامبريالية وهنا يقرر البعض أن ذلك مستحيل وأن نموذج فيتنام قد انتهى نظرا للتفوق العسكرى الساحق لأمريكا(**قنابل ذرية - صواريخ موجهة - طائرات فائقة القدرة - قنابل ذكية - تشابك القوى الجوية والبحرية والأرضية - استكشاف دقيق لأية تحركات اتصالات سريعة لاتخاذ القرار ..**)

وهذا ماشاهدناه فى حرب العراق والتى كانت أمامنا فى التلفزيون كأنها لعبة من ألعاب الأتارى.

لكن يجب ألا ننسى أن الأمريكان نزلوا بجنودهم فى الصومال البلد الفقير المتخلف ولم يلبثوا أن شدوا الرحال ورحلوا غير مأسوف عليهم . ثم أن المقاومة اللبنانية المتمثلة فى حزب الله أجبرت إسرائيل على الدعوة إلى تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ بشروط بعد عشرين سنة من احتلال جنوب لبنان . إسرائيل بكل التقدم العسكرى الإسرائيلى الأمريكى انهزمت على نحو ما أمام مناضلين لبنانيين لايملكون نفس النوعية من السلاح .كما أننا لايجب أن يغرب عن بالنا أن الجنود الأمريكان الذين توجههم الامبريالية للحرب فى بلاد بعيدة عن بلدهم ولصالح رأسمالييهم هم أشبه بجنود مرتزقة ينفذون مايؤمرون به طبقا لطبيعة وظيفتهم، هذا بينما الجنود الذين يدافعون عن بلدهم هم جنود الشعوب المطحونة جنود عامة الفقراء الذين يقع على عاتقهم الإستغلال الاستعمارى


فرض " الأمركة" بالقوة المسلحة

مصير العولمة الأمريكية

والعولمة تحمل فى طياتها نظرية أن الرأسمالية هى الوضع الطبيعى للاقتصاد فى هذا العصر. وإذا ماذكر بالوضع فى الصين وكيف أن الصين يقودها حزب شيوعى وتتسع لنظامين اقتصاديين واحد إشتراكى والثانى يأخذ بالأساليب الرأسمالية المعتمدة على اقتصاد السوق.. حينما يذكر بذلك تذكر بشكل عابر بحيث لايمس هذا النمط النظرية القائلة أن الرأسمالية الحالية رأسمالية سوق العرض والطلب هى الأصح وهى الوضع الطبيعى . وفى الحقيقة أنه بعد انكسار الاتحاد السوفيتى ظهر مفكر أمريكى من أصل يابانى وضع نظرية تقول أنه بتحطم المعسكر الاشتراكى فقد وصلت الإنسانية إلى نهاية التاريخ ، وبمعنى آخر أن التناقض الذى كان قائما بين النظام السوفيتى والنظام الرأسمالى قد حسم لصالح النظام الرأسمالى الذى أصبح النظام العالمى الوحيد والمستمر إلى ماشاء الله وأنه نظام طبيعى وجد مع تطور الإنسانية والإشتراكية ليست إلا نظام عارض لم يلبث أن زال تلقائيا.

لكن هناك عدة ملاحظات

أ - **فى تعثر اقتصاديات دول الشرق الأقصى كوريا - ماليزيا - اندونيسيا ألم نلاحظ تأثر بورصات اليابان وهونج كونج وسنغافورة . وفى الأيام الأخيرة باستمرار التدهور الاقتصادى فى أندونيسيا ألم تتأثر الأسهم فى وول ستريت بنيويورك . وطالما أن الرأسمالية فى العالم تشابكت مصالحها بعضها مع البعض الآخر ألا يمكن أن تحدث أزمة مالية عالمية مثلما حدثت سنة ١٩٢٩ ، سنة ١٩٣٠.**

ب - أليس من الواضح أن الرأسمالية فى البلاد المختلفة يحيط بها فساد عظيم ؟ (مافيا - استغلال العسكريين لأوضاعهم - رأسمالية العائلات - رشاوى - عمولات .. إلخ) والفضائح تترى فى الدول الغنية : اليابان - إيطاليا، وفى الدول النامية نجد الفساد أكثر ضراوة وأعم انتشارا حتى يكاد يكون قاعدة : موبوتو - سوهارتو .. إلخ. والفساد لايمكن أن نضع له قوانين وقد يكون له فى بعض الأحوال آثار غير متوقعة.

جـ - إذ ا كان الاقتصاد العالمى أصبح كلا متشابكا وفى يد أمريكا فيماذا تفسر تقارب الدول الأوروبية مع بعضها البعض ومحاولة تكوين شبه اتحاد اقتصادى منفصل عن أمريكا وإيجاد عملة موحدة أوربية (أورو) وليس ببعيد التناقض الذى حدث بين أمريكا وفرنسا بالنسبة لشركة توتال الفرنسية العاملة فى العراق.

أخرج من هذا كله أن كلمة **عولمة هى كلمة متكررة تخفى وراءها عدو للشعوب رهيب هو الإمبريالية الأمريكية** ، ومن المعروف أن الامبريالية ليست إلا استعمار فى أعلى مراحله وبصورة حديثة .

ونحن فى مصر نقوم بالتخصيص فى أوسع معانيه حتى أنهم قرروا خصخصة البنوك وبما يزيد على ٥١٪ من رأسمال كل بنك مما لايعود على عامة الناس بالنفع وتمشيا مع هذه الهجمة الاقتصادية هناك أمركة ثقافية تغتال الشخصية المصرية ويالبت أحد الباحثين يقوم برصد كل المتغيرات الأمريكية التى تحدث فى مصر.

ك
ت
ب

المرأة المصرية ومأزق الفعل السياسى فى مصر

عمرو كمال حموده

المرأة المصرية ومأزق الفعل السياسى فى مصر
الانتخابات الشعبية المحلية -إبريل ١٩٩٧ نموذجا
تحرير : محمد حسن عبد الحافظ
إصدار : مركز قضايا المرأة المصرية
١٥٨ صفحة - قطع متوسط - القاهرة ١٩٩٨

قام مركز قضايا المرأة المصرية بعمل بحث مفصل عن المشاركة السياسية للمرأة المصرية فى الانتخابات التى جرت فى أبريل ١٩٩٧ ، ثم أصدر هذا البحث بنتائجه السلبية فى كتاب يتناول ليس فقط ماتكشفت عنه وقائع الدراسة ، ولكن العوامل التى شكلت البنية والظروف التى أدت لهذه النتائج ، مع مقدمة تاريخية لها ضرورتها عن الخلفية التى انطلقت من خلالها الحركة النسائية المصرية فى العصر الحديث.

-١-

فمن المفارقات التى ينطوى عليها وضع المرأة فى مصر اليوم ، أن الجدال لايزال محتدما حول حقوقها مثلما كان فى أول القرن ، رغم تلك المسيرة الطويلة من النضال الذى خاضته الحركة النسائية المصرية . ويزداد الأمر سوءا بسبب التأرجح الذى تشهده الساحة السياسية والاجتماعية بين التقدم الجزئى لأوضاع المرأة من ناحية ثم ازدياد أوضاع التمييز من ناحية أخرى .. فالخطاب الاعلامى والسياسى الرسمى يرفع من قدر حقوق المرأة بينما الواقع الفعلى لايقول ذلك على الإطلاق.

-٢-

إن تاريخ الحركة النسائية المعاصرة يرجع إلى أيام الثورة العرابية (١٨٨٢) حينما ساعدت النساء فى جمعيتى« حلوان» و« الفلاح» بكل شجاعة فى عملية الاتصال بين الثوار ضد الاحتلال البريطانى لمصر. ويعود هذا الدور لما أتاحه محمد على باشا من فرصة لتعليم المرأة المصرية فى إطار مشروعه للتحديث . فأنشأ مدرسة القابلات الصحيات ، ومدرسة المعلمات ، كما أشرك المرأة فى العمل بمصانع الغزل والنسيج . ثم قام **الخديوى اسماعيل** بتطوير هذا النهج وأنشأ مدرسة " السيوفية" عام ١٨٧٣ والتى تحولت إلى المدرسة " السنية" الشهيرة.

وكان الشيخ **رفاعة رافع الطهطاوى** القوة الدافعة للأساس النظرى والبناء العملى لهذا النهج ، ولعب دوراً أساسياً فى إنشاء مدارس البنات وإمدادها بالمقررات التعليمية ، وأعد أول كتاب عربى حديث حول التربية وتعليم البنات ، وهو كتاب **" المرشد الأمين إلى تعليم البنات والبنين".**

وطالب الطهطاوى بدفع المرأة إلى مجالات العمل العامة وكتب يقول" **أما المرأة الأمية المعزولة فى البيت فهى إمرأة مستعبدة".**

وأكمل الشيخ **محمد عبده** (١٨٤٩ -١٩٠٥) خط الشيخ **الطهطاوى** فى التعليم والإصلاح الدينى والاجتماعى ، ثم ظهرت المساهمات الثورية **لقاسم أمين** بكتابيه" **تحرير المرأة**" عام ١٨٩٩ و" **المرأة الجديدة**" عام ١٩٠١. وقد اتسمت تلك الكتب بمناقشات منطقية وسيكلوجية ودينية واقتصادية وقانونية حول الظروف التى تحيط بوضع المرأة المصرية وضرورة قهر هذه المعوقات ، بل أظهر **قاسم أمين** أن تحقير الرجل للمرأة فى المجتمع الاسلامى هو جزء من احتقار القوى للضعيف فى العهود الاستبدادية ، وقام بكشف مظاهر هذا الاحتقار فى أنماط السلوك السائدة.

وأثارت كتابات قاسم أمين عاصفة من المساجلات اشتركت فيها النساء لأول مرة ولو بأسماء مستعارة مثل باحثة البادية (ملك حفنى ناصف).

-٣-

وتقول الدراسة أنه شيئا فشئ أخذت الحركة النسائية المصرية تغذيها الروح الوطنية

الكفاءة ولكن لتشدد الرجال المهيمنين على مقاليدها.

إلا أن هذه التطورات لم تنعكس على المشاركة السياسية للمرأة ، واستمرت ضعيفة بسبب استمرار قوة منظومة القيم والتقاليد السائدة فى المجتمع بالإضافة للظروف الاقتصادية المحيطة بالمرأة.

-٦-

ومنذ عقد السبعينات ، تدنى معدل المشاركة السياسية بل ومعدل تعليم المرأة المصرية ومعدل فرص العمل المتاحة لها ، مترافقا مع انتشار الحركات الأصولية الدينية والفكرية التى ازدادت تراجعا عن خطاب الإصلاح الدينى والفكرى فى القرن الماضى.

بل إن الخطاب الدينى المعاصر يطرح تصورات جديدة تنادى بعودة المرأة إلى" **بيتها** " باعتبار أن شئون الحياة فى العمل والحكم والقيادة والسياسة هى من صميم شئون الرجل.

ومع اتساع قاعدة الخطاب الدينى جماهيريا ، لم يعد وقفا على رجال السلطة الدينية والسياسية بل أسهم فى إنتاجه وتوزيعه شرائح واسعة من السكان فى مختلف تجليات الحياة اليومية ومن ضمنها وضع المرأة المصرية.

-٧-

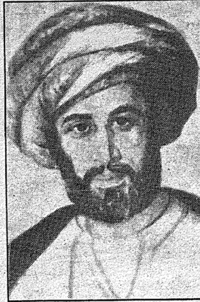
ثم تنتقل الدراسة إلى استنتاج هام وهو ازدياد التعقد فى كفاح المرأة المصرية من أجل نيل حقوقها فى الزمن الراهن ، وعليه تفحص الدراسة الآليات التى تولد هذا التعقيد ، وتشمل :

(١) فى الثقافة السياسية التقليدية ، فان دور الدولة المركزى وقوة العائلة وتأثيرها قد أضعفا من الروح الديمقراطية والممارسة الديمقراطية فى مجتمعنا.

ويلاحظ أن التقاليد والقيم الإجتماعية الحاكمة فى مصر ، ليست منظومة متسقة فى شأن المرأة وقضاياها المحورية ، فبعضها دافع وحافز للمرأة على الرقى بنفسها والمشاركة البناءة فى تنمية مجتمعها والإصرار على التمسك بحقوقها الشرعية .. وبعضها على النقيض ، مثبط وكابح لرقيها ومعوق لمشاركتها فى الشأن المجتمعى العام.

إذن ليست القضية - فحسب - تعليم المرأة وقد تعلمت أو عمل المرأة وقد عملت ، **إنما القضية الشائكة حقا ، هى أن الإطار الثقافى الذى تحقق فيه هذا وذاك يظل إطارا بدائيا / بدويا / رعويا متخلفا.**

(٢) الثقافة الذكورية الراسخة فى البنية الذهنية والسيكلوجية للمجتمع وهى التى تنتج ذلك التوزيع غير المتكافئ للحريات والحقوق بين الرجل والمرأة.



رفاعة الطهطاوى

(٣) النظام السياسى .. فهو لايتيح قدراً كبيراً من المشاركة السياسية فى التصويت الانتخابى بل هى فى تدهور مستمر ووصلت بالكاد نحو ٥٠٪ من مجموع المقيدين فى جداول الانتخابات.

(٤) المشاركة السياسية للنساء المصريات .. لازالت ضعيفة ووصلت إلى ٣ر٣٪ عام١٩٩٥ (١ر٣ نسبة العضوية فى مجلس الشورى+ ٢٪ نسبة العضوية النسائية فى مجلس الشعب)

وترى الدراسة أنه رغم التواجد النسائى فى الأحزاب السياسية ، فانه كثيرا ماتتركزمساهمة النساء فى العمل الحزبى داخل إطار الخدمات الاجتماعية بعيدا عن المجالات السياسية المتنوعة.

ثم ترصد الدراسة أيضا محدودية مشاركة النساء فى المواقع السياسية والقيادية وفى صناعة القرار.

القسم الثانى " الدراسة الميدانية

تمت الدراسة الميدانية من خلال عينة دقيقة فى مواقع جغرافية وبشرية مختلفة فى أنحاء مصر وهى : **القاهرة - الإسكندرية - الجيزة - بور سعيد - قنا - المنوفية.**

وقد تمثلت نتائج الدراسة الميدانية فى الملاحظات التالية:

(١) أن السلطات المحلية لاسلطان لها على الأنشطة المحلية لبعض الوزارات ، ومن ثم فان قدرة المجالس المحلية على مراقبة عمل السلطات المحلية تصبح ضعيفة.

(٢) إن الرقابة الشعبية على الإدارة المحلية مقيدة بمواد القانون الخاص بالإدارة المحلية ، والتى تحجب حق المجالس الشعبية المحلية المنتخبة فى مناقشة سياسات وتصرفات الرسميين المحليين.

(٣) ولاتشجع قواعد المجالس الشعبية المحلية - التى تعطى المقاعد للحزب الذى يفوز بنسبة ٥١٪ من مجموع الأصوات الصحيحة للناخبين - على توسيع قاعدة المشاركة فى هذه المجالس ، كما أن ممارسات حزب الأغلبية تعرقل مشاركة الأحزاب الأخرى فى مثل هذه الانتخابات.

(٤) **لم يكن تمثيل المرأة على مستوى المحليات منضبطا على وتيرة واحدة بل تفاوت التمثيل بصورة ملحوظة منذ عام ١٩٧٩ وحتى الآن ، بحيث شهدت بداية الثمانينات زيادة كبيرة فى نسبة هذا التمثيل نتيجة لتخصيص عدد من المقاعد للمرأة فى المجالس الشعبية المحلية** بموجب القانون(٢١) لسنة ١٩٧٩، وعليه فقد ارتفعت نسبة النائبات **إلى ٢٥ر١٠٪** من إجمالى عدد النواب. وبالغاء هذا القانون انخفضت هذه النسبة بشدة لتصل إلى **١١ر٢٪** عام ١٩٩١ لتصل إلى ١٪ فقط عام ١٩٩٧!

ومن ثم تم إهدار كامل لحق المشاركة النسائية على مستوى الحكم المحلى والرقابة الشعبية.

وتضع الدراسة الختامية فى حيثياتها المسببات لذلك فتقول:

(١) الثقافة السياسية السائدة

(٢) مستوى التعليم والوعى السياسى الذى ينعكس على قبول الناخبين للمرأة المرشحة.

(٣) ضعف المصادر التمويلية للمرشحات ، وعدم مساندة الأحزاب لترشيح المرأة فى الانتخابات البرلمانية والمحلية.

(٤) ضعف تصويت المرأة فى الانتخابات.

(٥) افتقار غالبية المرشحات للخبرة السياسية والقدرات الاتصالية مع محدودية علاقاتهن بالبيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

(٦) اقتصار المنافسة على مرشحى الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم.

أرشيف اليسار

سعد زهران

دوما ضد اتجاه الريح

د. رفعت السعيد

كثيرا مايختلف البعض مع البعض ، وخاصة فى ظل معارك مبهمة البدايات ، غامضة النهايات كتلك التى خاضتها المنظمات الشيوعية المصرية ، سواء ضد "العدو الطبقى" أو ضد "العدو" فى التنظيمات الشيوعية الأخرى.

لكن القليلين جداً هم الذين يقفون أحيانا ضد إتجاه الريح . أما **سعد زهران** فربما كان الوحيد - الذى وقف دوما .. ضد إتجاه الريح.

دوما كان هو والمجموع على طرفى نقيض . الجميع مختلفون مع بعضهم البعض ، أما هو فقد كان النقيض المتناقض مع الجميع .

وحتى " **المسلمات**" التى إلتزمت بها كل القوى الوطنية ، فان مهمته الحقيقية تكون بأن يناقضها ،ويحاول أن ينقضها .

فعندما يقول الجميع أن معركة **كوبرى عباس** قد أسفرت عن " شهداء " كثيرين ، يستمتع هو بأن يؤكد " كان هناك جرحى رأيتهم بنفسى فى القصر العينى" ، لكن لم يمت أحد .. ويسألك متحديا هل سمعت باسم واحد منهم؟.."

وعندما نتحدث بزهو عن حركة الفدائيين فى القنال (١٩٥١) .. يفاجئك هو بأنها كانت حركة محدودة وبدائية جداً .. **الجميع يتحدثون عن الانذار السوفيتى فى حرب ١٩٥٦ .. هو يؤكد إنه لم يكن إنذاراً سوفيتياً بل كان إنذارا أمريكياً.**

وعندما نزهو بحرب أكتوبر وانتصارنا فيها يحسبها هو بطريقة أخرى : فى ١٩٥٦ حاربنا ٣ أيام وفى ١٩٦٧ حاربنا ستة أيام ، وفى أكتوبر حاربنا ١٣ يوما ، المجموع ٢٣ يوما بينما ظلت حالة الحرب والأحكام العرفية معلنة حوالى ٢٥ سنة ..

قليلون جدا هم الذين يحتملون هذا المنطق المختلف والمخالف للجميع .. واحد ، اثنين ، ثلاثة على الأكثر يتمسكون به .. ويتماسك معهم فى مواجهة المجموع الذى يتعرض دوما لهجمات لاذعة وموجعة من لسان يعرف كيف ينتقى الألفاظ الموجعة والساخرة فى آن واحد ...أنه **سعد زهران** .. الصورة الأخرى . فاذا كان مجموع .. المجموع يمثل الصورة السائدة فان " سعد" يمثل الاتجاه المعاكس .. الذى لايمكن لمجمل المناخ العام أن يتضح بدونه ..

وهكذا تصبح هذه الصفحات .. ضرورية ليكتمل فهمنا للحركة العامة بكل ألوان طيفها ..

وحتى بتلك الألوان التى تتعاكس مع كل الطيف بكل ألوانه.

الاسم: **سعد عبد القوى زهران**

تاريخ الميلاد : **١٩٢٦/٥/٦**

المهنة: **مدرس - مترجم.**

الاسم الحركى: **جابر**

.. الأب مدرس أولى .. ظل يرتدى الجبة والعمامة حتى نقل إلى الاسكندرية فتخلى عنها وأصبح أفنديا

الأسرة كلها تعمل فى الفلاحة أو تمتهن "البناء" **الشيخ عبد القوى**(عبد القوى أفندى فيما بعد) أفلت وحده من هذا المصير.

" الولد" سعد كان متفوقا ولهذا ألحقه الأب بالفصول التجريبية التى كانت بداية جديدة لتعليم عصرى جديد. **تفوق سعد على المتفوقين ، وتعلم " مجانا"** ، مما سهل على الأب أن يدفع به إلى بقية مراحل التعليم.



فؤاد مرسى

كانت مدرسته فى الجيزة وبيته فى الشرابية ، يقطعها كل يوم ماشيا على قدميه .. فعرف القاهرة .. وعرف معها المعاناة .. ومعنى أن تشقى كى تشق لنفسك طريقا فى هذه الحياة.

ذات يوم .. يذكره هو جيدا (**١٧ نوفمبر ١٩٣٦**) وكان فى نهاية المرحلة الابتدائية وقع له حادث تسبب فى "بتر" ساقه. **رفض دوما أن يخضع لفكرة إنه معوق . وتحدى بعكازه الجميع . الفقر ، ونظرات الاشفاق ، والعاهة .**

(تشاور الأب طويلا مع الأم حول مصير "الولد" ، وفى البداية تصور الأب أن إستمراره فى التعليم مستحيل ، وإقترح أن يعمل ترزياً .. أنها مهنة لاتحتاج إلى وقوف كثير أو حركة كثيرة ، لكن إصرار الفتى وتفوقه فتحا له فرصة التعليم) .. فى مدرسة فاروق

الأول الثانوية دخل الفتى ينط على عكازه وسط طلاب أغلبهم من أبناء الأكابر . يسنده بالاضافة إلى العكاز تفوق دائم (**دوما كان الأول**) ، وإصرار عنيد ..

أرى العنقاء تكبر أن تصادا
فعاند مااستطعت له عنادا.

ماكان يوجعه حقا هو أن التفوق ليس كافيا للحصول على المجانية وإنما كان يتعين عليه أن يقدم أيضا " شهادة فقر". وإعتاد أن يعيش وأن يتعايش مع الفقر ، والعاهة.

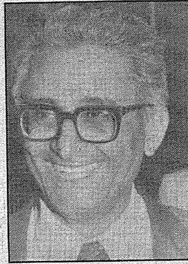
حصل على الثانوية العامة بتفوق (ترتيبه ٢٤ على القطر والأول على المدرسة) .. **دخل كلية العلوم قسم رياضة وكان لم يزل ابن السادسة عشرة..**

الأنظار الآن تتجه إلى الاتحاد السوفيتي .. الذى يصمد ببطولة للهجوم النازى . وعلى طلقات مدافع ستالينجراد تستيقظ مشاعر كثيرة .. وعندما تهزم النازية .. تتألق أفكار الاشتراكية .. فى أذهان كانت تبحث عن طريق .

*** البداية**

كان يبحث عن طريق .. فأمسك به زميل دراسة (**فوزى الزميتى** . أصبح فيما بعد الطبيب الخاص للملك فيصل) وإقتاده إلى مكان يوزع الضوء على عقول الشباب . إنها " **دار الأبحاث العلمية**" إستمع إلى محاضرة واحدة ، إنبهر ، هنا سيجد الإجابات على مايؤرقه من أسئلة . لكنه أجل هذه الخطوة كى يذاكر .. وبالفعل وبعد أن أنهى الإمتحان إنسكب بحماس متحمس نحو دار الأبحاث العلمية .. كان ذلك يوم ٢٨ يونيو ١٩٤٤ (لم يزل يذكر التاريخ ، اليوم والساعة . لعله يعتبرها لحظة الميلاد الحقيقى) . تلقفته الأعين اليقظة ، ضموه إلى مجموعة .. تناقش أكثر ، تقرأ أكثر. أول كتاب أعطوه له .. "الماركسية والحرب" .. وهناك فى هذه المجموعات الجانبية وفى اللقاءات العامة إلتقى بالكثيرين: **شهدى عطيه ، عبد المعبود الجبيلى ، محمد كامل** (أصبح فيما بعد رئيسا للمركز القومى للبحوث) **جمال غالى ، فاطمة زكى .**

وفى صيف ١٩٤٥ إتصل به **جمال غالى** دعاه إلى لقاء فى ملاعب كلية الطب للاستعداد لبدء العام الدراسى .. هناك فى هذه الملاعب التى أصبحت شهيرة إلتقى **بفؤاد محيى الدين ، جمال شلبى ، شريف حتاته ، محمد الخفيف ، ابراهيم الشربينى ، عصام جلال** .. حوالى عشرون طالبا . هؤلاء هم بداية" الموجة العاتية التى إلتقت يوما وبتدبير



محمد الجندى



فاطمة زكى

من الشيوعيين مع موجة آتية من حركة العمال " **سيد على** (عمال المطابع) . **نجيب سوس** (النقل العام) **محمد الدمرانى** (نسيج شبرا الخيمة) رتب هذا اللقاء **كمال شعبان ومختار العطار** (من الحركة المصرية للتحرر الوطنى) .. تكاثر العدد .. وكان لابد من لقاء حاسم .. عقد اللقاء فى بيت **محمد الجندى** . إنها " **"اللجنة الوطنية للطلبة والعمال"** .. وأمجاد ٢١ فبراير و٤ مارس ، والمظاهرات الصاخبة التى أثمرت جلاء الانجليز عن المدن ..

هو إرتبط فى هذه الأيام **بشهدى عطيه** . قرأ كتابه هو **وعبد المعبود الجبيلى** " أهدافنا الوطنية ، أو ماذا يريده الشعب" أعجب به . إنه فكر جديد يستهدف أن يضع الأساس لحركة جديدة ، وحزب جديد.

ذات يوم إنهمك فى العمل الحزبى ، مضت ساعات الليل الأولى ، قرر أن العمل والنضال هما الأهم . ولم يعد إلى البيت . يوم .. إثنان .. ثلاثة ، تتسرب الأيام ، العمل الثورى المندفع يتدافع به ومعه لينسيه أسرته . أمه ذهبت إلى عميد الكلية ، سألت عنه فى كل مكان . أخيرا أقنعه شهدى أن يعود إلى بيت الأسرة ، نام بعد أن أغرقته أمه فى بحر من دموعها . إستيقظ ليجد أن الأم قد وجهت لطمة جارحة لكبريائه أخفت العكاز والساق الصناعية .. ساعتها فقط شعر بالعاهة الموجعة . فماذا يفعل؟ أضرب عن الطعام أربعة أيام لم يذق طعاما حتى رضخت الأم .. وداوت جرحه العميق .

.. أسابيع الانطلاق الثورى عام ١٩٤٦ .. خلقت مناخاً جديداً وزعامات جديدة.

هو يفتح قوساً ليسجل ملاحظة لم يلاحظها أحد من قبل.. التكتلات والانقسامات التى جللنا أسبابها وتداعياتها برؤية نظرية ، هو يفسرها تفسيراً بسيطاً وعملياً صرفاً . **إنها تعبير عن بروز قيادات جماهيرية ذات نفوذ إستطاع أن يخلق موجة ثورية عارمة ، هزت مصر من أعمق أعماقها ، بينما القيادات الرسمية للحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) والتى كانت أجنبية بالأساس كانت غارقة فى عزلتها عن حركة الجماهير الفعلية.**

وتفجر الصراع .. ليبدأ التكتل الثورى (سيف ، وسليمان) أى **شهدى عطيه وأنور عبد الملك** . لكن " سعد" الذى أعجب بشهدى .. وبوضوح رؤيته وثوريته ، لم يعجب أبداً بأنور عبد الملك . وإندفع الفتى الذى كان قد أخطر لتوه (وبعد كل مابذل من جهد فى حركة اللجنة الوطنية للطلبة والعمال) بأنه قد قبل كمرشح ، .. إندفع مع شهدى فى خضم العمل التكتلى ، البعض برر الانقسام والتكتل ، والبعض أدانه ، لكن **سعد زهران** هو وحده الذى إعتبره ثمرة طبيعية للفرز الذى أحدثته الحركة الجماهيرية ، قادة جماهيريون لايقودون التنظيم ، وقاده فى التنظيم لاعلاقة لهم بالعمل الثورى بين الجماهير .. وببساطة مبسطة عن عمد يقول: أن التكتل كان عملا طبيعيا.

كان راضياً فى البداية إذ تصور أن **شهدى وعبد المعبود** هما زعيما التنظيم ، فلما علم أن هناك قادة فوقهما. وإنهما يتمردان ، تمرد معهما .. لكنه يقرر بصراحة انه عندما قرأ الوثائق ، والوثائق المضادة لم يفهم شيئا ، وانما وبشكل تلقائى إنحاز لشهدى .(ولعل الانحياز الانفعالى أو

الانطباعى كان حال الكثيرين غيره) .

قبض على شهدى . توالت حملات القبض . المعتقلات فتحت . والسجون كذلك .. وانشغل هو لبعض الوقت بالتدريس والامتحانات ، ليفيق فيجد أن كل شئ قد تبعثر.

* **الرايـــة**

.. بعد فترة بدأ علاقة مع زميله القديم فى الخلية **مصطفى طيبة** . ومع **داود عزيز** (أنه واحد من القليلين الذين يتكلم عنهم **سعد زهران** باحترام شديد) و**لمعى يوسف وطوسون كيرلس**.

يلتقون يتناقشون ، يتساءلون : ماذا نفعل ، لنبدأ من جديد؟

هو كان متعلقا بفكرة إعتبرها محورية . أنه لاحركة ثورية ، دون رؤية واضحة محددة تحدد معالم الحاضر بوضوح ، وتحدد خطط المستقبل بوضوح . فكرة تقول : أن **لينين** لكى يبدأ الثورة درس واقع روسيا وكتب " تطور الرأسمالية فى روسيا" .. وأنه لاأمل لحركة ثورية فى مصر دون كتاب كهذا .. عن مصر.

وفى هذه الأيام وصل د. فؤاد مرسى إلى مصر . كان يتصور أنه سيصل ليجد تنظيما شيوعيا منتظما فيحاول أن يقنعه بأفكاره . لكنه عاد ليجد التنظيم وقد تبعثر أنهكته الضربات البوليسية والانقسامات والتكتلات التى تكاثرت بشكل مثير للدهشة والريبة معا.

كانت هناك مجموعات صغيرة محبطة ، ومرتبكة لكنها لم تزل تمتلك الاصرار هو يقول عن نفسه " كنت أهيم على وجهى لاأعرف ماذا أفعل "

المصادفة قادت **مصطفى طيبه** إلى الاسكندرية فى رحلة متعلقة بوظيفته فى وزارة الحربية ، هناك وبالمصادفة أيضا إلتقى بأحد الشيوعيين المبعثرين الذى أبلغه أن ثمة "دكتور" قادم من فرنسا ولديه أفكاراً جيدة . كان **فؤاد مرسى** لم يزل محاصراً بين مجموعة قديمة صغيرة العدد تركها قبل أن يسافر إلى فرنسا قابله **مصطفى طيبه** . أبلغ سعد . سافر سعد ليلتقى برجل كان ينتظره منذ زمن ، تناقشا .. طويلا .. طويلا . د. فؤاد قدم له ماكان يحلم به . ألم يكن يحلم بكتاب يحدد أبعاد الثورة المصرية .. أليست مصادفة أن الكتاب كان جاهزاً ، وكان إسمه تماما كما تخيل سعد" **تطور الرأسمالية وصراع الطبقات فى مصر**" حمل الكنز بين يديه وعاد إلى القاهرة ، بنفسه نسخ منه ثلاثة نسخ بالكربون . وبدأ يبشر بهذا " الانجيل " الجديد.

وتجمع بعض الحيارى والهائمين على وجوههم..

وتأسس تنظيم الراية بقيادة رباعية **"فؤاد مرسى"** وقد اتفقوا أن يبقوه بعيدا عن الاتصالات التنظيمية حفاظاً عليه) **وسعد زهران وداود عزيز ومصطفى طيبه** . وهنا يفتح **سعد زهران** ثلاثة أقواس هامة (القوس الأول : أن عودة **فؤاد مرسى** كانت بداية لحالة مفاصلة حاسمة بين" الراية" وبين" حدتو" . مفاصلة وصلت إلى حد العداء . فقد تأسست على أساس نظرى حاد ، أو ماأسماه هو "الموقف المتشدد المبنى على إيذاء فكرى ونظرى لحدتو) .ثم القوس الثانى: هو رحلته الغامضة إلى باريس . حملوه بوثائق التنظيم الجديد ، أفهموه أن الرفاق الفرنسيين سوف يناقشون معه الوثائق ويوضحون له وجهات نظرهم فيها. ليعود وقد شملوا التنظيم الوليد برعايتهم الأممية . وأن **اسماعيل صبرى عبد الله** سوف يرتب له الأمر . ذهب . أخذوا الوثائق ، ولم يردوا عليه بخير أو شر . فقط صمت ومراوغة . " الأممية" لم تشأ أن تزج بنفسها مع هذا المولود الجديد.. وراوغوا فى تدبير بطاقة السفر لعودته فظل حبيس باريس ليعود ساخطاً . وهو الذى يعرف كيف يسخط.

أما القوس الثالث: فهو إسهامه النشيط فى إضراب المعلمين عام ١٩٥١ .. أسهم فى قيادة الإضراب عن تصحيح أوراق امتحان الثانوية العامة .. وفى هذه المعركة تعرف بمدرسة نشطة ومشاغبة هى " **سميعه** " وتزوجها .

لكنه يعود ليؤكد قبل أن نترك معه هذه المرحلة .. يؤكد قدرته على مصادمة الجميع: " أبداً لم أتصور أن التشكيلات الشيوعية كان لها فى مصر تأثير حقيقى . دوما كان تأثيرها هامشى حتى تنظيم الراية كان هامشى..

فنشرته " **راية الشعب**" رغم إنتظامها المنضبط لأربعة سنوات وصدورها فى طبعة أنيقة بمعايير التنظيمات السرية فى هذا الزمان .. كانت توزع وفقط بضعة مئات . فماذا تفعل بضعة مئات فى بلد كمصر؟".

(فقط نلاحظ أنه كان يشارك **داود عزيز** فى تحرير هذه النشرة).

ثم يتصادم معنا جميعا ليصدمنا بأنه مصمم على أن يسمى مانسميه نحن ثورة يوليو بنكبة يوليو" إن عدائى لنكبة يوليو لم يزل قائما حتى الآن ، ومهما تحدثتم عن إيجابياتها . فوحشيتها وهمجيتها وديكتاتوريتها وتدميرها للشخصية المصرية يلغى أى دور إيجابى "، ويواصل " صحيح لقد سجنتنى تسع سنوات ، لكن أنا لو كنت فى الاتحاد السوفيتى كنت أعدمت تسع مرات ، فأنا أؤمن أن تدمير حرية الانسان هو تدمير للانسان ذاته ، بل هو تدمير لكل شئ".

* إلى المعتقل

زمان فى أيام الصخب الثورى قبض عليه ليوم واحد . ثم أفلت بعد ذلك . وأتى عليه الدور فى ١٨ يناير ١٩٥٣ أعتقل . تأرجح بين سجون ومعتقلات عديدة . ضموه إلى قضية .. لكنه نال حكماً بالبراءة وظل معتقلا حتى أفرج عنه فى ١٨ يونيو ١٩٥٦.

.. ويشارك مرة أخرى فى العمل الحزبى .. يشارك فى الوحدة التى وحدت الشيوعيين . ثم فى الانقسام الذى قسمهم ، يقول فى بساطة أن الوحدة تمت بارادة ناصرية وأن الانقسام تم بارادة ناصرية .. ويقبض عليه فى الحملة الكبرى التى داهمت الجميع فى أول يناير ١٩٥٩ .. ليبقى حتى ١٩٦٤ ويجد نفسه مفصولا فيعمل كمترجم .. ثم محرراً فى مجلة الطليعة.

ثم يبدأ زمن الرحيل .. الحزب الذى أسهم فى تأسيسه يرحل . كثير من الرفاق يرحلون نحو المناخ الناصرى . هو لم يبتلع يوماً لا عبد الناصر ولا الناصرية ، والذين خلوا الحزب برروا ذلك أو غلفوه بالحديث المبالغ فيه تمجيداً لعبد الناصر ، بينما هو يرفض أى تقارب أو حتى تماس مع الناصرية . . لم يعد يطيق البقاء فى مصر ، بل لعله لم يعد يطق مصر ذاتها .

الجميع رحلوا بعيداً عنه ، ولم يبق سوى أن يرحل هو .. وفى ١٩٦٨ يرحل إلى الجزائر ليبقى هناك ١٦ عاما .. يظل هناك مغترباً ، وحتى بعد إنتهاء أعوام النفى الاختيارى الممتدة ، وبعد عودته (مرغما كما يقول هو) .. يبقى مغترباً .. لايتردد أبداً إذ يقرر أنه قرر ألا يعود أبداً ، لكنهم فى الجزائر طلبوا منه الرحيل .. فعاد رغم أنفه . لم يعد إلى مصر إلا مكرهاً هكذا يؤكد فى إصرار مثير للدهشة .

لعله يتمسك ببيت شعر لحافظ ابراهيم:

فما أنت يامصر دار الأديب

ولاأنت بالبلد الطيب

لكن حافظ ابراهيم عاد ليعتذر لمصر فى ألف قصيدة أخرى .. ولعل **سعد زهران سيعتذر لها يوما .. ما. فهل يفعل . أم يظل معانداً الجميع حتى مصر؟.**

يمين × شمال



أصدقاء اليسار يقرأون .. ولكن ..

شاركت فى جماعة "**أصدقاء اليسار**" ودفعت ما طلبتموه منى وهو الاشتراك السنوى وقدره مائة جنيه ، ولكننى لم أحصل على العدد ولامرة واحدة خلال الشهور السبعة منذ أن دفعت . كما أن أحدا لم يخبرنى ماذا تفعل الجماعة غير دفع الإشتراك وعدم وصول المجلة فلم أدع لأى اجتماع. **وكنت حزينا جدا حين استغاث " رئيس التحرير" مرة أخرى - أرجو أن تكون الأخيرة - وبدت استغاثته يائسة ، وكأن المجلة سوف تغلق أبوابها إلى الأبد ، ونفقد نحن القراء المحبين لها منبرا متميزا لانجد مثيلا له فى المطبوعات الكثيرة التى تصدر فى البلاد.**

ومايزيد الطين بله كما يقولون هو أننى أعانى كثيرا لكى أشترى " **اليسار**" فهى ليست متوفرة عند غالبية الباعة ، ولأننى أحبها أبحث عنها مرتين وثلاثاً حتى أجدها . فلماذا لاترسلونها ولماذا لاتقولون لنا ماذا نفعل أكثر من دفع هذا الإشتراك لمساعدة المجلة على الإنتشار حتى نجدها لدى كل الباعة على الأقل؟!

أود أن أقدم تحية خاصة لرد محرر يمين شمال على السؤال عن الشيخ الشعراوى فى العدد قبل الماضى فقد وضح لى أشياء كثيرة وياليتكم تعالجون مثل هذه الموضوعات الحساسة مرات ومرات حتى تتضح لنا الأمور.

مكرم صالح
الوايلى - القاهرة

** أثرت شجوننا ياعزيزى " **مكرم**" ، وأشعرتنا بالتقصير رغم أنك سوف تعرف حالا أننا لم نقصر ، وإنما هى أوضاعنا فى مجملها ." فاليسار" مجلة تقوم على الجهد التطوعى الكامل من كل العاملين فيها باستثناء نفر محدود رضى بأن يتقاضى حدا أدنى من الأجر لأنه يؤمن بأهداف المجلة ورسالتها ومن ثم فهو متطوع أيضا.



حسين عبد الرازق .. رئيس التحرير

وقد شرحنا عدة مرات لماذا لانرسل المجلة فى البريد لجماعة أصدقاء " اليسار" وطلبنا منهم أن يحضروا إلى المقر لتسلمها أول كل شهر أو يرسلوا من ينوب عنهم . فاضافة إلى أن البريد سيئ جدا وقد علمتنا تجربتنا أن توزيعها باليد أوفر وأسرع ، فليس لدينا جهاز يقوم بهذه العملية بالاضافة إلى تكلفتها . ويعرف المشاركون فى جماعة أصدقاء اليسار هذه الحقيقة وهم يشترون المجلة من الأسواق بعد دفع الإشتراك ، ويقوم العاملون فى المجلة بارسالها فقط إلى المشتركين من خارج البلاد.

وتعقد جماعة أصدقاء اليسار اجتماعا سنويا فى أكتوبر من كل عام.

وسوف يقوم رئيس التحرير بدعوة الجماعة لاجتماع قريبا جدا وينشر موعده فى كل من المجلة وجريدة الأهالى.

أما الاستغاثة فهى حقيقية جدا لأن" **اليسار" ماتزال مهددة وعلى أصدقائها أن يفكروا فى أشكال مبتكرة لدعمها وحمايتها وتطويرها.**

وليس من الضرورى أن يقوموا هم برفع قيمة إشتراكهم إذا لم يكونوا قادرين على ذلك ، ولكن بوسعهم أن يجذبوا إليها القراء المزيدمن والأصدقاء ،ويناقشوهم فى موضوعاتها ويحثوهم على مراسلتها والدخول فى حوار مع كتابها. **وإذا مانجحت هذه الفكرة يمكن لكل صديق أن ينشئ هو مجموعة من أصدقاء المجلة وبوسعه أن يستأذن أمين حزب التجمع فى أقرب مقر له ليجتمع أصدقاء " اليسار" هناك دوريا**. وسوف تكون هذه مناسبة لتشجيع القراءة عامة فى زمن يستريح فيه الناس لتلقى المعلومات والأفكار بطريقة سلبية من أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية.

الوحشـية والطفيلـية .. و ..



عزيزتي اليسار

أواظب على قراءة "اليسار" منذ سنتين بعد أن رأيتها مصادفة مع أحد أعضاء حزب التجمع وهو صديق لى، ولاأخفى عليكم أننى أحببتها لأنها تتحدانى رغم أننى لم أفهم كثيرا مما تكتبونه، فأنتم مثلا **تشنون هجوما على الرأسمالية لايقنعنى فى أحيان كثيرة، كما أنكم لاتقدمون بديلا لها يستطيع الناس أن يتبنوه ويجدوا فيه تجسيدا لحلمهم فى حياة حرة كريمة تعدون الناس بها دون أن تفعلوا شيئا من أجلها.**

فى رأيى المتواضع أن الرأسمالية لست شرا كلها، وأنتم تطلقون عليها صفات مش طبيعية مثل "**الطفيلية**" و"**الوحشية**" و"**التبعية**" إلى آخر هذا القاموس الذى لايفهمه الناس ولايقتنعون به، ولهذا السبب هم لايجدون فيكم الأمل. وهم يستمعون للجماعات الدينية أكثر مما يستمعون لكم فلغتكم صعبة وأفكاركم معقدة.

وقد حضرت بعض ندواتكم فلم أجد إلا عددا قليلا وجدته هو نفسه فى المرة الثانية كما وجدتهم يتكلمون إلى بعضهم ومع ذلك سوف أظل أقرأ اليسار لأنها تتحدانى وأستفيد كثيرا من الرسائل الخارجية التى تنشرها خاصة رسالة **واشنطن** للأستاذ **سمير كرم**" فله محبتى.

ملاك الوسيمى
حدائق القبة - القاهرة

** رسالتك مركبة ياملاك" ولعل أجمل ماقلته فيها أن" **اليسار**" تتحداك فمثل هذا التحدى سوف يستنهض ملكاتك النقدية لكى تتفق- وتختلف مع ماتكتبه المجلة، وهذا هو أرقى وأعلى أشكال التلقى حيث يشارك متلقى الرسالة فى صنعها ونقدها أو حتى نقضها فيكون لنفسه رؤيته الخاصة وموقفه.

نحن نشن هجوما على الرأسمالية لأنها نظام يقوم على الإستغلال ويستهدف الربح فى كل الظروف بصرف النظر عن أوضاع الجماهير العاملة وحاجاتها. وبطبيعة الحال فان الرأسمالية ليست شرا كلها كما تقول فقد أثبتت عبر تاريخها الذى يمتد لأربعة قرون أنها قادرة على تطوير الإنتاج وفتح الآفاق أمام تقدم العلم والتكنولوجيا فى كل الاتجاهات ومن ثم تعظيم الثروة. ولكن **هذا كله لم يؤد إلى تأمين الحياة الكريمة لكل البشر بلا استثناء وهو ماتهدف إليه الإشتراكية**

وتسود الرأسمالية فى العالم كله الآن باستثناء مجموعة صغيرة من البلدان التى تكافح باستماتة لحماية خيارها الإشتراكى، ومع ذلك فان مايزيد على **خمس سكان المعمورة يعيشون فى فقر مدقع.** وهناك مليار إنسان من الأميين. وحتى فى المراكز الرأسمالية الكبيرة يتزايد بانتظام عدد العاطلين والمحرومين من الخدمات الاجتماعية الأولية مثل التعليم والصحة والسكن والغذاء الكافى

أما فى البلدان الرأسمالية المتخلفة مثل مصر فان تقدير معهد التخطيط القومى يقول **إن نصف المصريين يعيشون تحت خط الفقر.** ونحن نطلق على الرأسمالية صفة الوحشية لأنه بالرغم من آفاق التقدم الهائلة المفتوحة لها فانها **تقوم بتكثيف إستغلالها للكادحين والعاملين بأجر وتعتدى نظمها بشكل دورى على الخدمات والحقوق الاجتماعية والاقتصادية التى كانت الجماهير العاملة قد حصلت عليها عبر كفاح طويل،** بينما هى تكدس الأرباح فى أيدى قلة محدودة لاعلى الصعيد المحلى فقط وإنما أيضا على الصعيد العالمي.

أما الطفيلية أى المتسلقة التى لاتنشئ نظما إنتاجية أو توسع القاعدة الانتاجية فى البلاد، فهى التى تعيش وتكدس الأرباح من نهش اللحم الحي للمجتمع والتلاعب بالأموال والمضاربة وإستثمار فروق العملات وخداع الجمهور، كما فعلت شركات توظيف الأموال قبل سنوات

والتبعية تعنى إخضاع الرأسمالية الحاكمة كل المصالح الوطنية لمصلحة رأس المال الأجنبى لأنه يوفر لها أرباحا أكثر. ولايعنيها فى هذا الصدد الخراب الذى يحل بالبلاد نتيجة لإرتباطاتها تلك

والاشتراكية تتطلع إلى تجاوز الرأسمالية وتأمين نظام اقتصادى اجتماعى يقوم على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ويوظف كل العلاقات مع الخارج لصالح الجماهير العريضة.

أما عن البديل الذى يجد فيه الناس تجسيدا لحلمهم فى حياة حرة كريمة فان تاريخ اليسار المصرى منذ بداية القرن يشهد، سواء فى ميدان العمل الفكرى أو الكفاح العملى وصولا إلى تأسيس حزب التجمع والمنظمات اليسارية الأخرى المحجوبة عن الشرعية، **يشهد أنه كان يجتهد بصفة مستمرة لبلورة مثل هذا البديل الذى يحمل المثل العليا للإشتراكية من العدالة والديمقراطية والمساواة والملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج والتضامن بين البشر وبروز الفردية الحرة فى إطار واجباتها الاجتماعية وضمان حرية الفكر والتعبير والتنظيم والتعدد..**

ولكن وصول اليسار إلى السلطة لتجسيد هذه القيم على أرض الواقع هو عملية بالغة التعقيد لذلك يبدو المراقب المحايد أن" اليسار" لم يفعل شيئا بينما هو فعل الكثير.

واتفق معك أن قطاعا كبيرا من الجمهور مازال ينجذب إلى الأطروحات المبسطة والسهلة للجماعات الدينية من قبيل أن **الاسلام هو الحل"** لأسباب كثيرة جدا تحتاج إلى شرح طويل لكن ليس معنى هذا أن جمهورنا ينحسر بل تقول الحقائق الفعلية أنه يزداد ببطء.

وأوافقك تماما على أن قطاعا من " اليسار - وليس كل اليسار- يتكلم لغة معقدة ولم يتوصل حتى الآن لابتكار لغة سهلة بسيطة ومفهومة من الناس، لذلك تنشأ الظاهرة التى تتحدث عنها وهى أنهم يكلمون بعضهم البعض، وهذه مشكلة تخص المثقفين. **لكن أعضاء الحزب الذين يعملون فى أوساط الفلاحين والعمال والموظفين استطاعوا أن يتغلبوا عليها وحققوا نجاحات لابأس بها فى هذا السياق.**

أشكرك لأنك رغم هذه الملاحظات الجدية سوف تظل تقرأ" اليسار" فهذا مكسب" لليسار" ولك أيضا.



فن

السينما فى زمن ذبول الأحلام القومية

نور الشريف وسميرة محسن

من فيلم «كتيبة الاعدام»

أحمد يوسف

شهد عقد الثمانينات ، بين بدايته ونهايته ،تغييرات دراماتيكية عنيفة على المستوى المحلى والعالمى معاً ،فى مختلف أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل لعل هذا العقد كان بالفعل نقطة تحول كبرى فى مجرى التاريخ المعاصر ،لعالم استولى عليه طويلاً التصور بأنه قد وصل إلى درجة من الاستقرار والسكون، فإذا به يموج ويفور ويغلى بالتقلبات التى أطاحت بالكثير مما اعتبره البعض منا مسلمات بديهية ، ليأتى عقد التسعينات بدوره حاملا معه مسلمات بديهية أخرى ، لعل الأيام القادمة تثبت أنها بدورها كانت تحتاج إلى التدقيق والمراجعة (**مثل العولمة، ونهاية التاريخ ، وموت الأيديولوجيا ، واقتصاد السوق**) ، بدلا من أن يثير ذلك فينا من جديد القدرة على طرح الأسئلة الصحيحة حول كل ما جرى وما يجرى، قبل أن نلجأ لاجابات جاهزة ، قاطعة مانعة ، تبحث لا عن التفسير وإنما عن التبرير.

إن شئت تطبيقا عملياً على تلك الأرض من الرمال المتحركة الناعمة التى تقف اليوم عليها ، فلن تجد أوضح من تلك التحولات التى عشناها فى مصر بين عقدى السبعينات والتسعينات ، فقد بدأت تلك الحقبة منذ بداية السبعينيات بما يشبه الانقلاب على كل ما تم انجازه خلال العقدين السابقين . وبدلاً من

البحث عن طريق أكثر إيجابية تتحقق من خلاله الشعارات القومية المرفوعة (مثل «**الاشتراكية كفاية وعدل**» «**والعمل حق**»)، تم تنظيم حملة اعلامية رسمية وغير رسمية ترفع لواء السخرية الجامحة من هذه الشعارات ومن يؤمنون بها(لقد كانوا فى نظر السلطة هم» أفندية القاهرة المنادون باشتراكية الفقر»!!) ،كما رفعت شعارات غامضة مشوشة وساذجة ، مثل «أخلاق القرية» و«كبير العائلة المصرية» لكن أكثرها غموضاً كان شعار «دولة العلم والايمان» وها نحن اليوم نسأل أى علم وأى إيمان كانوا يقصدون ، وقد وصل حالنا فى كليهما إلى هذه الهوة السحيقة إما إلى التخلف وإما إلى التطرف؟!.

وإذا كان واحد من كبار المسئولين الحاليين ،والقائمين على أمور حياتنا ، لم يجد حرجاً فى أن يوجه سهام نقده اللاذع والجارح إلى فكرة«**المشروع القومى**» برمتها (أياً كان هذا المشروع) ، فلأن السياسة عندنا- بمعناها الشامل- قد فقدت بدورها معناها ،وأصبحت شئون حاضرنا ومستقبلنا -على المستوى القومى والوطنى -تدار بعقلية «الموظفين» ،ويصبح فيها الانجاز نوعاً من تقديم البيانات والاحصاءات عن الكبارى والانفاق وشبكات التليفون المحمول. ،**ولم يعد مطروحاً أمام الحزب الحاكم ، وقطاع كبير من أحزاب المعارضة ،مناقشة -أو حتى ملاحظة -تلك الشروخ الطبقية العميقة التى تزداد يوماً بعد يوم ،حتى أنها أصبحت تقسم الوطن إلى وطنين لا علاقة لأى منهما بالآخر.** كما لم يعد يشغل هؤلاء من «موظفى» السياسة- من الحكومة أو المعارضة -ذلك الخطر الداهم الذى يهدد وجودنا، وإن كانوا- والحق يقال- بارعين فى اختزاله إلى ذلك التعبير الباعث على السخرية والمرارة معاً :«**أزمة عملية السلام فى الشرق الأوسط**»!.

ثقافة الأرواح والعفاريت

فى الحقيقة أن هذا التحول لم يحدث بين عشية وضحاها ، بل كان عقد الثمانينات على وجه التحديد هو مفترق الطرق، أصبحت فيه الأحلام القومية أكثر ذبولا وخفوتاً ، وساهم الاعلام الرسمى فى ترسيخ مفاهيم ومصطلحات تسمى الأشياء عمداً بغير أسمائها وتم اتباع سياسة جديدة تثلم من قوة المعارضة وتحيلها -فى الأغلب الأعم- إلى معارضة مهجنة مدجنة ، أوهى فى أفضل الأحوال تتصور أنها تقوم بدور فعال، بينما هى فى الحقيقة تكتفى بأن«**تمثل**» دوراً فى فيلم تراجيكوميدى ،تلعب فيه أحيانا دور الشرير وأحيانا أخرى دور«**السنيد**» ،**لكن دور «الشجيع» محجوز دائما لمنتج ومخرج الفيلم : الحزب الحاكم .. بأمره»!!.**



من فيلم «جرى الوحوش»

محمود عبد العزيز ونورا

ومن هنا تأتى أهمية كتاب الدكتور أحمد يوسف سعد«**السينما والتربية فى مصر**» ،وهو الكتاب الذى يبحث عن دور السينما شديد الخطورة خلال عقد الثمانينات ،فيما يمكن أن«**تبثه السينما لجمهورها من دعوات ،وما تحتويه من تحريض أو تشجيع**» ،على تبنى مفاهيم معينة ، سلبية ومتخلفة ، لتجعل من هذا الجمهور- فى تصورهم -كتلة صماء جوفاء فى أن واحد، وهم يريدونها كتلة عمياء مشوهة يتصورون أنهم يملكون قيادها وقيادتها ، وإن كانت تلك الكتلة تمضى -كما نكرر دائما-كأنها جبل الجليد العائم الذى لا نرى منه إلا سطحه بينما هى تندفع فى الأعماق نحوالارتطام الكبير.

لذلك فإن الكتاب يلقى فى فصله الأول ضوءا قويا كاشفا على العلاقة بين «سينما الثمانينات وعلمية التفكير» ،وبكلمات أخرى فإن هذا الفصل يبحث عن المعنى والدور الحقيقيين لكلمة «**العلم**» فى حياتنا ،**فهل كانت سينما الثمانينات تدعونا حقاً إلى الايمان بالتفكير العلمى، أم كانت تدفعنا إلى الانزلاق نحو نوع من التفكير الخرافى؟ وهل كانت من جانب آخر تعلى من شأن التعليم لتحقيق حياة أفضل؟ وفى أى مكان كانت تضع من جانب ثالث مكانة وجهود العلماء؟.**

لا يجيب الكتاب على هذه الأسئلة الثلاثة قبل ان يحاول أن يضع تعريفا أولياً لما يعنيه بالتفكير العلمى ،وهو «الاقتناع بأن علاقات السبب والنتيجة أساسية وعامة، بما يؤدى إلى رفض المعتقدات الخرافية والأمور غير القابلة للتفسير» .وفى المقابل فإن الكتاب يشير إلى أن التفكير الخرافى لا ينسحب فقط- كما قد نتصور للوهلة الأولى على« **العجز عن فهم الظواهر الطبيعية**» ، لكن الاهم والاخطر هو أن مثل هذا التفكير الخرافى يلقى بظل تلك الحالة من العجز على أمور الحياة كلها ،بحيث يصبح «متمثلا فى عدم القدرة على التحكم الواعى فى مسار المجتمع وفى القوة المسيطرة عليه» . إن شئت صياغة أخرى لتلك الحقيقة المؤلمة ، فهى أن السينما المصرية فى تلك الحقبة لم يكن يعنيها المناقشة الجادة- أيا كان اختلافك معها- حول أى صراع بين التفكير العلمى والتفكير الخارج عن إطار المنهج العلمى ، وإنما كان ما يعنيها هو **أن تدمر ،فى وجدان المتفرج ووعيه ، إيمانه بأن الطريق الصحيح لمواجهة مشكلاتنا- على المستوى الخاص أو العام- هو اتباع التفكير العلمى ،وتبث فيه نوعاً من العقلية الغائبة المغيبة ، التى تقول له بلا لبس أو مراوغة انه لن يستطيع أن يملك لنفسه شيئا فى هذا العالم ،ليس فقط على المستوى الميتافزيقى ،وإنما على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى أيضا.**

فإن حديثا يركز كل همه على«**عذاب القبر**» و«**أهوال يوم القيامة**» ،(ناهيك عن عالم العفاريت والجن والشياطين) ، إنما هو فى الحقيقة يجعلك تبغض حياتك وتخافها وتعافها ، لتترك لهم أن يستمتعوا وحدهم بالحياة«الدنيا» ،وبما فيها من سلطة أو ثروة ، ولا يتركون لك إلا الفقر والقهر. لذلك يرصد الدكتور **أحمد يوسف سعد** فى كتابه بعضا من الظواهر السينمائية التى تؤكد **انتصار «أنصار الخرافة فى الساحة السينمائية كما فى الواقع الاجتماعى»** ،وهو يضرب الأمثلة على ذلك.



عادل إمام.. يسرا في فيلم «الانس والجن»

فهناك الخرافة الخالصة كما في أفلام «**كابوس**» «**والتعويذة**» و«**الكف**» والخرافة المبررة علميا كما في فيلم«**استغاثة من العالم الآخر**»، وأيضا الخرافة بتفسير ديني معين ،كما في فيلم«**الانس والجن**»، وقد دعمت هذه الأفلام تلك الخرافات بين الجمهور دون انتقادها »(فلنرجئ إلى قسم لاحق مناقشة إذا ما كان من الممكن أن تضع فيلما مثل«**كابوس**» أو «**التعويذة**» مع فيلم مثل«**الانس والجن**» لمجرد ان الموضوع يبدو فيها متقاربا ، وان كان هذا التناول يتجاهل العلاقة الجدلية بين الموضوع والشكل والمضمون ،والتي قد تنتهي بالمضمون، إلى اتجاهات شديدة التباين).

انظر مثلا إلى فيلم **الكف** الذي يدور حول صدق نبوءات العرافين ، ومطاردة هذه النبوءات للبشر كأنها القدر المحتوم الذي لا فكاك منه ،وتأمل أيضا فيلماً مثل«**استغاثة من العالم الآخر**» الذي يتحدث عن وجود قوى خارقة لدى بعض البشر ،مثل «قصة فلاح مصري زاره **اينشتاين** في الحلم وأملى عليه معادلات رياضية ،وعندما سجلها الفلاح في صحوته أكد علماء الرياضة أنها معادلات صحيحة ودقيقة وأن صاحبها هو **اينشتاين** !!.

وقد تتصور **أن مثل تلك الأفلام تتناول ما تتداوله بعض الكتب التي تزعم أنها تتحدث ، بمزيج من الجهل والدجل، عن ظواهر غامضة غير خاضعة -هكذا يقولون!- للتفسير العلمي** ، لكن زد على ذلك سذاجة التناول السينمائي وضحالته (لكن لا تنس أيضا قدرته على الاقناع «فالكاميرا لا تكذب»!) بل إن الأمر يمتد في فيلم مثل«جري الوحوش» إلى السخرية من العلم نفسه ،عندما يضع العلم في مواجهة زائفة مصطنعة مع الدين ، فالفيلم يحدد موقفه من رجل العلم ورجل الدين، ويسعى إلى انتزاع احترام المتفرج وتعاطفه مع المحامي المتدين ،والعكس مع الطبيب الملحد».

السخرية من العلم!

لكن كتاب« **السينما والتربية في مصر**» لا يغفل الاشارة إلى أفلام أخرى سجلت موقفا مناصراً للعلم ومناهضاً للخرافة ،والتي يضرب الكتاب لها مثلا في أفلام «**دقة زار**» و«للحب قصة أخيرة» و«**الطوق والأسورة**» و«قاهر الزمن» (مرة أخرى، سوف نرجئ إلى جزء لاحق مناقشة امكانية وضع هذه الأفلام على قدم المساواة في شكلها ومضمونها ،مما يؤثر على عمق وجدية تأثيرها التربوي) .

لكن الغلبة سوف تكون على أية حال- في سينما الثمانينات- للتيار الذي يعلي من شأن التفكير الخرافي ، الذي بدأ يتسلل إلى حياتنا الثقافية- بل السياسية أيضا!- منذ حقبة السبعينيات (ولتنظر إلى بعض «مذكرات» من عملوا في دوائر صنع القرار لتدرك تلك الحقيقة المريرة).

وكما يتمسح فيلم مثل« الانس والجن» أو «جري الوحوش» بالدين ، ليجتزئ آية قرآنية من هنا وحديثا شريفا من هناك ، لكي ينتهي -كما يتصور صناع هذه الأفلام -إلى تفسير الخرافة وتبريرها عن طريق الدين ، فإن ذلك كان تعبيرا عن الخطاب السياسي والثقافي الذي يمتزج فيه« تضخم التفكير الخرافي المبرر بالتفسيرات الدينية المختلفة ، وربما ليدعم عجز القوى التي ظلمت اجتماعيا من اجراءات مشروع الانفتاح الاقتصادي عن فهم حركة المجتمع ، وفهم آليات القوى المسيطرة بداخله ليتم تحويل معظم الخطاب الديني عن مناقشة القضايا الاجتماعية المرتبطة بالواقع ،وإغراقه في مناقشة عالم الغيبيات ،والقوى الخفية ،وكل ما يتصل بعالم يستحيل التحكم فيه ،بالاضافة إلى إضفاء السكون على الواقع الاجتماعي ..(بواسطة) التأكيد على وجود قوى خفية تتحكم في مصائر الناس.. وتصوير عجز العلم بأدواته عن مواجهة الظواهر الميتافيزيقية المنطقية، وتهافت الطرح العقلاني المنطقي إزاء الظاهرة».

لقد انتقدت سينما الثمانينات- عمداً- ذلك الدور الايجابي الذي يمكن به للسينما أن تساهم في صنع وجدان قومي وفردي متفائل وقائم على المفهوم العلمي شديد البساطة

والوضوح بقدرة الانسان على صياغة شكل ومضمون حياته ،وتغييرها إن لزم الأمر. لذلك يبدو فيلم «قاهر الزمن» استثناء فى هذا السياق ،وهو الفيلم الذى حاول أن يسير فى ذلك الاتجاه الايجابى الذى يؤكد على المفهوم العلمى حول «نفى صفة الثبات والسكون عن الواقع وعن القيم» .. (والتأكيد على) أن الواقع الاجتماعى بقيمه قابل للاستجابة لمتغيرات العلم ومستحدثاته». **وانك لو مضيت مع الكتاب فى تأمل سينما الثمانيات ،ونظرتها إلى التعليم ومدى تأثيره ،فسوف تكتشف أيضا أن هناك تيارا متضائلا يؤكد على أهمية التعليم ودوره فى حركة التغير الاجتماعى** ، بينما التيار الأقوى «ينفى أى تأثير للتعليم على منهجية تفكير الفرد..(أو)حركة التغير الاجتماعى»، بل إنك لن تعدم أن تجد عدداً وافراً من الأفلام يقدم العلماء فى«إطار هزلى كاريكاتورى ساخر» .. (أو) فى مقابلة مع الموقف الدينى»!.

السينما والانفتاح وإسرائيل

فى فصله الثانى يتناول الكتاب **العلاقة بين سينما الثمانينات والمفاهيم السياسية التى تبثها الافلام فى وجدان المتفرج** ،وهو فى هذا السياق يسجل مواقف بعض هذه الافلام من قضايا سياسية بعينها ، فتكاد معظم الأفلام التى تناولت حرب أكتوبر ،مثل **«العصابة» و«كتيبة الاعدام» و«زمن حاتم زهران»** أن «تجمع على الفصل بين من صنعوا النصر وبين من استثمروه ،بين من ضحوا بالدم ودفعوا الثمن ،وبين من باعوه وقبضوا الثمن». لكن سينما الثمانينات- كما يرى الكتاب- وقفت أمام قضية الانفتاح الاقتصادى مواقف مختلفة ، أو متعارضة أحيانا ، «فرغم اتفاق هذه الأفلام على التأكيد على وجود مظاهر انحراف وفساد اقتحمت ساحة المجتمع المصرى ، فى مناخ الانفتاح الاقتصادى ، إلا أنها اختلفت فى تفسير جذورها ، فبعضها يعتبرها مظاهر خلقتها سياسة الانفتاح (مثل **«زمن حاتم زهران»**)وبعضها الآخر يعتبرها سلبيات تمتد جذورها إلى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ **(مثل انقاذ ما يمكن انقاذه»)**.

وتجد من بين الأفلام من طرح فلسفة الانفتاح إما فى إطار من الخصال الكريهة (مثل« **سواق الاتوبيس**» أو فى إطار من البراءة والشهامة ، يعكس انحياز الفيلم السينمائى لها مثل «**الصعاليك**» (سوف نتوقف طويلا أمام نموذج فيلم«**الصعاليك**» ،لأنه يجسد جوهر التناقض فى القراءة «التربوية» للسينما كما يقدمها الكتاب ،والتى قد تصل أحيانا إلى نتائج تختزل كثيرا من مضمون الفيلم ، أو قد تحوله أحيانا إلى المضمون الذى لم يتخيله صانع الفيلم أبدا!).

أما بالنسبة لقضية «الصلح المصرى الاسرائيلى »، فإن الكتاب يجد فى أفلام مثل«العصابة» و«كتيبة الاعدام» و«زمن حاتم زهران» نماذج تجيب بالنفى على أسئلة مثل «هل السلام مع اسرائيل قد حقق الأمن والرخاء ؟ وهل بالسلام تصبح حرب أكتوبر آخر الحروب مع اسرائيل؟.. ففى «العصابة» نجد البطلة -التى رمز بها الفيلم لمصر كلها- (تتعرض إلى) محاولة لتزويجها بالقوة لواحد من العصابة (رمزاً للصلح المصرى الاسرائيلى) .. ويتجاوز الفيلم حدود الرفض لما حدث ، ويدعو لاستخدام القوة المسلحة فى مواجهة ما ترتب على الاتفاقية من تهديد لعمق الوطن ، ومن نفس المعنى يقترب فيلم «**كتيبة الاعدام**» .. ولكن من المثير للدهشة أن الكتاب قد استطاع -بمنهجه التربوى- أن يقبل «**الرمز السياسى**» فى فيلم مثل«**العصابة**» بينما أنكر نفس الرمز السياسى -للصراع العربى الاسرائيلى -فى أفلام مثل«**التعويذة» أو «كابوس**»، أو لعل الكتاب قد أخطأ تفسير هذين الفيلمين ،حين لم ير فى لجوئهما إلى «الفانتازيا» إلا دعوة للتفكير الخرافى ، بينما كانت الفانتازيا هى الأقرب إلى التعبير عن «كابوس» السلام المزعوم مع اسرائيل .(مرة أخرى ، ذلك هو أحد تناقضات «المنهج التربوى» فى قراءة الأفلام)!.

السينما والعنف

لم تستطع إذن سينما الثمانيات ،حين واجهت تلك القضية السياسية الساخنة ، إلا أن تتعامل معها بطريقة لا تتصادم مع وجدان المتفرج (هل يمكن لك أن تتخيل فيلما مصريا يدعو للصلح والسلام مع اسرائيل) ، لكنها كانت من جانب آخر تقوم بدور سياسى أكثر خطورة على مستوى إعادة تشكيل هذا الوجدان على نحو مراوغ وخفى ، فهى تدعو المتفرج إلى الانصياع للواقع والاستسلام له، مثل فيلم «**حتى لا يطير الدخان**» (يضرب الكتاب مثلا آخر بفيلم« **أهل القمة**» ، وإن كان ذلك يحتاج إلى التدقيق والمراجعة) .

كما أن عديداً من الافلام كانت تدعو «للعنف كسبيل أمثل لمقاومة فساد الواقع السياسى» ، لكنها -كما يرى الكتاب -اختلفت فى مضمون تلك الدعوة ، فهناك أفلام تتبنى مضموناً ايجابيا فى«عرضها للمشكلات فى إطار مجتمعى وليس كانحرافات أفراد .. وتمجيدها العنف المشروع الموجه للمصادر التى تهدد أمن الوطن ،ممثلة فى أعدائه ومن يتحالف معهم، والعنف الثورى الذى يدفع الجماهير للتخلص من ظلم حاكمهم، بينما مالت أفلام أخرى إلى المضمون السلبى ،فى«عرضها لمشكلات الواقع كتجاوزات فردية ،وليست أزمة نظام اجتماعى شامل.. فقدمت أسلوبا فرديا للمواجهة .. وتقديم العنف الفردى كأسلوب مواجهة يفقد المتفرجين الاحساس بالمسئولية الجماعية ، ولا يتعدى دوره مجرد التنفيس لمشاعر الغضب ، أو الرفض ، لدى المتفرج لما هو قائم من مشكلات».

فى تلك الرؤية الثاقبة التى تضع فرقا جوهريا بين تفسير العنف فى السينما كظاهرة ايجابية أحيانا وسلبية أحيانا أخرى تتجلى قدرة الدكتور أحمد يوسف سعد مؤلف كتاب «السينما والتربية فى مصر» على أن يتخلى -تجاه ظاهرة العنف -عن النظرة القاطعة المانعة ،التى تسللت إلى مواقفه تجاه ظواهر أخرى بسبب المنهج التربوى فى قراءة وتحليل الافلام ، أو منهج «تحليل المضمون» الذى يجتاح اليوم العديد من الدراسات السينمائية الاكاديمية المعاصرة ، لكنه لا يخلو فى معظم الأحيان من اختزال الأعمال الفنية إلى مجرد رؤوس موضوعات ، تتحول فيها الافلام فى النهاية إلى ما يشبه القول المأثور أو الحكمة البليغة!.

أخيرا يأتى الفصل الثالث والأخير من الكتاب حول **صورة العمل فى سينما الثمانينات** ،وهو الفصل الذى يسجل وقوع الكثير من أفلام هذه المرحلة فى تكريس الأنشطة الطفيلية كسبيل للحصول على الثروة ،والانحياز إلى القيم المادية وحدها حتى بالهجوم الأهوج غير المبرر على المتعلمين ،كما فى فيلم« **الموظفون فى الأرض**»،حيث يظهر المعيد الجامعى بصورة النذل الجبان ..(فى مقابل تقديم) الرجل الحرفى كرجل شهم مخلص»،كما يتطرق الكتاب إلى عرض بعض ملامح العديد من المهن وأشكال العمل ،فى عجالة سريعة كان الأجدر بها أن تحظى بدراسة طويلة متعمقة، قد تضفى ضوءا قويا على قضية الكتاب الرئيسية والمحورية ،وهى أن السينما تساهم فى صناعة وصياغة وجدان الجماهير.

ويبقى أن نتوقف قليلا مع منهج الكتاب فى قراءة بعض الأفلام(كأعمال فنية) ،فإذا كنا لا نختلف حول الهدف من الدراسة أو حول الكثير من منطلقاتها فى قراءة الواقع السياسى والاجتماعى والثقافى ، فإن هناك خيطا رقيقا ودقيقا يصل ويفصل بين السينما (أو الفن بشكل عام) وبين الاخلاق ،فهى علاقة بالغة التركيب والتعقيد ،حيث لا يقف الفيلم (أو العمل الفنى) من المتلقى موقف المعلم الذى يلقن تلاميذه دروسه التربوية ، لكن العلاقة الجدلية بين الفنان والمتلقى ،وبين كل منهما والعمل الفنى ،وبين الشكل والمضمون ، علاقة ثرية متشابكة ، تدفعنا ليس إلى الاتفاق حول ما نتصور أنه الاجابات الصحيحة عن أسئلتنا ، وإنما تقودنا إلى الاتفاق أولاً حول أن نطرح ما نتصور أنه الأسئلة الصحيحة.



فن

فيلم «زياد»

رسالة باريس

نجلاء العمرى

انتهى بينالى السينما العربية الرابع الذى يقام كل عامين فى معهد العالم العربى بباريس. والمعهد فى حد ذاته أصبح بالفعل مؤسسة خصوصا فى نشاطه السينمائى الذى تشرف عليه مصرية هى **ماجدة واصف** نجحت فى أن تجعل من هذا القسم، أى قسم السينما محوراً فى نشاط المعهد سواء بالعروض الاسبوعية التى ينظمها أو من خلال المهرجان الذى دخل عامه الرابع وكبر .. كبر فى جوائزه وفى قيمة لجان التحكيم فيه وبالتالى ما يعرض بداخله من الافلام. والمعهد نجح أيضا فى إعادة الاعتبار للسينما التسجيلية المظلومة فى بلادنا.

رأس لجنة تحكيم الافلام الروائية الطويلة المخرج الجزائرى **أحمد راشدى** وضمت من بين أعضائها المغنى الفرنسى المعروف والمصرى المولد والقلب **جورج موستاكى** والذى اكتشفت اجادته للغة العربية قراءة وكتابة وبالطبع المصرية التى يتحدثها بطلاقة وبحنين إلى الاسكندرية مسقط رأسه وليس كما يحلو له ان يقول أنه «يتحدثها زى الخواجات». وكان هناك أيضا **محمد خان** والمخرج التونسى **فريد بوغدير** .**أما كوستا جافراس** فكان فى الواقع رئيسا شرفيا للمهرجان وليس رئيسا للجنة وبالتالى لم يشاهد ما عرض من أفلام.

ولم يقدر لى أن أتابع ليالى المهرجان ولا أفلام المسابقة التى مثل مصر فيها فيلمان: **أضحك علشان الصورة** » و «**هيستريا**» وكان من ضيوف المهرجان بالطبع **أحمد زكى** بطل الفيلمين.

ولكن ولحسن حظى استطعت أن أحضر حفل الافتتاح لاشاهد فيلم **زياد دويرى** الشاب اللبنانى المهاجر الذى لم يتجاوز الثلاثين من عمره . الفيلم اسمه بالعربية «**ياولاء**» وبالفرنسية «**غرب بيروت**» .وكان **زياد دويرى** قد أثار اعجاب الكثيرين . ممن شاهدوا فيلمه فى مهرجان كان وحصل به على جائزة النقاد العرب هناك.

ورغم عدم متابعتى لليالى المهرجان إلا أن اصداء العروض وصلت إلى فى أطراف متعددة ولم تكن جديدة، فهى كسيناريو الافلام المملة باتت مكررة فى كل مرة ، سينما مصرية ونجوم مصريون فى مقابل سينما أخرى مختلفة بعضها حقيقى وبعضها ليس أكثر من نسخة باهتة لافلام أجنبية.. تاهت بين الطريقين.. فلم تعد لها هوية ، لا طعم لها ولالون ولا رائحة.

المناقشات التى دارت حول السينما كانت على شبه بمباراة كرة القدم . ما دمنا لا نزال فى نشوة مباريات كأس العالم.. فى جانب الفريق المصرى وفى جانب آخر فريق مضاد يحاول قدر الامكان الخروج من عباءة الاب– ويقوده بالاساس لاعبون تونسيون. بعضهم كما قلت له موهبة حقيقية لا يجب انكارها، ولكن الأغلبية تاهت فى طريقها إلى صالات السينما المتلئة بجمهور الفيلم المصرى ولاتجد طريقا لهذا الجمهور الا بتمنى اختفاء الفيلم والسينما المصريين.

وايجاد التوازن بين الفريقين فى مثل هذه الظروف يصبح مهمة شاقة تكاد تقترب من المستحيل.**فلو تحدثنا عن عيوب السينما المصرية، وهى باتت تظهر كل عام أكثر شيخوخة وأكثر ترهلا أكلت التجاعيد من جمالها وطراوتها وحلاوتها**.. هاجمنا الفريق الأول ، وكانت تهم الابتعاد عن الوطن والاغتراب والغربة وصولا إلى الخيانة . واسعد كثيرا بما يكتبه الناقد **أحمد يوسف** على صفحات اليسار عندما يصور مشاق التعرض بالنقد لفيلم ما أو لأداء نجم ما.

وإذا ما انتقدنا السينما الأخرى وما تثيره فى النفس من حساسيات كثيرة إزاء الاخر– أى المشاهد الغربى على وجه التحديد. لكانت التهم المضادة تماما للتهم الأولى .**تهم الشيفونية والتعالى على العرب والتغاضى عن اطراف لم تعد اطرافا وترفض أن تكون اطرافا** . وافلام **نورى بوزيد** وهو شخصيا احد قادة الفريق الذى ينادى بالخروج عن سطوة الاب «**سطوة السينما المصرية**» ويصفها دائما وكأنها كتلة واحدة بالسينما الهوليودية.

ويمكن أن نضيف إليه أيضا **فريد بوغدير** .وفريد بوغدير يشكل المخرج الذى تختار فى التعامل معه ومع ما يقدم فى أفلام. فيلمه الأول «**عصفور السطح**» أو «**حلفاوين**» حقق نجاحا هائلا عندما عرض قبل عدة سنوات فى باريس داخل المهرجان ثم فى صالات العرض وهو الأمر النادر جدا وأقبل عليه الجمهور الفرنسى وحقق نجاحا مماثلا فى دول أوروبية أخرى.



عبلة كامل

الفيلم جميل بلقطات رائعة وبخفة دم ممتعة يحكى قصة صبى على أعتاب المراهقة يكتشف الجنس الاخر وبالاساس من خلال مصاحبة والدته إلى الحمام الشعبى.**والفيلم عندما رأيناه أحببناه وان ظلت هناك مساحة مظلمة كدرت صفو هذا الاعجاب وهذا الحب وهى المساحة التى يدخل منها الاخر– أى الغرب– المشاهد والممول** بما أن الافلام التونسية تمول بشكل أساسى من فرنسا على

وجه التحديد- يدخل بها إلى أعمق اعماقك ويتخذ منك موضوعا للاندهاش وللفرجة تماما كما كان يحدث أواخر القرن الماضى عندما اسس الفرنسيون واحدة فى أجمل حدائق باريس ووضعوا بها عائلات افريقية داخل أقفاص يتفرج عليها الزائر كما يحدث فى حدائق الحيوانات.

وسط هذه الاجواء المشحونة دائما، عقدت جلسات متعددة فى المهرجان صال فيها الفريقان وتخانقا ، ودخل **أحمد زكى** طرفا فى المعركة ووسط كل هذه الخناقات والخلافات والتهم المتبادلة ، كان فيلم **زياد دويرى** كطوق النجاة وكطاقة الامل . نجاة لانه ابتعد بنا عن هذه المواجهات التى باتت لتكرارها وكما قلت كسيناريو الافلام المملة. وطاقة امل لانه حاز بالاجماع على حب واعجاب الجميع . **وبالتالى كان فوزه دون ادنى شبهة لا لمجاملة وترضية كما حدث فى جائزة الممثل الاول ولا بشماتة لانه هزم الاصل والاب كما حدث** فى جائزة الافلام التسجيلية والتى راجت بقرار منفرد فى رئيسة اللجنة المخرجة الجزائرية الاصل **يامينة بنجينى** إلى مخرجة مغربية وعلى غير رغبة من أعضاء اللجنة التى يبدو أنهم كانوا اميل إلى فيلم مصرى.

زياد

الفيلم يدور أثناء الحرب فى لبنان فى أحد أحياء بيروت الغربية لان **طارق** البطل مسلم فقط لا غير. **وطارق** مراهق يعيش الحرب والضرب والهدم والقنص ولكنه أيضا يعيش مرحلة التفتح على الحياة بكل ما فيها من حلاوة لم تضيعها سنوات العمر بعد . **وبهذا الحب للحياة ينطق فيلم زياد . فهو فيلم يتحدث عن الحرب والالم والتمزق داخل الاسرة الواحدة وداخل المجموعة الواحدة وداخل البلد الواحد لكن بكم من الحب والاقبال على الحياة وروح المرح تجعل كل من يشاهد الفيلم وكل من شاهده فى حفل الافتتاح يخرج وقد انتقلت إليه هذه العدوى،** انتقل إليه الانتشاء بحلاوة الحياة وبمساحات الامل والحب والتفاؤل الذى لابد وان نجده ان اردنا ان نراه ومهما كانت الظروف حولنا . وبوعى شديد لا ينم عنه ابدا مظهر المخرج وهو فى نفس الوقت كاتب القصة وصاحبها أى بطلها الحقيقى . فهو يسجل سنوات حياته هو . فكان اسم البطل **طارق** فى اشارة واضحة لاسم المخرج **زياد** . ثم بطل الفيلم هو اخو المخرج الصغير.

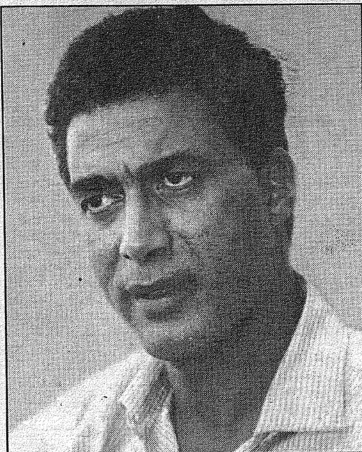
الابطال الثلاثة غير معروفين . هناك **زياد** أو أخوه وهناك الصديق الصعلوك صاحب طريق اكتشاف الحياة والمغامرة والذى يستطيع وحده بفهلوته انقاذ المجموعة الصغيرة من الموت على أيدى القناصين أكثر من مرة واخيرا ، هناك **مريم** - والاسم هو الاخر ذو دلالة- الجارة الجديدة التى لا يعيبها الا انها مسيحية سقطت وسط **«غرب بيروت»** أى فى قلب الحى المسلم وفى الزمن الخطأ.

العلاقة مع الوطن وتأزمها ، نراها فى موقف الام، المحامية المثقفة الواعية التى تضيق فجأة بالجيران الجدد فلا تجد إلا اصولهم الجنوبية لتلحقها بقائمة شتائمها . مريم، الفتاة الجارة والصديقة، يجبرها الصديق الثالث على اخفاء الصليب تحت ملابسها حتى تستطيع المجموعة الصغيرة التحرك بسلام . وهو لا يكف رغم اعزازه لها عن معايرتها بانتمائها الدينى.

زياد **يتحدث عن الدين وعن الوطن وعن الاسى وعن الصداقة .. باختصار عن الحياة بسلاسة دون إنشائية دون خطب أو مواعظ.** يتحدث عن الدين عندما يتحول إلى عامل تفرقة وإلى هوية يتم القتل عليها أو النجاة على أساسها .وعن الوطن عندما يقع فى قبضة قلة نخبوية تنفصل عن حياة الشعب الذى لم يجد حتى رغيف العيش الا بمهانة يومية متكررة. مشهد طارق وصديقه فى جنازة أحد القيادات (**كمال جنبلاط**) يهتفان بالثأر له مع الهاتفين ثم يستدير طارق إلى صديقه يسأله: **مين كمال ده؟** ويرد عليه الصديق الذى يهتف بكل حماس: لا أعرف.

زياد دويرى صنع فيلما كبيرا رغم أنه فيلمه الاول ورغم غياب نجوم عن الفيلم ورغم - وهو الاهم وربما سبب نجاح الفيلم- غياب اية خطب سياسة ومونولوجات باتت محتومة فى أفلامنا . فهو امتلك أدواته السينمائية واوصل الرسالة واستحق بالفعل الجائزة التى منحتها له اللجنة بالاجماع . واستحق تصفيق الجمهور رغم خلافاته وصراعاته له.

بقيت التساؤلات حول السينما المصرية أطرحها رغم تشنج وصراع الفريقين: ما هى شروط الفيلم الملتزم. ما هو نصيب المتعة فيما تقدم؟ كيف يمكن التعامل مع الفيلم كفيلم سينمائى أو لاستعارة مصطلحات **أحمد يوسف** فى مقاله بعدد اليسار السابق(انطولوجيا السينما) . السينما كآلة وكمضمون وكفن أى تجربة جمالية خاصة متكاملة لا موعظة اخلاقية أو درساً تربوياً وأضيف أنا عليه: أو منشور سياسى.



أحمد زكى

الورشة الفنية لصالون الشباب العاشر وتحطيم فكرة.. ال «تابو» ...

كيف تستطيع ورشة عمل فنية أن تقلب «ثقافة القاعة والمتحف» رأسا على عقب؟.

للمكعب الأبيض «قاعة العرض أو المتحف» ثقافة رصينة ، صادقة تفرض قانونها على الفنان وعلى المتلقى بل وتشكل ضميراً لهذا النوع من الفن.

العلاقة بين الفنان والمكعب الأبيض كان لها محوران أساسيان.. إما المصالحة التامة والايمان بها وهو ما كان مستقرا عليه حتى الطليعية الجديدة ،ثم أهتز عرش هذا المكعب الأبيض بعد الحرب العالمية الأولى وتوالت الاتجاهات والحركات لكسر تلك العزلة التى فرضتها جدران وأسوار هذا المكعب وإنتهاج موقف مغاير فى علاقة الفن بالمجتمع وبالجماهير.

فى مجمع الفنون بالزمالك، وهو أهم جرج فنى فى مجال الفنون التشكيلية بمصر ونموذج مثالى لهذا المكعب الأبيض حيث تمتزج عمارته بين الحس المتحفى وحس القاعة الحديثة، أقامت تجربة على مدى عامين عن هذا الموروث بفتح قاعات المجمع، ورشة عمل فنية للشباب مدة شهر استعداداً لصالون الشباب العاشر الذى يقام بنفس مكان الورشة:وهو ما يثير الاهتمام والحوار ربما أكثر من التعرض للصالون كمنتج فنى ومحاولة تتبع مساراته على مدى العشر دورات السابقة ، رغم أهمية ذلك.

ولا يرتبط اهتمامنا بإقامة هذه الورشة بأى حال من الأحوال بقدرتها على إحكام علاقات وروابط بين الفنانين والقاعة أو بين الفنانين وبعضهم والتى تكتسب من طبيعة العمل الجماعى داخل الورشة فهذا أمر طبيعى يحدث إينما أقيمت الورشة، **وإنما ما نود التركيز عليه هو خاصية «التغير» إلى امكانية تكوين معنى جديد للمكعب الابيض لا يعمل وفق آليات جامدة تقبل لحد تكوين ضمير له كمقدم «تابو».**

وعلى النقيض من ذلك تأتى الورشة الفنية كآلية محيرة ومربكة لا تتفق وثبات أو رصانه هذا المكعب وإنما تحاول خلق حراك وزحزحة تفقد هذا النمط صلابته التقليدية كوضع مثالى أبدى.

ما هو نوع الحراك الذى يسمح بامكانية تكوين معنى مغاير للمكعب الأبيض؟ مغامرة فنانى الستينات مع المكعب الابيض كانت بطرد المركزى إلى الخارج وذلك أما اعادة تأهيل واقع كمراكز يمارس الفن فيها دوره الاجتماعى بهدف تحقيق نظرة أكثر اتساعا عن الواقع، وقد سعا فنانو الستينات إلى ممارسة الفن من خلال مفهوم ينتمى إلى« ايديولوجية الجماعة» مستبدلا بها الايديولوجية الفردية أو ايديولوجية الاقلية لذلك **هرب الفنانون من القاعة التى ترسخ فى استعلاء شأن الصفة الذاتية مما يجعلها دائما محمله بالذنوب والخطايا فى مواجهة الرغبة الجماعية للمجتمع فى البحث عن علاقة مرنة بين الفن والواقع الخارجى.**

فى حالتنا نحن بمصر عرفنا الفن متمثلا لطقس جماعى مرتبط بالواقع ثم تحول إلى التشرنق داخل المكعب الأبيض فبدا الأمر كما لو كان موقفاً تركيبياً قد تم لصقه علي طبيعة هذا الواقع والفكاك من هذا ليس بألامر الساهل على الاطلاق.

فتراكم الخبرات البصرية والثقافية يطيح بأى محاولة تشير بالعودة السلفية تحت دعوى ليس فى الامكان أبدع مما كان .وانما تعلن عن مطلب لتحقيق متعة تحول يحمل اعلان وتأكيد سماتنا الشخصية.

من السذاجة أن نعتقد أن ورشة فنية هى بيت القصيد فى التغير ، فالتجارب العالمية مليئة بالورشة ، ولكننا نتحدث عن تلك العاطفة الجياشة التى تملأنا بفعل استعادة هذا المكعب الأبيض لإحداث نوع من إعادة تمثيل هذا الطقس الحياتى اليومى بلا أدنى انكماش كلغه مضافة لما يتم إبداعه داخل هذا المكعب كعملية سرمدية من التجريب واكتشاف الجديد ، الذى قد يحمل نبرة ساخرة من هذا المقدس بامكانية المتعة الناجمة عن ممارسته.

حضر تلك الورشة ما يقرب من مائتى فنان ، تجاورت فيها مساحات العمل المتاحة للفنانين، مما أدى إلى غياب الخصوصية كضرورة للفنان فى انجازه للعمل الفنى واختلطت الخامات وكان من الطبيعى أن يسعى هؤلاء الفنانون لجدل فنى يومى حول أفكارهم التى يطمحون لتنفيذها ،ومن المثير للفضول فى تتبع تلك الحوارات هذا التناقض والانفصال بين الخطاب النظرى عند البعض وبين تجاربهم الشخصية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى هذا التناقض والانفصال بين ما يدرسه الاكاديميون منهم و ما ينتجون.

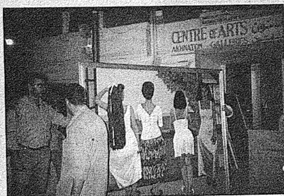
ومن ناحية أخرى هذا الخط البيانى الصاعد الهابط فى الخطاب النظرى بين الفنانين وبعضهم وعلى الرغم من ذلك فهناك علامة واضحة تشكل خطأ واضحا فى فكرة الشباب تتضمن ضرورة التجريب والمغامرة لحتمية التقدم، والتخلص من شبهة أن التشخيص يعادل الكتب الرجعية ،**فكما يؤكد بعض الشباب على ضرورة الإفادة من تاريخ الفن بصورة انتقائية دون الوقوع فى أزمة الحنين إلى الماضى والشوق إلى استعادته يؤكد آخرون على فكرة مناهضة مفادها أن الفن وسيلة لتغيير الواقع ، ولابد من ارتباطه بظواهر التحول والتغير الاجتماعى** وبالتالى لا يمكن أن يحتفل بواقع ساكن جامد وغير مرن كما نجده فى التقاليد الشخصية.

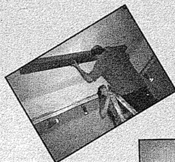
ومع أننا لا نريد الانحياز لأى من الفكرين اللذين مثلا النصيب الأكبر من تلك الحوارات الجانبية العضوية أثناء الورشة إلا أننا ندرك أن كلا الجانبين يسعى إلى البحث عن فكرة التقدم فى الفن ، متناسين أن فكرة التقدم ذاتها قد أصبحت فى وضع أزمة ، فارتباط التقدم بثقافة تاريخية مرت عبر الموقف اليسارى ،وبعد انهيار الشيوعية ، ارتبكت الثقة فى مستقبل التقدم فانفصالها عن وجود خطة أو نموذج للتغير الاجتماعى أحدث صدعاً فى الايمان بها **.الازمة إذن ليست فى التصالح مع التاريخ أو التعارض مع ذاكرته ،وانما الازمة هى كيفية توسيع الطاقة الابداعية وتوسيع ساحة التعديل الثقافى.**

وبما أننا نتحدث عن ورشة الشباب فمن الاجدى طرح نموذج يكشف عن كيفية تفاعل آلياتهم الفكرية مع حلولهم البصرية.

الفنانة **هويدا السباعى** فنانه من الاسكندرية ، نفذت عملها الفنى« **تجهيز فى الفراغ** »-Instala tion وكتبت وجهة نظرها الفكرية تنقلها كما هى

فاطمة إسماعيل

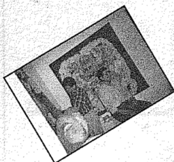














ورشة صالون الشباب العاشر

للتعرف على تصور الفنانة و«ليس الناقد» لفكرة التقدم فى حلوله البصرية وهو ما يساعدنا فى مقالنا القادم فى تتبع المنتج الفنى لفنانى صالون الشباب فى عشرة أعوام ١٩٨٩-١٩٩٨.

مكونات العمل

- مائدة ارتفاع ١٣٠ سم السطح العلوى ٢٤٤×١٢٢ سم.
- ٦٠ اناء شفاف بيضاوى الشكل به ماء واسفنج.
- ٨ موتورات لدفع الهواء بالحوامل ، قفازات بيضاء مملوءة بالهواء.
- بناء خارجي يحيط بالمائدة مكون من أربعة أعمدة ارتفاع ٢٣٦ سم بينهم حواجز من المشمع الشفاف.

طمى النيل .. إنها المادة الرغوية التى استقبلت على سطحها الغنى أول تهشيرات للإبداع الانسانى .. نطرحها بوضوحها القوى وبغموضها المفضوح .. فهى المفجرة الأولى لأول إشارة وأول رمز.. وأول تعبير .. وأول لون.. وأول تجهيز فى الفراغ وأول مدينة على الأرض).

مصر تمتلك تراثا حضاريا عظيما ، قد صنعه الانسان المصرى القديم، ولكن هذا الارث يفتقر الان إلى الدينامية ، فلقد ترسب هذا الارث فى داخلنا ، وأصبح من الصعب ان ننفصل عنه ، وتشابه مع الاساس الذى لم يكتمل شئ فوقه بعد، وأصبح يعتمد على الحفظ ،واستظهار النص وشرح المتن ، مما يجعله فى بعض الأوقات إرثا باليا، يتنافى جملة وتفصيلا مع مقتضيات الحاضر، ويقطع بالعجز عن المشاركة.

فنحن نعيش عاماً غير عالم الماضى ، عالم يتسم بسرعة مذهلة فى التغيير ، ويقتضى سرعة مواكبة فى التكييف ،وهو ما يعنى الحاجة إلى غرس منهج للتفكير الدينامى والتعامل المرن مع الواقع، فالجديد سرعان ما يتجاوزه لاحق أكثر جدة- عالمى الطابع ،**وخير وسيلة لمواجهة ذلك الايقاع السريع هو تنمية القدرات الابداعية والتكيف** ،ليس التكيف الالى ،مثل ما يحدث فى مجتمعنا ، ولكن المطلوب تكيف واعى ، إبداعى ، للانسان من حيث هو عنصر إيجابى يشارك بحرية ، فى تغيير المجتمع ،والحضارة ، مثلما فعل المصرى القديم.

فالمجتمع الذى أحياه ، يتمزق أفراده بين الماضى العريق الذى لا يقارن ، وبين الحاضر العالمى. مما يغرس بالتالى عند المواجهة شعورا بالدونية ، ويقضى على امكانيات النمو الابداعى للفرد، ويشل القدرة على تجاوز اغلال الواقع ، ويجعلنا ندور فى حلقة مفرغة من تراث مضى، وتحجر ، يحظر الخروج عن النص، أو التفاعل مع ثقافات الغير ، ويفاقم من شعور المرء وافتقاره إلى دور فعال، ويضعنا على أرضية سهلة للتبعية الثقافية ،مع تطبيق سياسة مجتمع القطيع علينا فنحن لا ننتج الا فقاقيع.

هذا العمل هو محاولة لصنع رمز لما يعانى منه مجتمعنا فى هذه النقطة، وبما أن الطمى هو مادة مترسبة نلاحظ ترسب شئ أبيض فى الأوانى منفصلاً .. يكمن فيه الاحساس بالدونية ،كذلك سطح الماء ، فنحن نقف فى مستوى اسفل سطح الماء، ولو تكلمنا أو تنفسنا لخرجت فقاقيع تنفجر فى الهواء .. ولو تابعنا خروج الفقاعات لجذبتنا هذه الحركة وهذا الرتم الواحد.. وربما يصيبنا بالملل من تشابه الايقاع وسرعة الفقاقيع.

فنتاج المجتمع عندنا هو سرعة مملة ، ودوار عقلى غير متوقف ،وانتهازية مسيطرة ولون أبيض بارد تضيع كل الالوان بجانبه .. والايدى المنتفخة ،هى الطبقة البرجوازية التى حينما تصعد داخل مجتمعنا تنتفخ فقط .. ولو استطاعت أن تقبض على رأس أى فرد من المجتمع لحولته لفقاعة.

مشاغبات



شئ من البلبلة !

رفعت الصحف المصرية أثمان بيعها بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ و٤٥٪ ، وهو مايؤكد أن ادعاء الحكومة بانخفاض نسبة التضخم إلى أقل من ٧٪ هو ادعاء لامؤاخذة ، ووعدت القراء بزيادة عدد صفحاتها وعدد ألوانها وبتجويد ماتقدمه لهم من خدمات صحفية ، استعدادا إلى آفاق القرن الواحد والعشرين ، الذى هو قرن الحرية والديمقراطية والعلم والتكنولوجيا ..

ومالبث القراء أن اكتشفوا - بعد قليل - أن الشئ الوحيد الذى زاد - غير الثمن - هو صفحات الاعلانات التى زحفت لتحتل أكثر من نصف صفحات الصحف ، هذا - بالطبع - غير الصفحات التى تحسب على القراء باعتبارها صفحات تحريرية ومتخصصة كمان ، فى حين أنها صفحات إعلانية ، واكتشفوا أن الشئ الوحيد الذى تجدد فى صحافة القرن الواحد والعشرين على الطريقة المصرية ، هو شكل اخراج هذه الاعلانات ، والمساحة التى تحتلها ، مع أن المنطق التجارى البسيط ، يقول أن المعلن - وليس القارئ - هو الذى يجب أن يدفع ثمن صفحات الاعلانات ، وأن كثرة الاعلانات فى صحيفة ، ينبغى أن تدفعها لتخفيض ثمن بيعها للجمهور وليس العكس ، ومع أن القواعد المهنية المستقرة تقضى بألا تزيد مساحة الاعلانات عن ٢٥٪ من صفحات الجريدة!

مايلفت النظر فى هذا الزحف الاعلانى المخيف ، هو اعلانات السيارات ، التى حلت محل اعلانات الشاى بعد أن صدعت رؤوسنا لعدة سنوات ، من دون أن يفلح الشاى فى القضاء على هذا الصداع.. وهو ذلك العدد الكبير وغير المعقول من الصفحات الملونة ، التى تعلن عن منتجعات وقرى سياحية ومبانى ادارية وإسكان فاخر ، وقرى فندقية وشاليهات وقصور ومراكز تجارية ، مما يوحى بأن مصر ليس فيها مشكلة مواصلات ولامشكلة مرور ، ولامشكلة مرافق ، ويكذب الادعاء بأن نصف سكانها لايزالون يستخدمون الحمير فى تنقلاتهم ، والاشاعات التى تدعى أن المناطق العشوائية تنتشر فى قلب مدنها الكبرى ، وأن المشكلة التى يعانيها المصريون ، هى مشكلة المنتجع الذى يقيم فيه كل منهم قصره .. وطراز السيارة التى يخصصها لتنقلاته!

وليس لدينا والعياذ بالله أى اعتراض على أن يكون عدد السيارات فى القاهرة أكثر من عددها فى نيويورك . وليس من حقنا ، أن نعترض على أن ينتجع من يشاء فى أى مكان يشاء ، فنحن نؤمن بأن من حق أى إنسان أن ينام على الجانب اللى يريحه وبأن اللى معاه قرش محيره ، من حقه أن يجيب حمام ويطيره ، وذلك هو مايقوله الاعلان العالمى لحقوق الانسان! ثم إننا - فضلا عن ذلك - لانصدّق مايشيعه المبلبلون عن وجود ركود اقتصادى ، مما تنشره الصحف من اعلانات يؤكد أن الركود لايوجد سوى فى عقول هؤلاء العاجزين عن تفتيح مخهم ، ليعرفوا أن أكل العيش - وبالذات العيش الفرنساوى المستورد - يحب الخفية..

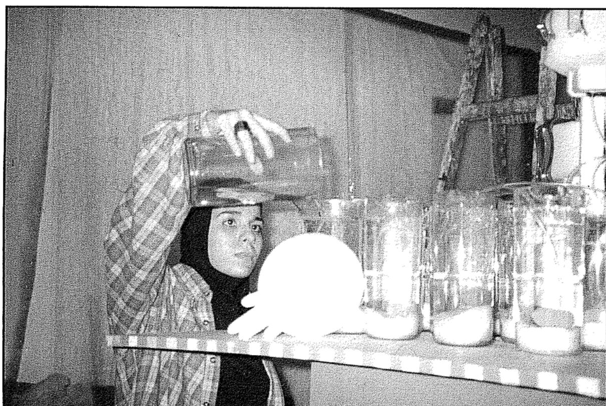
لكننا سمعنا واحد صاحبنا ، يشتغل بمهنة مبلبل وعضو قيادى فى حزب أعداء النجاح ، ويحمل شهادة الدكتوراه فى الركود الاقتصادى ، يقول إن أصحاب الشركات التى تعلن عن إنشاء هذه المنتجعات ، يعتمدون على البنوك فى تمويل انشائها ، ولو حدث لاقدر الله ، ولم يجدوا مشترين لما يبنونه من قصور وفيلات وشاليهات فسوف يفلسون ، وتفلس البنوك ، وتضيع أموال المودعين ، ثم يضيف ، أن الاعلانات الكثيرة التى ينشرها هؤلاء دليل على أنهم يجدون صعوبة فى تصريف مايبنونه ، ويحذر من التوسع فى الاستثمار العقارى ، لأن هذه الظاهرة ، كانت أحد أسباب الأزمة التى أسفرت عن انهيار اقتصاديات البلاد التى كانت تعرف بـ« النمور الآسيوية» فتحولت إلى« قطط أسيوية»!

والحقيقة أننا لم نصدق ادعاء المبلبل المذكور أعلاه ، حين قال إن الشركات التى تتنافس على بناء المنتجعات السياحية ، بدأت تخفض أسعار البيع بنسبة وصلت إلى ١٠٪ من الأسعار المعلن عنها ، ولاتفسير لدينا لما يقوله ، سوى أن الجو حار جداً ، يتطلب شيئاً من البلبلة الاقتصادية والسياسية!

صلاح عيسى



الفنان خالد سرور
ورشة صالون الشباب



الفنانة .. هويدا السباعى ورشة صالون الشباب العاشر



الفنانان - آمال محمد عبد الغنى وعبد الغني محمد عبد الغنى
ورشة صالون الشباب العاشر بمجمع الفنون